

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc.com



العام الرابع – العدد 16 : مارس 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المشرفة العامة: د. سرور طالبي المل
المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيايوي

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان – تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة تكريت-العراق

الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د.أمين البار جامعة تبسة / الجزائر.

د. مساعد عبد العاطي الشتيوي / مصر.

التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل –العراق-

قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث بمادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jjlrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- الافتتاحية 9
- مقارنة نظرية: لمستقبل التحولات الايديولوجية في بنية النظام الدولي، جمال خالد الفاضي. 11
- السياسة الخارجية الأنجولية منذ الاستقلال، د أشرف محمد – جامعة القاهرة. 37
- الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي، دحموح ظاهر المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر. 61
- جدلية دور مواقع التواصل الاجتماعي: بين نشر الوعي السياسي والاجتماعي وثقافة العنف والتطرف الإرهابي في المجتمع العربي، سمية حوادسي، جامعة باتنة -01- الجزائر 79
- انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية، أ.صباح كزيز، جامعة محمد خيضر- بسكرة - أ. سليم بوسكين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر. 93
- الحركات الإسلامية في المغرب والمشاركة السياسية: جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية نموذجا، نادية لهديلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة سكاريا. 107
- مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات "ترامب" الحمائية، مخنف سوفيان، جامعة الجزائر3. 125

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليبتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018

الإفتتاحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترحم على شهداء الواجب الوطني

وقت عصيب تمر به الأمة الجزائرية اليوم بعد حادث تحطم الطائرة العسكرية و فقدانها لـ 257 وهو المشهد الحزين الذي جدد طرح أسئلة عميقة تتعلق بتحديد المسؤولية عن هكذا أحداث وبمدى قدرة الدول على ضمان الأمن المجتمعي والسلامة الجماعية التي تفرض مقتضيات قاعدية في المنظومة الأمنية المباشرة وغير المباشرة وقوامها تقديس الحياة البشرية والعمل على حمايتها في كل الظروف، المسألة التي تخرج عن نطاق الإطلاق فهي نسبية ترتبط بالإمكانيات المتوفرة سواء أكانت بشرية أم مادية وبالإستراتيجية الموضوعية لمواجهة الأزمات الطارئة لاسيما تلك التي تحمل ضمن تداعياتها ما قد تؤثر على أمنها القومي باعتبار أن الحادثة وقعت داخل مؤسسة أمنية سيادية وكان من ضحاياها أجنب من دول مجاورة ما قد يفتح المجال واسعا للتأويل و التجني.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحياوي

مقاربة نظرية: لمستقبل التحولات الايديولوجية في بنية النظام الدولي

A theoretical approach: To the future of ideological Transformations in the structure of the international order

د. جمال خالد الفاضي، باحث متخصص في العلاقات الدولية

الملخص:

تختلف نظريات العلاقات الدولية في تحليل طبيعة بنية النظام الدولي وأيديولوجيته، وكذلك في تفسيرها للتحولات التي تطرأ عليه، وفي محاولة البحث عن مقاربة نظرية لمستقبل التحولات في بنية النظام الدولي، تهدف الدراسة للاستفادة من المنظرين الواقعي والبنائي باعتبارهما يقدمان أبرز الاسهامات في تفسير التحولات في بنية النظام الدولي، إذ يعرف المنظر الواقعي النظام الدولي من خلال طبيعة علاقات القوة بين القوى الكبرى في العالم، في حين يعرف المنظر البنائي النظام الدولي من خلال طبيعة الثقافة الدولية السائدة، وي طرح المنظر البنائي تصورا مختلفاً للمرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي، فالإصرار على فرض نظام العولمة الغربية باستخدام القوة الصلبة، أو باستخدام القوة الذكية، أدى إلى ارتفاع مستوى الفوضى في العلاقات الدولية، وهو ما دفع إلى القناعة بضرورة تدعيم الاستقرار على حساب الديمقراطية، وهذه الجزئية هي أحد المكونات الأساسية للعقيدة النظامية، التي تعمل روسيا على تجديدها في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة. لذا فإن المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي، من وجهة نظر البنائيين، مرتبطة بعدم استقرار التجاذبات الأيديولوجية بين العقيدة النظامية التي تتبناها روسيا وأيديولوجيا نظام العولمة الغربية التي يتبناها الغرب كعقيدة أيديولوجية، وهو ما سوف ينعكس على مستقبل بنية التحولات في النظام الدولي والاتجاهات المتوقعة لعلاقات القوى في هذا النظام.

الكلمات المفتاح: النظام الدولي، التنبؤ، نظام العولمة، الليبرالية، العقيدة النظامية، الواقعية، البنائية.

المقدمة:

المتابع لموضوعات العلاقات الدولية، وحالة التطور المتسارع في ظاهرة النظام الدولي، وفي طرق إدراكها وأساليب البحث والتحليل حولها، يلاحظ أن هناك ارتباطاً بين التطور في الجانبين، ذلك، لأن المنظور السائد في كل مرحلة يكون انعكاساً لطبيعة وسمات هذه المرحلة وفقاً لحالة التغيرات التي اتسمت بها، ولأن كل منظور جديد يبرز كرد فعل للانتقادات التي توجه للمنظور الذي ساد من قبله في مرحلة سابقة، ففي ظل أوضاع دولية مختلفة تطورت على نحو أبرز هذه الانتقادات أو التحديات أو التساؤلات حول مدى إطلاقه ومدى استمرار صلاحيته لتفسير الأوضاع الدولية المتطورة، ومن ثم يتبلور بديل جديد يتحقق حوله قدر من الاتفاق من جديد الذي يرقى به لمرتبة المنظور السائد نظراً للتلاؤم بين افتراضاته وبين الحقيقة الدولية من ناحية، وكذلك ملاءمة ما يقترحه من أساليب منهجية لدراسة أبعاد هذه الحقيقة، بعبارة أخرى فإن كل منظور يبرز ليسود في ظل أوضاع دولية محددة حين يتضح أنه الأكثر ملائمة لتفسير هذه الأوضاع، والعمل على البحث حولها¹.

لذلك يمكن لنا مناقشة الإشكالية المتعلقة في بنية النظام الدولي من حيث مستقبل التحولات الذي يتوقع أن تحدث فيه، نتيجة لتغيرات أيديولوجيا وثقافية، وليست نتيجة تغيرات في موازين القوة، من هنا يطرح الباحث التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن الاستفادة من إسهامات نظريات العلاقات الدولية في التنبؤ بمستقبل التحولات في بنية النظام الدولي؟

منهجية الدراسة:

من أجل تحليل موضوعنا قيد الدراسة من جميع جوانبه، فإننا استخدمنا أكثر من منهج، حيث وظفنا المنهج التاريخي في تتبع ومعرفة إسهامات وجهود المفكرين التي بنيت وتأسست على آراءهم كثير من الأفكار المتعلقة بنظريات اليوم وتفسيرها للعلاقات الدولية، كذلك قمنا بتوظيف منهجية تحليل المتغيرات كمنهجية رئيسية، وبذلك، فإن بناء الفرضية المركزية يرتبط بإطار نظري هي النظرية البنائية مقارنة بالنظرية الواقعية، والذي يركز على دور الثقافة و الأفكار والأيدولوجيات في العلاقات الدولية.

من هنا يطرح الباحث الفرضية التالية: تتحدد مستقبل التحولات في بنية لنظام الدولي من منظور بنائي استناداً إلى مخرجات التفاعلات بين أيديولوجيا نظام العولمة (Globalization) التي تتبناها وتقودها الولايات

¹ لقد استخدم دارسو العلاقات الدولية مفهوم "المنظور" لتصنيف الدراسات الأكاديمية استناداً إلى معيارين: أحدهما موضوعي ومحوره الافتراضات الأساسية حول الطريقة التي يهيكل بها العالم، والآخر منهجي ومحوره أساليب إدارة البحث والتحليل، لمزيد من التفاصيل:

Bahgat Korany: Afro-Asian Non Aligment in the contemporary. International System. These No. 268. Institut Universitaire des Hautes-Etudes Internationales, Genève, 1976. pp 15-16. And see: Antje Herrberg, The Post-Cold War Order and The Search for new Research Methodologies for The Political Scientist. accessible at:

<http://www.iol.ie/~mazzoldi/toolsforchange/postmet/postcold.html-36k>

المتحدة والدول الغربية وبين أيديولوجية "العقيدة النظامية" (Orderism) التي تعمل روسيا على تجديدها في العلاقات الدولية، حيث أن المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي في الوقت الراهن مرتبط بعدم الاستقرار نتيجة التجاذبات بين هاتين الأيديولوجيتين، وليس نتيجة عوامل القوة في النظام الدولي.

التقاطعات المنهجية للمقاربات النظرية:

لقد أصبحت الحدود الفاصلة بين هذه المنظورات غير ذات معنى، إضافة إلى أنها تتسم بالمرونة إلى حد بعيد، فإنها تعطي فرصة أكبر للتحكم العقلي و الاستفادة العقلانية من كافة الأطروحات و المقاربات. فما هي إذن المنظورات التي تلقي الضوء أكثر على الشؤون الدولية المعاصرة ؟ و أي منها الأقرب إلى الفهم و التطبيق من طرف محترفي و صانعي السياسة ؟، و في ظل التعدد النظري لها، تختلف منظورات (نظريات) العلاقات الدولية في تحليل طبيعة النظام الدولي، و من أجل إيجاد صيغة مقارنة نظرية لهذا الموضوع، تبرز النظريتان الواقعية و البنائية¹ باعتبارهما أكثر نظريتين ساهمتا في توصيف طبيعة النظام الدولي و شروط بقائه، إذ تُعرف النظرية الواقعية النظام الدولي من خلال اعتبارات مادية بحتة تتعلق بعدد القوى الكبرى في العالم، و طبيعة علاقات القوة السائدة فيما بينها، أو ما يسميه الواقعيون بالتوزيع المادي للقوة، و قد اعتمدت على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية.

و تعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، الفوضى الدولية من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول²، في حين تُعرف النظرية البنائية النظام الدولي من خلال طبيعة الثقافة الدولية السائدة، و هذا يعني أن المنظور الواقعي يركز على البنية المادية للنظام الدولي في حين يركز المنظور البنائي على بنيته الثقافية³، و إذا كان المنظور الواقعي يفسر دخول النظام الدولي في مرحلة انتقالية في السنوات الأخيرة على أساس التراجع في مكونات القوة الأمريكية -عسكريا و اقتصاديا- نتيجة التورط الخاطئ في حربي العراق و أفغانستان، و هذا ما فتح المجال من وجهة نظر واقعية إلى تعديل علاقات القوة السائدة بين القوى الكبرى، و لأن هذا التعديل لم يستقر بعد، فإنه من وجهة نظر واقعية، فإن بنية النظام الدولي لم تستقر هي الأخرى.

و يطرح المنظور البنائي تصورا مختلفاً للمرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي، فالإصرار على فرض نظام العولمة الغربية باستخدام القوة الصلبة، كما حصل في فترة الرئيس "بوش الابن" أو باستخدام القوة الذكية

¹ للمزيد من التفاصيل: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان، مليا كوري، ستيف سميث، ترجمة ديما الخضراء، مراجعة: بشير محمد الخضراء، ط1، يناير 2016.

² بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، جامعة قسطنطينية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2011/5/21، شوهد في: 2017/3/15، <http://www.academia.edu>

³ Karacasul (Nilüfer) - uzgoren (Elif), Explaining Social Constructivist contributions to security studies, p 29. accessible at:

<http://www.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/ExplainingSocial.pdf>

كما حصل في فترة الرئيس "باراك أوباما"¹، أدى إلى ارتفاع مستوى الفوضى في العلاقات الدولية، وهو ما دفع إلى القناعة بضرورة تدعيم الاستقرار على حساب الديمقراطية، وهذه الجزئية هي أحد المكونات الأساسية للعقيدة "النظامية"، التي تعمل روسيا على تجديدها في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة. لذا فإن المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي، من وجهة نظر البنائين، مرتبطة ليس بعدم استقرار علاقات القوة، ولكن بعدم استقرار التجاذبات الأيديولوجية بين العقيدة النظامية التي تتبناها روسيا وأيديولوجيا نظام العولمة الغربية التي يتبناها الغرب كعقيدة أيديولوجية. لقد راهنت وجهة نظر معينة - مثل الأفكار التي طرحها مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية - على أن تشكل الأحادية القطبية منذ نهاية الحرب الباردة أدى إلى انتفاء التنافس الحقيقي بين القوى الكبرى، وهو ما أثر على قيمة النظام الدولي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، ولكن المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي في السنوات الأخيرة، أعادت إنتاج التنافس على قيادة النظام الدولي، وهو ما يحفز على إعادة التركيز على مستوى النظام الدولي كمستوى أولي للتحليل²، ويتبع ذلك أن معالجة القضايا الرئيسية في العلاقات الدولية تكون مجرد انعكاس لطبيعة النظام الدولي السائد. ولأننا نعالج الموضوع من منظور بنائي فإننا نفترض أن الاتجاهات المستقبلية للنظام الدولي وما سياتر على علمها من معالجة القضايا الأساسية ستكون مرتبطة بطبيعة التجاذبات بين العقيدة النظامية التي تتبناها روسيا وأيديولوجية العولمة التي تتبناها الدول الغربية.

إن هذه المقاربات المتقاطعة من الناحية المنهجية، ترصد جوانب هامة في السياسة الدولية، ولهذا فإن الدبلوماسية أو صانع القرار يلزم عليه أن يتوفر على ميزات خاصة أبرزها الدراية الأكاديمية و الفهم العميق لهذه الاتجاهات التي تكمل بعضها البعض، فإذا كان لا ينبغي له أن يتجاهل أهمية عنصر القوة، فإنه إلى جانب ذلك يجب أن يؤمن بدور القوى الوطنية و دور المؤسسات الدولية، و أن يقتنع أيضا بإمكانيات التغيير و التحول حسب المنظور البنائي³.

وظيفة التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية: وجهات نظر متنوعة

يتطلب الأمر من نظريات العلاقات الدولية فهمًا عامًا للسياسات العالمية، وصلة وثيقة بالسياسات التي تصنع بشكل يومي، و قدرة على وصف كيفية انبثاق الأحداث الدولية وشرحها، وكيفية تأثيرها في السياسات العالمية، وهذه هي القضية الأكثر أهمية.

1 للمزيد حول الجدل على مستقبل القوة الأمريكية، أنظر: ستيفن والت، روبرت كاجان، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، ترجمة: محمد العربي، سلسلة اوراق، ع 40، مصر، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012.

2 Reza Ekhtiari Amiri. Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory. Journal of Public Administration and Governance. Vol. 4, No. 4. 2014

³ محمد عصام لعروسي، النظريات في العلاقات الدولية، 2015/7/25 شوهدي في: 2017/3/23

<http://www.pal-monitor.org/ar/print.php?>

غير أن هناك وجهة نظر تقول إن نظريات العلاقات الدولية لم تحقق ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالتنبؤ في المستقبل، كما أوضحه جيمس روزيناو (J. Rosenau) بقوله: إنه ليس فقط في حقل العلاقات الدولية فشلنا في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، ولكننا أيضا فشلنا في التعلم من أخطائنا، بمعنى أن نظريات العلاقات الدولية فشلت حتى في ممارسة وظائف الوصف والتفسير فما بالك بوظيفة التنبؤ. وفي نفس السياق يؤكد ميتشل نيكلسون (M.Nicholson) أن تعدد النظريات في حقل العلاقات الدولية يضيء نوع من التشوش المنهجي على هذا الحقل، وهو ما يعقد من مهمة التنبؤ. كما يرى ريمون ارون (R.Aron) أن العلاقات الدولية هو علم تاريخي، وبالتالي أقصى ما يمكن أن يطمح إليه هو استقرار التاريخ، وليس التنبؤ بالمستقبل، كما يرى مورتون كابلان (M.kaplan) أن ممارسة الوظيفة التنبؤية مرهون بالوصول إلى تعميمات متفق عليها بين المنظرين، وهو ما يعد غير متاح في واقع التنظير.

ويؤكد "Kenneth Waltz" أن التنبؤ كهدف منهجي لنظرية العلاقات الدولية هو هدف غير واقعي، فمن جهة أولى فإن المتغيرات المؤثرة في واقع العلاقات الدولية هي متغيرات كبيرة العدد وغير قابلة للإحصاء، بالإضافة إلى التنوع الهائل في أهداف الفواعل، كما أن كل العوامل المؤثرة في واقع العلاقات الدولية لا يمكن ان نقول انه لصعوبة التنبؤ في العلاقات الدولية، ولأن وجهة النظر السائدة لدى كثير من منظري العلاقات الدولية أيضاً ومنهم "ديفيد سنغر" (J. David Singer)، بأن هدف العلوم هو التحليل وبالتالي عارض الكثير من منظري العلاقات الدولية الفكرة التي تشير إلى كيفية تحسين مستوى التنبؤ، وتأثيراتها بالنسبة للنظرية العلاقات الدولية التعبير عنها كميًا، ويرر روبرت جيرفيس (R.Jervis) عدم إمكانية ممارسة التنبؤ في نظريات العلاقات الدولية، بأن التنبؤ يمكن إنكاره ذاتيا إذا أثر في سلوكيات الفاعلين¹.

فيما هناك وجهة نظر أخرى تقوم على أن التنبؤ يجب أن يكون أحد الوظائف الأساسية لنظريات العلاقات الدولية حيث تقاس عليها قيمة التنظير في هذا الحقل المعرفي، وهنا يرى ستيفن هاوكينغ (S.Hawking) أن النظرية الجيدة هي التي تتصف بالاتساق الكبير بين مجموعة من الملاحظات، مع تقديم تنبؤات محددة حول مستقبل هذه الملاحظات، فقيمة نظريات العلاقات الدولية لا تتحدد على أساس الاختبار في أحداث الماضي، ولكن على أساس الاختبار في المستقبل.

كما أن العلم الذي لا يملك الاستعداد للتعامل مع متغيرات جديدة هو علم محكوم عليه بالزوال، ويضيف رينولد تشارلز (C.Raynold) أيضا أن نظريات العلاقات الدولية لا تشرح وضعا محددًا، ولكنها تشرح الأوضاع كلها، ولذا فإن التنبؤ يجب أن يكون وظيفة منهجية أساسية لهذه النظريات²

¹ خالد حامد شنيكات. غالب عبد عربيات. التنبؤ و نظرية العلاقات الدولية : مراجعة للأدبيات النظرية. مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد/39، عدد3، (2012)، ص:601-605

² المصدر السابق، التنبؤ ونظرية العلاقات الدولية، ص: 606

ونحن نميل إلى وجهة النظر الثانية متفقين في ذلك مع وجهة نظر دافيد سنجر (D.Singer) الذي يرى أن نظريات العلاقات الدولية تستطيع التنبؤ كمستوى منهجي، لأن التنبؤ مرتبط بطبيعة الإطار التفسيري الذي تتبناه النظريات في حد ذاتها، وبالنسبة إليه فإنه عندما تذكر وظائف التنظير، فإن الوظيفة التنبؤية تأتي في آخر مهام التنظير، وبالرغم من هذا الاعتقاد الشائع، فإن التنبؤ هو أهون المهام التنظيرية لأنه مرتبط بطبيعة التفسير الذي تتبناه النظرية، إذ متى توفرت العوامل التي فسرت الأمور في الماضي والحاضر، فإنها هي ذات العوامل التي ستفسر الأمور في المستقبل¹.

أما "جون ميرشايمير" فيرى أن الظواهر السياسية شديدة التعقيد، و من الصعب أو من ربما من المستحيل الوصول إلى التنبؤ السياسي الدقيق بدون توفير أدوات نظرية أكثر تطوراً من تلك التي نمتلكها الآن، ونتيجة لذلك، فإن جميع التنبؤات السياسية لا بد أن تتضمن بعض الأخطاء التي يجب الاعتراف بها. علماً أن نظريات العلاقات الدولية مجبرة على ممارسة التنبؤ، لأن التنبؤ يشكل أحد المداخل الأساسية لاختبار النظريات، فبالرغم من أن دراسة العلاقات الدولية كما هو الحال مع العلوم الاجتماعية الأخرى تقوم على أساس نظري أقل ثباتاً، ولكن هذه الاخطار لا تعني أن يمتنع العلماء الاجتماعيون عن استخدام نظرياتهم للتنبؤ بالمستقبل، فالتنبؤ ببلورة أفكار سياسية، سيساعد في فهم الأحداث التي تتكشف حولنا في العالم، وسيساعد ذوي الرؤى المتعارضة على تأطير وصياغة أفكارهم بمزيد من الوضوح².

رؤية المنظور الواقعي لمستقبل العلاقات الدولية:

يرى كثير من الباحثين، أن رؤية المنظور الواقعي سيبقى المهيمن على الأبعاد الفكرية لنظريات العلاقات الدولية، وبما أن الواقعية كانت استجابة لواقعية ما قبل الحرب، فإن نظرية العلاقات الدولية في بداية القرن الـ(21) هي استجابة حقيقية لأفكار ورؤى "Kenneth Waltz"، حيث انبثقت الواقعية البنيوية من محاولة تطبيق المنهج العلمي لدراسة السياسات الدولية، وعلى الرغم من أنها تتشارك في كثير من عناصرها الجوهرية مع ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية حول الطبيعة الإنسانية وأولويتها، والإيمان بالقوة كأساس للبقاء، والدولة. ولكن لا يعني أن الإيمان بالقوة هو إيمان بالقوة المجردة، فمن "Stanely Hoffman" وحتى "Morgenthau" يشعر الواقعيون بعدم الراحة مع سياسات القوة، ولهذا بحثوا عما يسمى باللجوء إلى المسؤولية الأخلاقية حسب رؤية "Walker"³، لكن الحقيقة أن الواقعية أعطت الأولوية لمفاهيم المصلحة القومية والقوة مع التناغم مع الأخلاق، غير أنه في حالة التعارض بين المصلحة القومية وبين المسؤولية الأخلاقية؛ فإن الأولوية للقوة والمصلحة القومية.

¹ David Singer. The Level of Analysis Problem in International Relations. World Politics, vol. 14, no 1, The International System: Theoretical Essays. October. 1961, pp 77-92.

² John J Mearshimer. The Tragedy of Great Power Politics. New York: W.W : Norton & Company. 2001, p: 4

³ Walker, R.B.J. 1993. Inside/Outside: International Relations as Political Theory. Cambridge University Press .P. 32

وتركز الواقعية الجديدة بشكل واضح على المستوى النظامي للظاهرة وقيودها، وهذا يعد افتراضها الأساسي والمفتاحي لفهم النظرية، ويرى أبرز منظريها "John Mearsheimer" أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وذلك بسبب عدم وجود قوة مركزية، وأن القوى العظمى امتلكت معظم قدراتها العسكرية بالوراثة، والدول لا تستطيع مطلقاً أن تثق بنوايا الدول الأخرى، والبقاء هو الهدف الأساس للدول، والدولة في نهاية المطاف هي فاعل عقلاني، ونتيجة لغياب حكومة عالمية مركزية تعتمد الدول على نفسها للبقاء فقط، ونتيجة لهذا التشخيص؛ فإن ثلاثة أنماط عامة من السلوك تنتج هي: الخوف، والمساعدة الذاتية، وتعظيم القوة، وكما يشير "ميرشايمر" فإن هذه الافتراضات الجوهرية قادت إلى حالة من التطور للواقعية الجديدة، والتنبؤات المبنية على أساسها في وقت مبكر من عقد التسعينيات من القرن الـ(20)¹،

وقد عرض الواقعيون الجدد أمثال "Kenneth Waltz"، "John Mearsheimer"، "Layne Christopher"، رؤية واضحة حول ما الذي تتنبأ به نظريتهم للسنوات المقبلة، وهي أن الأحادية القطبية لن تكون الأخيرة في النظام الدولي؛ لأن الدول الأخرى ستوازن الولايات المتحدة، وبهذا فإن النظام الأحادي القطبية يحمل بذور فنائه، وأن لحظة الأحادية القطبية ستنتهي، ويقول "Layne"² إن النظام متعدد القطبية لا يمكن تجنبه، ويبدو ان النظام الدولي بدأ يشهد تحولاً في توزيع القوة والامكانيات وخاصة لصالح الصين والهند، مع تراجع المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نسبياً بعد الأزمة الاقتصادية التي تواجهها وبالتالي انتقل النظام الآن أكثر إلى النظام المتعدد القطبية وخاصة على المستوى الاقتصادي.

وعلى الرغم من تأكيد الواقعيين الجدد على صعوبة التنبؤ بالقرارات الفردية للدولة، فإنهم حددوا عدداً من الدول التي من الممكن أن تكون مرشحة بشكل كبير للظهور بوصفها قوة عظمى، وذلك بالاعتماد على معايير وإجراءات إمبريقية لقياس قدراتها، ومنها: المستوى التعليمي، والتطور الصناعي والزراعي، وأنه وفق هذه المعايير، فإن الصين ستكون هي المرشحة الأكثر بروزاً، وستمارس ألمانيا قيادتها، وستبدأ اليابان بالبحث عن استقلال استراتيجي، وستعيد روسيا اكتشاف نفسها، كما أن التعددية القطبية ستنبثق من نظام أوروبي جديد.

ويتوقع "ميرشايمر" بأن "حلف الناتو" سيتوقف عن القيام بوظيفته باعتباره حلماً؛ وسيستمر على الورق، لأن كل دولة ستتصرف في الشؤون الدولية بشكل منفرد لأكثر من سبب تعظيم قوتها، وتعارض الحلف مع السيادة، وتقييده لسلوك الدول. ويرى "ميرشايمر"، أن هناك احتمالاً وارداً جداً، أن يكون العقد القادم هو الأكثر ميلاً للعنف والأكثر فرصاً للصراع، وسيشهد سنوات اضطراب في السياسة الدولية، وهذا ما شاهدناه في أوروبا منتصف التسعينيات خلال حرب يوغسلافيا السابقة، واليوم ما تشهده الساحة الدولية والشرق أوسطية من حروب وصراعات أحدثت كثير من الاضطراب في السياسة الدولية وفي منظومة العلاقات الدولية.

¹ Mearsheimer, John. 1994-1995. The False Promise of International Institutions. International Security, 19 (3), PP.9-13.

² Layne, Christopher. 1989-1990. Superpower Disengagement, Foreign Policy, (77). PP.17-24.

وكذلك توقع هؤلاء الواقعيون، أن تستخدم واشنطن قوتها فعلياً لزيادة مجال هيمنتها من أجل الأمن والثروة ودوافع أخرى؛ أي توظيف الولايات المتحدة قوتها العسكرية للمحافظة على نموذجها الإمبريالي¹.

رؤية المنظور البنائي لمستقبل العلاقات الدولية:

يعتبر المنظور البنائي من أبرز المنظورات التي قدمت انتقاداً، وطرحت بدائل نظرية لهذا الرؤية الواقعية، فلقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة تشكيل هائلة للمناقشات داخل الخطاب الأمريكي السائد في نظرية العلاقات الدولية²، وعزز ذلك من صعود المدرسة البنائية في الفكر، والتي يتعين النظر إليها بشكل أساسي باعتبارها ثمرة للنظرية الدولية النقدية، حيث سعى الكثير من روادها إلى تطبيق استبصارات تلك النظرية من أجل إلقاء الضوء على الأبعاد المتنوعة للسياسة العالمية³.

فالنظرية البنائية تعد امتداداً للمدرسة المثالية، التي ترى أنه يجب أن تدار السياسة الخارجية بواسطة معايير قانونية وأخلاقية، وقد واجهت البنائية في أثناء الحرب الباردة سياسة "كيسنجر" القائمة على القوة، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة أخذت موقعا متقدما في نظرية العلاقات الدولية، وقامت أهم افتراضاتها على أن الحقيقة الاجتماعية يتم إيجادها من خلال النقاش حول القيم والهوية، وتشدد النظرية على الصلة الوثيقة بين دور الأيديولوجية والهويات الوطنية، والشبكات العابرة للقومية بأحداث ما بعد ايلول 2001، أي لا يمكن فهم هذه الأحداث دون فهم صراع الأفكار والهويات الوطنية⁴.

وقد اختلفت افتراضات البنائية كليا عن افتراضات الواقعية الجديدة، وحول كيفية حدوث التغيرات الأساسية في سلوك الدولة، وهذه الرؤية ساعدت في إعادة انبعاث دراسة الأفكار في حقل العلاقات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه في تطبيقات البنائية على الأحداث الدولية، نجد أن البنائيين قد أخذوا بعين الاعتبار المعايير الأخلاقية وكيفية تأثيرها في الأفكار التقليدية، مثل: السيادة، وهذه العملية واضحة في تطبيقات التدخل الإنساني الدولي، وسقوط نظام الابار تهميد في جنوب إفريقيا، وتحسين ممارسات حقوق الإنسان في أمريكا الجنوبية⁵. وهذا يعني أن البنائيين أمثال "Kratochwil"، "Stephon Brooks"، "WilliamWahlforth"، "بيرون أن الأفكار" هي قدرهم، مثلما عد الواقعيون الجدد أن "القوة" هي قدرهم، وبأهمية الأفكار في تطوير المعايير في النظام الدولي، أو المجتمع الدولي الذي يقيد سلوك الدولة أو يحدده في المستقبل.

¹ Snyder, Jack. 2004. One World, Rival Theories. Foreign Policy, Issue 145, Nov/Dec, PP.52-62.

² للمزيد أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان، وآخرون ترجمة: ديماء الخضراء، مراجعة: محمد بشير الخضراء، بيروت، ط1، (2016)، ص: 468-428.

³ Christian Reus- Smit. Constructivism. In Theories of International Relations .eds Andrew Linklater. scott Burchill. Deakin University.1996

⁴ Snyder, Jack. 2004. One World, Rival Theories. Foreign Policy, Issue 145, Nov/Dec, PP.52-62.

⁵ Rathbun, Brian C. 2007. Uncertain about Uncertainty: Understanding the Multiple Meanings of a Crucial Concept in International Relations Theory. International Studies Quarterly 51, P.550.

ومن أهم التنبؤات للبنائية الذي اعتمد على القيم، والهويات، والمعايير، والبنى الاجتماعية هو التنبؤ باستمرار "الناتو"، وقد فسرت البنائية ذلك على أساس أن أعضاء حلف "الناتو" ينظرون للأعضاء للآخرين باعتبارهم حلفاء ليبراليين أكثر من كونهم دولاً أوجدت الحلف لمواجهة التهديدات، وضرورات توازن القوى، من هنا فإن الحلف سيستمر على الرغم من غياب التهديدات، وهو عكس ما تنبأ به الواقعيون¹.

وتغطي البنائية مجالات متعددة؛ منها مجالات العودة إلى دور العامل الإنساني (القوة الإنسانية) في دراسة السياسات الدولية جنباً إلى جنب مع دراسة الدولة من خلال الأفكار المتغيرة، والمعايير، والثقافة، واللغة، والتاريخ، وثقافة الصورة، وهذه المسائل تشكل محور التحليل لدهما. وهذا الإطار العام لبنية النظرية البنائية يتضمن التركيز على قيمة الأفكار في فهم التفاعلات الدولية، فالأفكار عند البنائيين هي محدد لقوة الدول وليس العناصر المادية – العسكرية والاقتصادية- فقط، كما كان يرى الواقعيون، وبذلك فإن مكانة الدولة في العلاقات الدولية أصبحت ترتبط ليست بقوتها العسكرية والاقتصادية فقط، ولكن بقوة عقيدتها الفكرية ومدى قدرتها على نشرها. وفي هذا السياق يرى البنائيون أن كلا من القوة المادية والقوة الخطابية هما مفهومان مهمان، وأن الجمع بينهما يعد ضروريا لفهم الشؤون الدولية، فالثقافة الأيديولوجية مرتبطة مع أنواع واضحة من القوة السياسية².

يرى البنائيون أن النظام الدولي يأخذ ثلاث صور محددة "نظام الثقافة الهوبزية"، نسبة إلى "توماس هوبز"، و"نظام الثقافة اللوكية"، نسبة إلى "جون لوك"، وهو النظام الذي يطرح السلوك التنافسي باعتباره هو السلوك الأكثر انتشاراً، و"نظام الثقافة الكانطية"، نسبة إلى "إيمانويل كانط"، وهو النظام الذي يجعل السلوك التعاوني هو السلوك الدولي الشائع³. فالنظام الدولي هو عبارة عن وعاء فارغ، ليس له معنى أو منطق خاص إلا إذا تم ملؤه بثقافة معينة، أي أن النظام الدولي له بنية ثقافية واجتماعية تشتمل على مجموعة من المعايير والقواعد والقيم والأفكار المشتركة⁴.

1 Hopf, Ted. The Promise of Constructivism in International Relations Theory. International Security, Vol. 23, No.1, Summer 1998. P.27.

2 Walker R. B. J. International Relations as Political Theory. Cambridge University Press.1993. pp:32

3 للمزيد من التفاصيل، انظر: أكرم بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكون البعد الثقافي في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2010، ص:58-59

4 Alexander. Wendt. Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Politics International Organization. Vol.46.No 2.Spring 1992.p 392

إسهامات البنائية للتنظير في العلاقات الدولية:

حسب "Dale Copleland"، هناك ثلاثة إسهامات جعلت من البنائية شكلاً متميزاً من التنظير للعلاقات الدولية وهي كالتالي¹:

تنظر البنائية للسياسة الدولية على أنها محكومة وموجهة بمجموعة من القيم والمعايير والأفكار المشتركة بين مختلف الفاعلين، فالبنائيون يرغبون في تأكيد الطابع الاجتماعي للوجود الإنساني والدور الذي تلعبه الأفكار المشتركة كبنية مثالية تفيد وتشكل السلوك؛ تؤكد البنائية على أن البنية المثالية لها تأثير على سلوك ونشاط الفواعل يتجاوز مسألة الضبط (Regulative)، إلى التشكيل والتكوين (Constitutive)، فالبنى تقود الفواعل إلى إعادة تعريف وتحديد مصالحها وهوياتها في عملية من التفاعل المستمر على عكس ما تناولته كل الواقعية الجديدة من أن المصلحة والهويات ثابتة وذلك لأجل عزل وإبراز الأدوار السببية لكل من القوة والمؤسسات الدولية²؛ تزعم البنائية على أن البنى المثالية والفواعل يحدد ويشكل كل منهما الآخر، فالبنى تشكل الفواعل في ضوء مصالحها وهوياتها، وفي المقابل يتم إعادة إنتاج البنى من خلال الممارسات الخطابية (Discursive Practices) للفواعل، وهذا يعني أن هؤلاء الفواعل يستطيعون تغيير البنى من خلال أفعال الإرادة الاجتماعية.

من خلال تناولنا لكل من الواقعية والبنائية ودورهما في دراسة العلاقات الدولية، يظهر أن جهود الواقعيين في الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية دشنها "هانز مورغنتاو" الذي افترض أن القوة هي المحرك الأساسي والشامل لكل التفاعلات السياسية الدولية، وهو المفسر لسلوكيات الدول الخارجية، وتجد قوانينها في الطبيعة البشرية، فيما رأى "Kenneth Waltz" الذي اعترض بشدة على مفهوم الطبيعة البشرية بوصفه غير علمي، أقام نظريته على مفهوم فوضوية النظام الدولي الذي يعتبر المحدد الأساسي ومصدر تفسير سلوكيات الدول، وهناك آخرين من الواقعيين الجدد من استعاض عن دور وتوزيع القدرات العسكرية بدور وتوزيع القدرات الاقتصادية، حيث يتحدث "روبرت جيلين" عن نظام دولي مستقر بالهيمنة بدل ارتكازه على مفهوم توازن القوى، وذلك أن نظاماً اقتصادياً دولياً مستقر يحتاج إلى قوة عسكرية مهيمنة تؤمن بالقواعد والمبادئ التي قام عليها هذا الاقتصاد وتعمل على تأمينه وبقائه. فيما إنبرى البنائيون اتجاه بناء جسر وأرضية وسطى قاعدتها الاستمولوجيا (الوضعية)، وقاعدتها الأخرى الانطولوجيا (ما بعد الوضعية أو المثالية)، لكن ذلك لم يحفز الأطراف البنائية لعبور هذا الجسر³.

¹ Dane copleland, the constructivist challenge to structure realism: a review essay, international security, vol. 25, no. 02, autumn 2000. P:189

² Ibid , p: 190

³ محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري في حقل العلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص: 390

لذلك يمكن القول إن تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية كان نتاجاً للمحركات التي ورد ذكرها في الفرضيات السابقة، بحيث أن جزءاً كبيراً من عملية التنظير كان وصفاً ومرآة عاكسة لما يحدث في واقع السياسة الدولية، وهنا لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبته الواقعية في تطور حقل العلاقات الدولية، حيث أنها قدمت مفاهيم وتفسيرات للسياسة الدولية كانت الأكثر قبولاً ومصداقية مما دفع القائمين على النظريات المنافسة الأخرى ضرورة تطوير مقولاتها وافترضاها بما يتجاوز ما يطرحه الواقعيون.

بنية التحولات في النظام الدولي من وجهة نظر بنائية:

تظهر القراءة البسيطة للأنساق الدولية عبر تاريخ البشرية، ان هناك ترابطاً كبيراً بين توزيع القدرات المادية والابنية الثقافية والفكرية حيث أن الريادة في الساحة الدولية استمدت شرعيتها من قوة أولئك الذين يحوزون أكبر قدر من القوات المادية والفكرية، ويعملون على تدويل ثقافتهم وتصوراتهم للعالم¹، وإذا كانت الثقافة السياسية السائدة تحدد، من وجهة نظر بنائية، طبيعة النظام الدولي، فإن العقيدة الفكرية السائدة هي التي تعرف مضمون النظام الدولي السائد، فالنظام السائد منذ نهاية الحرب الباردة من وجهة نظر بنائية هو "نظام ايدولوجيا العولمة" وهذا ما يفسر من وجهة نظر البنائين التحولات في طبيعة النظام الدولي، فالنظام الدولي لا يتغير، لأن علاقات القوة تغيرت، ولكن باعتباره انعكاس لتغير طبيعة العقيدة الفكرية السائدة، وهذا الطرح النظري هو الذي وظفه البنائيون في تفسير نهاية الحرب الباردة، إذ أن هذا التحول لم يحدث، لأن علاقات القوة تعرضت للاختلال لصالح الولايات المتحدة، لا بحدوث تغيرات في المؤشرات المادية للقوة، كما يرى الواقعيون، ولكن نتيجة تفجر صراع أفكار داخل الاتحاد السوفيتي بين الأيديولوجية الاشتراكية، وهي الأيديولوجية الرسمية وبين الأفكار الليبرالية والتي دخلت في مسار الانتشار مما أدى إلى تفكك الاتحاد نتيجة التمرد من بعض الكيانات التي أصبحت مقتنعة بالأيديولوجية الليبرالية². لقد نجم عن حالة التفكك التي أصابت دول الكتلة الشرقية، طرح سؤالين مهمين هما: لماذا كانت نهاية الحرب الباردة بهذه الطريقة المفاجئة؟ وماذا يعني هذا التفكك لنظرية العلاقات الدولية؟.

قد حاولت كثير من الدراسات البحث في الإجابة عن هذه الأسئلة، فبينما بحث الواقعيون الجدد عن طريقة لفهم انهيار الاتحاد السوفيتي السلمي، بما يتلاءم مع افتراضاتهم وبخاصة فيما يتعلق بالقيمة العليا للدولة وبقائها، فإن البنائيون فسروا الأمر بشكل واسع ومختلف كدليل على صواب معتقداتهم ونجاحها، وخاصة ما يتعلق بتأثير الأفكار والمعايير حول السياسات الدولية، وشعر الكثير من المنظرين البنائين أن سقوط الثنائية

¹ محمد شليبي. دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية. من أوراق المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، المغرب.

شوهده في 2017/2/11: <http://www.cmiesi.ma/acmies>

² بلخيرت حوسين، مستقبل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، اسطنبول، 6 فبراير (2017)، ص:

القطبية لم يأت ليعلن فقط عن حدوث تحولات وتغيرات نظامية وإنما ليعلن أيضا عن حدوث تغيير أساسي في الطريق التي تعالج بها السياسات الدولية¹.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية أخفقت في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدت صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصاً ما يتعلق بالثورة التي أحدثها "ميخائيل غورباتشوف" في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكاراً جديدة "كالأمن المشترك". زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجؤوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام. ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة: هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها. ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تركز بالأساس على: كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعاً لذلك².

روسيا الفيدرالية والنظام الدولي: محاولة للفهم

روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي، هما توصيفان لعنوان واحد، تتلخص حقيقته، بكونه يعني دولة كبرى، لها من الحضور على المسرح الدولي، فعالية ونشاط متميز، بحيث لا يمكن لأي متعاط مع أحداث العالم السياسية، أن يتجاهلها أو يلغي دورها، لذلك فإن غياب الدور والحضور الروسي عن مسرح الأحداث مدة، فهو قطعاً لن يكون غياباً دائماً، وروسيا بحكم المساحة والسكان والثروات والموقع الجغرافي، وعوامل أخرى، لا يمكن لها، أن تغيب أو تحتجب عن الدور الذي يليق ويتكافأ معها، لا سابقاً ولا مستقبلاً³.

وقد ظلت الليبرالية الأيديولوجية هي المهيمنة على الساحة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة، وانحياز الاتحاد السوفيتي، وهو ما تمت ترجمته في مقولات مثل "نهاية التاريخ"، التي رأت أن لا أيديولوجيا في عالم ما بعد الأيديولوجيا إلا الديمقراطية الغربية⁴، غير أنه مع تجدد الصراع بين روسيا والغرب، برزت إرهاصات لأيديولوجية روسية جديدة عرفت باسم "النظامية" Orderism، سرعان ما وجدت صدى في عدد من الدول

¹ Gaddis, John Lewis. International Relations Theory and The End of the Cold War International Security 1992-1993, Vol.17, no.3, Winter pp.5-11

² ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاع وزيان زيدان، شوهدي في: 2017/3/9

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

³ حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، شوهدي في:

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60802

⁴ Eliane Glaser, 'Bring back ideology: Fukuyama's 'end of history' 25 years on', *The Guardian*, March 21, 2014, accessible at: <https://goo.gl/nU8d7k>

الأخرى¹. حيث شكل تسلم "فلاديمير بوتين" لدفة الحكم، ايذاناً بإعادة بناء للفعالية الروسية على المستويين الداخلي والدولي، وقد استوعبت روسيا الفيدرالية الدرس جيداً، وتمكنت في مرحلة بوتين من إعادة تجديد نفسها بشكل هادئ وبندسخة أكثر اعتدالاً من التجربة السوفيتية، وذلك من ثلاث جهات اساسية:

الأولى أن هذا الانهيار حدث نتيجة صراع الأفكار داخله وهو ما يثبت قيمة الأفكار في تفاعلات العلاقات الدولية، ومن جهة ثانية أن ميكانزم الهيمنة الأمريكية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة لم يرتبط فقط بالتطورات غير المسبوقة للقوة الأمريكية بالمعنى المادي -عسكريا واقتصاديا -ولكن من خلال جاذبية أيديولوجيا العولمة التي تتبناها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والتي تعتبر جذابة للكثير من الشعوب على اعتبار تضمينها لمفردات النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان، في نفس الوقت الذي رأت فيه الفيدرالية الروسية أن إعادة إحياء الأيديولوجية الاشتراكية لن تشكل عامل جذب للدول والشعوب، لأن هيمنة أيديولوجية العولمة منذ نهاية الحرب الباردة، قد أدت إلى مسح أي جاذبية للأفكار الاشتراكية، أما الزاوية الثالثة، فهي الحرص على تطوير عقيدة فكرية تستطيع اختراق المجتمعات الغربية في حد ذاتها². فالفرضية السياسية الأساسية للنظامية، شددت أكثر على الاستقرار وليس على الديمقراطية، لأن الديمقراطية الليبرالية الغربية فشلت في الوفاء بوعدها، وأدت في بعض الحالات إلى عدم المساواة والفوضى، كذلك ركزت النظامية على القيم المحافظة المتعلقة بالدين، في حين تعارض القيم العلمانية التي تعززها الديمقراطية الغربية³، وبناء عليه، فقد ارتكزت هذه الأيديولوجيا والتي سميت بالعقيدة النظامية، على السمات الفكرية التالية⁴:

أولاً/ أن الآثار السلبية للانفتاح الفكري غير المحدود، بدأت تسير في الاتجاه العكسي، فالإشكالية التي كانت تطرح في السابق هي مدى تأثير العولمة الثقافية المرتبطة بالثقافة الليبرالية الغربية على الثقافات العالمية الأخرى⁵. ولكن الوضع الحالي يشير إلى أن الوضع الثقافي الغربي هو الذي أصبح يعاني- كما ترى العقيدة النظامية، من التغلغل السلبي لثقافات دخيلة مثل الثقافات الإسلامية، والتي أفرزت جملة من المشكلات على جميع المستويات الأمنية والسياسية والاجتماعية، وقد نبه إلى ذلك "فرانسيس فوكوياما" وهو أكثر المدافعين عن أيديولوجيا العولمة.

¹ Serhat S. Çubukçuoğlu, Orderism and Liberal Democracy: Preliminary Features of Russian Ideology Challenging Western Democracy, Future for advanced research & studies, Trending Events - Issue 18 - Jul-Oct 2016, accessible at:28/9/2017, <https://futureuae.com/>

² بلخيرت حوسين مصدر سابق، ص: 8

³ Jochen Bittner, 'The New Ideology of the New Cold War', The New York Times, August 1, 2016, accessible at:31/12/2017 <https://goo.gl/l2u4fS>

⁴ Serhat S. Çubukçuoğlu, Orderism and Liberal Democracy, future for advanced research and studies, trending events, issue 18, jul-oct 2016, accessible at:2/10/2017 <http://www.academia.edu/29681815/Orderism>

⁵ Peter L. Berger and Samuel P. Huntington. Many Globalizations: Cultural Diversity in The Contemporary World, New York :Oxford University Press.2000

حيث اعتبر لأن مشكلة الإرهاب يكمن في أوروبا الغربية لا في الشرق الأوسط، وهو منتج فرعي للهجرة والعمولة، أن أخطر الناس ليسوا المسلمين الأتقياء في الشرق الأوسط، بل هم الشباب المعزولون والمتأصلون من جذورهم في هامبورج أو لندن أو أمستردام والذين يرون الأيديولوجية بوصفها الجواب لبحثهم الشخصي عن الهوية¹.

ثانياً/ أن أيديولوجيا العمولة تتخذ موقفاً سلبياً من القانون الدولي على اعتبار أن هذا القانون يمثل آليات بطيئة لا تتوافق مع التغيرات السريعة التي يعرفها العالم، ورغم كل حالات التكيف التي تم طرحها حتى يتمشى القانون الدولي مع واقع نظام العمولة وخاصة ما يتعلق بتوسيع الأبعاد الإنسانية لهذا القانون، فنظام العمولة يرى أن حل المشكلات العالمية في الوقت الراهن يجب أن يتم على أساس التضامن الدولي حول العقيدة الليبرالية السائدة وليس على أساس نصوص القانون الدولي، وهو ما يجعل تطبيق القانون الدولي مغلفاً بالانحياز الأيديولوجي².

وفي هذا السياق، يرى "سيرغي لافروف" وزير الخارجية الروسي، أن "عقدة المنتصر" التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الحرب الباردة، تستند أساليب حل المشاكل الدولية، ليس على التحليل الموضوعي للوضع، ولا على المبادئ العامة للقانون الدولي، بل على مدى الجدوى السياسية بالمفهوم الأمريكي³. ولذا ترى العقيدة النظامية، أن القانون الدولي لا يجب أن يخضع للرؤية الأيديولوجية الغربية، فإذا كانت إعادة السيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم هي حالة عدوان كما تنظر إليها الدول الغربية، فإن العقيدة النظامية تبرر ذلك بأنه حالة دفاع عن النفس، في ظل تمادي التوسع الغربي تجاه أوكرانيا بحيث أصبح يلامس الحدود الروسية.

ثالثاً/ أن تطبيق الديمقراطية في الدول التي تفتقر إلى ظروف مواتية يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية، بما في ذلك صعود المتطرفين للسلطة، أو حروب أهلية. فالقيمة الأساسية التي يجب دعمها هو كيفية تدعيم استقرار الدول، وليس تأسيس ديمقراطية تثير وتنتج الفوضى⁴. وهنا لا بد من الإشارة لما يعيشه الشرق الأوسط من حالة تفتت وتغيير للأنظمة ادت إلى تفكك الدول. وهنا تقول "أستاذة العلوم السياسية" كاثلين ثيلين، إن

¹ فرا نيسيس فوكوياما، أمريكا في مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007، ص241.

² بلخيرت حوسين مصدر سابق، ص: 10

³ للمزيد حول الموضوع، انظر: س. غ. لوزيانين. عودة روسيا الى الشرق الكبير. ترجمة هاشم حمادي، بيروت: دار المدى للنشر والتوزيع 2012

⁴ Thomas Carothers, How Democracies Emerge: Sequencing Fallacy, Journal of Democracy, Volume 18, Number 1, January 2007, pp. 14 – 15.

التنمية المؤسسية يجب أن تكون تدريجية وتدرجية، وأنه لا ينبغي إنجازها على الفور، بل في المنعطفات الحرجة¹،

وهنا يرى "روبرت كوبر" إن حالة الفوضى التي تشهدها العلاقات الدولية الراهنة، اكتسبت ثلاث خصائص جديدة، فالأولى خاصة الانتشار إذ لا يمكن لأي أزمة داخل حدود دولة معينة أن تبقى أثارها داخل تلك الحدود فقط، والثاني أن الفوضى أصبحت هي السبب الرئيسي في فشل الدول، والثالثة أن الفوضى هي أكثر ما يصنع سياق تهديدات الأمن القومي².

رابعاً/ أن العولمة الاقتصادية تجعل بعض الدول تتحمل أوضاع اقتصادية سيئة لدول أخرى هي في غنى عنها، ويعتبر الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي (Brexit) هو أفضل مثال على ذلك، فقوة الاقتصاد البريطاني تغنيه عن الارتباط باقتصاديات بعض دول الاتحاد الأوروبي تعاني من أزمات بنيوية في اقتصاداتها، مثل الاقتصاد اليوناني، وأن الانفتاح على استيعاب عمالة أجنبية تؤثر على الفرص الاقتصادية للمواطن البريطاني، وهي الحجج الاقتصادية الرئيسية التي برر بها موقف المؤيدين للانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

ويستطيع البنائيون أن يقدموا الكثير حول تفسير مضامين العقيدة النظامية التي تسعى روسيا إلى تجديدها في العلاقات الدولية الراهنة، إذ أن البنائيين يعتبرون أن الفوضى هي ما تصنعه الدول، أي أن طبيعة البنية الثقافية للنظام الدولي هي التي تحدد مدى انتشار الفوضى من عدمها وبذلك ترى العقيدة النظامية أن البنية الثقافية للنظام الدولي الحالي والذي تسيطر عليه أيديولوجيا نظام العولمة هي المسؤولة عن انتشار الفوضى في العلاقات الدولية الراهنة بشكل غير مسبوق. وتسوق روسيا العقيدة النظامية على أنها عقيدة معادية للعولمة وليس لليبرالية أي أن سلبيات نظام العولمة الغربي تؤثر حتى على الدول الليبرالية في حد ذاتها. ولذا يمكن القول انه وفي ضوء محاولات إيجاد بديل للعولمة، فإن التحولات المستقبلية للنظام الدولي ترتبط بمدى انتشار العقيدة النظامية في المجتمعات الغربية، ومدى قناعتها بوجود البديل لليبرالية الغربية، وبناء على ذلك، يرى الباحث أن هناك ثلاث اتجاهات لمستقبل النظام الدولي.

الاتجاه نحو عالم ما بعد الهيمنة الغربية:

قراءة التاريخ، تؤكد إن انبثاق أي نظام دولي جديد، يرتبط في الغالب، بحوادث مفصلية، تحمل في رحمها، ملامحه، والقوى الصاعدة فيه، وتبيء للانتقال بشكل حاسم من وضع عالمي إلى آخر، هكذا كان التاريخ الانساني، وكان تربع القطب الامريكي وتسلطه وهيمنته على المسرح السياسي الدولي، منذ بداية عقد

¹ A.A. Camba, Book Review: How Institutions Evolve, E-International Relations, June 12, 2012, accessible at:10/01/2018 <https://goo.gl/tQk9kt>

² Robert Cooper. The Breaking of Nations. London :Atlantic Books.2004, by: Jeppe Juul Petersen (Copenhagen) , p:1-4, <http://www.kakanien.ac.at/rez/JPetersen1.pdf>

التسعينيات في القرن الماضي، استثناءً في التاريخ، وأنه برغم كون السقوط، كان سلمياً، لكنه مدو بأكثر مما تفعله الحروب، بسبب التفرد الذي تمكن منه الأميركيان في إدارة شؤون المسرح الدولي، من خلال تنصيب انفسهم قطباً عالمياً أوحداً بلا أية منافسة من أحد، وما حصل، كان علامة على عصر جديد في العلاقات الدولية، لم يألّفه مجتمع الدول منذ ظهور الدولة القومية، بعد "معاهدة ويستفاليا" عام ١٦٤٨، مما اضفى مظهراً متفرداً للقوة المهيمنة في المسرح الدولي¹.

وهذا الصدد، يقول "روشير شارما" مؤلف كتاب "صعود وانهيار الأمم" والخبير الاستراتيجي في مركز "مورغان ستانلي"، إن العالم ينبغي ان يستعد لعصر ما بعد العولمة، حيث أن فكرة السوق المفتوحة والاقتصاد الواحد تنهار، وأكبر دليل على ذلك²:

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: يعد بمثابة كارثة معدية أكثر من كونه عرضاً لأحد الامراض، قد يؤدي إلى انهيار النظام الاوروبي، الذي نشأ في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية³. فهذا الانسحاب له دلالة كبرى، لأن بريطانيا كانت من أكثر الدول حماسة للدفاع عن أيديولوجيا نظام العولمة حيث تولت بريطانيا منذ فترة رئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بلير" الدعوة إلى توسيع العولمة لتشمل الأبعاد السياسية، من خلال ما سمي عقيدة توني بلير، أو الليبرالية التدخلية⁴.

صعود الأحزاب ذات التوجه القومي: كشفت موجة الانتخابات والاستفتاءات التي جرت، أو ستجري في عدد من الأقطار الأوروبية، أن الناخبين الأوروبيين الذين اعتادوا طيلة العقود الماضية على دعم وتأييد الأحزاب التقليدية، باتوا أكثر ميلاً، خلال السنوات الخمس الأخيرة نحو الأحزاب "الشعبوية" الصاعدة، مما يعني لبعض المراقبين بداية انهيار للمشروع الأوروبي الموحد بطموحاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁵.

فهناك 74 حزب ذو نزعات قومية في القارة الأوروبية، وهي تحمل عداءً صريحاً لحلف الناتو، وتنادي بغلق الحدود، ووقف التجارة الحرة، والانسحاب من منطقة اليورو، أو منع اتفاقية الشراكة والاستثمار عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة أو تقييد حري التجارة⁶. من جهته، يقول أستاذ الشؤون الأوروبية والسياسة

¹ حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد، عمان، دار الطليعة العربية، ٢٠٠١، ص: 91.

² الغارديان: نهاية عصر العولمة كما نعرفه، شوهد في: 2018/1/5.

www.bbc.com/arabic/inthepress/2016/07/160728

³ نهاية عصر العولمة كما نعرفه، المرجع نفسه،

⁴ Tony Blair . A global alliance for global values . London : Foreign Policy Center. 2006, p:38, <https://fpc.org.uk/wp-content/uploads/2006/09/798.pdf>

⁵ نواف التميمي، محاولات أوروبية لفهم ظاهرة صعود رياح اليمين المتطرف، العربي الجديد، 28 مايو 2016، شوهد في: 2017/11/22
[/https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/27](https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/27)

⁶ بلخيرت حوسين، مصدر سابق، ص: 12. أيضاً انظر لمزيد من التفاصيل:

إيمان عنان، تداعيات صعود اليمين في أوروبا، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 19 ديسمبر 2016، شوهد في : 2018/1/10
<http://pss.elbadil.com/2016/12/19>

المقارنة في جامعة لندن للاقتصاد، "سايمون هكس"، إن "ما نراه اليوم في أوروبا، هو تشظٍ لأصوات الناخبين نحو أقصى اليمين وأقصى اليسار، وتراجع شعبية أحزاب يمين الوسط، ويسار الوسط، التقليدية من (40%) إلى نحو (25%) أو أقل، وهذا يحدث في كل أنحاء أوروبا، وي طرح إشكالية غير مسبوقة منذ عقود¹. وقد حذرت ورقة قدمها المنتدى الاقتصادي العالمي في أبريل عام 2015، من أن النظام العالمي الليبرالي بات مهددًا من جانب مجموعة متنوعة من القوى – من قبل الحكومات الاستبدادية القوية والحركات الأصولية المعادية لليبرالية.

وفي مقالة له بمجلة نيويورك، حذر "أندرو سوليفان" من أن الولايات المتحدة نفسها قد تتعرض للخطر لأنها أصبحت ديمقراطية بشكل كبير، وذكر أن هذه المخاوف متفهمة، في روسيا، الصين، الهند، تركيا، مصر، وحتى في الولايات المتحدة، يرى المرء إما الاستبداد أو التوق إلى زعيم قوي، تجرف إجراءاته الجريئة السخط الحالي، وفقًا لخبير الديمقراطية "لاري دايموند"، فإنه، بين عامي 2000 و2015، تهاوت الديمقراطية في 27 بلدًا، في حين أصبحت العديد من الأنظمة الاستبدادية القائمة حتى أقل انفتاحًا وشفافية، واستجابة لمواطنيها، وأشار إلى أنه وبينما صوتت بريطانيا العظمى الآن لمغادرة الاتحاد الأوروبي؛ فإن بولندا والمجر وإسرائيل تتبنى اتجاهات غير ليبرالية².

مبادئ السياسة الخارجية عند دونالد ترامب: رأى كثير من الباحثين، أن فوز "دونالد ترامب" أعطى دفعاً قوياً لتشكّل نظام ما بعد العولمة الغربية إذ أن شعار السياسة الخارجية الذي رفعه "ترامب" والذي عنوانه أمركة لا عولمة، وتمسكه بالانسحاب من النظام المتعدد الأطراف للتجارة العالمية، كذلك عداؤه لكل الثقافات الدخيلة على المجتمع الأمريكي، وخاصة الثقافة الإسلامية، كلها مؤشرات تثبت أن السياسة الخارجية الأمريكية ستكون متماهية إلى حد كبير مع العقيدة النظامية التي تروج لها روسيا، وهو ما يحفز تقارباً روسيا أمريكية رغم تناقض بعض المواقف من أجل تأسيس نظام ما بعد العولمة الغربية. وتشمل هذه المبادئ³: يعد "ترامب" من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية⁴. يتبنى ترامب في سياسته الخارجية مبدأ "أمريكا أولاً" كالهدف العام من سياسته الخارجية، بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية⁵. لا يؤمن "ترامب" بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول، فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية؛ يقف "ترامب"

¹ نواف التمحي، محاولات أوروبية لفهم ظاهرة صعود رياح اليمين المتطرف. مرجع سابق

² ايمان عنان، كيف يتداعى النظام الدولي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 30 يناير 2017، شوهدي في: 2018/1/23

<https://pss.elbadil.co>

³ يمى سليمان. توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول، مايو 2016.

⁴ National Review, Trump's Foreign-Policy Revolution, Charles Krauthammer January 26, 2017, Read more at: <http://www.nationalreview.com/article/444321/trump-foreign-policy-isolationism-america-first-allies-nato-trans-pacific-partnership>

⁵ Donald Trump, "Donald J. Trump Foreign Policy Speech" (Speech, Washington D.C., April 27, 2016) accessible at: <https://www.donaldjtrump.com/press-releases/donald-j.-trump-foreign-policy-speech>

ضد الهجرة، فهو أكثر توجهاً للتأكيد على أن الولايات المتحدة تقتصر على مواطنيها ؛ يتبنى "ترامب" مبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكي بجانب أنه يتشكك في مدي فعالية وتأثير الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية والتحالفات التجارية الدولية، ويعتبرها أنها غالباً ما تكون في مصلحة الطرف الآخر على حساب الولايات المتحدة، أو على أقل تقدير تنتج عنها سلبيات تضر بالاقتصاد والسوق الأمريكي¹.

عدم تقبل الثقافات الأخرى هيمنة الثقافة الأمريكية: هناك العديد من ثقافات العالم المختلفة لا تقبل الذوبان في ثقافة الآخر أو أن تهيمن عليها، وإن قبلت التفاعل معها، فالثقافة شأن عقلي، ومن ثم فلا يمكن لآليات الثقافة الغربية عامة والأمريكية خاصة أن تزيح الثقافات الأخرى من عقول اصحابها، لأن لكل فرد في أي شعب وخاصة الشعوب ذات الثقافات العريقة والمتجددة والقادر على استجلاء عناصر ثقافته الأصيلة والتمسك بها في مواجهة أي ثقافات هيمنة وإن كانت تحمل عوامل الإغراء والإغواء.

فرغم كل عوامل وآليات التقارب الثقافي المعاصرة نتيجة العولمة وهيمنة الثقافة الأمريكية في اللحظة التاريخية الحاضرة، فإن الثقافات القومية ستظل قائمة وستظل تستمض همم أبنائها لمواجهة الهيمنة الأمريكية المتعالية والتي ترى في نفسها الأفضل والأكثر إنسانية وتقدماً². وفي مقاله بعنوان "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب"³، يلقي "سيمون سيرفاتي"، أستاذ العلاقات الدولية، نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم. ويشير في البداية أن عصر الأحادية القطبية قد ولي إلى غير رجعة، مع استبعاده أن يعود العالم إلى حالة من الثنائية القطبية، فرغم تراجع القوة الأمريكية، فإنه ليست هناك أي قوة دولية أخرى قادرة على فرض الهيمنة عليها، أو حتى الوصول إلى موقع الندية معها.

الواقع العالمي الجديد إذن يتسم "باللاقطبية"، حيث تتعدد فيه القوى الصاعدة بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى العديد من الدول التي، وإن كانت أقل حجماً، فإنها تكتسب، لأسباب مختلفة، نفوذاً متصاعداً على الساحة الدولية. يري أن هناك اليوم حاجة ملحة لصياغة هيكل جديد للنظام العالمي، حتى يمكن استيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المنتشرين بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم، ويؤكد أن التجارب التاريخية الغربية السابقة في إعادة تشكيل النظام الدولي تتم عادة من خلال إعادة تدوير الصياغات القديمة المتعلقة بتوازن القوى ومصصلحة الدولة، بدلاً من إنشاء صياغات جديدة، ولكن مثل هذه المقاربة لن تصلح في عالم القرن الحادي والعشرين. إن غياب أي شكل من أشكال القيادة في عالم متعدد القوى يوفر مناخاً من الفوضى، وربما يكون محفوفاً بالمخاطر. فهناك مصالح متشابكة قد تدعم التعاون فيما بين الأقطاب المتعددة، لكن اختلاف الرؤى والمناهج فيما بين هذه الأقطاب يجعل الخريطة الجيوسياسية حافلة بالتناقضات وعدم الوضوح.

¹ للمزيد أنظر: مجدي صبيحي، الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، ابريل 2017، شوهدي في: 2017/4/14
<http://www.siyassa.org/eg/Index.aspx>

² مصطفى شنار، ما بعد العولمة: قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه، ط1، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، 2003، ص: 97-98

³ Simon Serfaty، "Moving into a Post Western World"، The Washington Quarterly، spring 2011. accessible at: 2/2/2018

www.twq.com/11spring/index.cfm?id=427

وسوف تصبح عملية اختيار الحلفاء والأصدقاء، وردع الخصوم، وتفادي النزاعات، في ظل هذا الوضع العالمي الجديد، شديدة الصعوبة.

الاتجاه نحو عالم بلا أقطاب:

في مقال بعنوان "فوضى عالمية جديدة"، يقول أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة أوكسفورد، "تيموثي جارتون أش"¹، نحن لم نعد أمام عالم متوافق حول نموذج اقتصادي واحد، وهو الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، بل نحن في عالم بلا أقطاب، تتعدد فيه الأشكال والنماذج الاقتصادية، التي كثيرا ما تكون غير ليبرالية، نحن لسنا بصدد نظام عالمي جديد، بل فوضى عالمية، وعالم منقسم، ساخن، من المنتظر أن تندلع فيه نزاعات متعددة في المستقبل القريب. لقد أوجدت الشعوب خارج الغرب نماذج جديدة تمزج ما بين ديناميكية اقتصاد السوق وحكم الحزب الواحد أو العائلة الواحدة، وقد تكون ملكية الشركات الكبرى في هذه النماذج للدولة وحدها، أو مشتركة بين الدولة وأطراف أخرى، كما أنه من الشائع أن ينتشر الفساد بشكل واسع في هذه النظم، وأن تتم الاستهانة بتطبيق حكم القانون.

ويشير إلي رؤية المحلل الصيني للعلاقات الدولية، "يان زيتونج"، بأن القوي الصاعدة عادة ما تأتي بالقيم السائدة فيها إلي "الطاولة الدولية"، حيث تسعى لنشرها، كيفما استطاعت. ولتحديد تصاعد نفوذ هذه النماذج الجديدة، علينا أن نتساءل عما إذا كانت الصين أو روسيا، أو الهند أو البرازيل، أكثر أم أقل استعدادا اليوم لتقبل مفاهيم غربية عما كانت عليه منذ عشر سنوات، هي بالتأكيد أقل استعدادا.

إن أحد الملامح الرئيسية للواقع العالمي الجديد هو انتشار قيم ومعايير متعددة ومتباينة علي الصعيد العالمي في الوقت نفسه. وربما يكون الزعماء السياسيون الحاليون أكثر سعادة في عالم يدير فيه كل من الأمريكيين والصينيين والأوروبيين شئونهم، وفق معاييرهم وقيمهم الخاصة داخل حدودهم. وربما يسعون - وهنا تكون المشكلة - إلي نشر هذه القيم والمعايير في المناطق المجاورة التي يعدونها مناطق نفوذ، يصف تقرير مجموعة أوراسيا هذا الواقع الجديد بـ "G-Zero"، وفيه تنجي القوي الدولية الرئيسية جانبا طموحاتها في قيادة العالم، سواء منفردة أو مجتمعة، وتنشغل بشكل أساسي بقضاياها الداخلية، وهو وضع غريب وجديد علي المستوي الدولي².

¹ Timothy Garton Ash. "A new world disorder". Latimes.com, January 28, 2011. accessible at: WWW.Latimes.com/news/opinion/commentary/la-oe-gartonash-davos-20110128.0.3772495.story

² Ian Bremmer and David Gordon. "Top Risks 2011". The Eurasia group, accessible at: <http://eurasiagroup.net/pages/toprisks>

الاتجاه نحو عودة القطبية الايديولوجية:

بعد مرور نحو ربع قرن على نهاية الحرب الباردة، عادت تلوح في الأفق من جديد، بطرق وأنماط مغايرة، وهي مرتبطة بالأساس بالتطورات الأخيرة في سوريا¹. وفي هذا الصدد، يمكن القول أنه وفي ضوء محاولات روسيا الفيدرالية العمل على نشر عقيدتها الفكرية الجديدة، وهي العقيدة المضادة للعولمة المهيمنة على النظام الدولي، وهو ما قد يدفع لحقبة مشابهة لتلك التي كانت زمن الحرب الباردة، وهنا يقول "غورباتشوف"، في مقابلة مع صحيفة "بيلد" الألمانية واسعة الانتشار، إن العالم يشهد حالياً جميع مؤشرات الحرب الباردة، وأن العلاقات بين القوى العظمى في العالم حالياً تتدهور، وأضاف: في بعض المناطق، تسير الأمور على قدم وساق، وتنتشر القوات المسلحة في مناطق مختلفة من أوروبا، مسلحة بأسلحة ثقيلة ودبابات ومدافع، وهو ما يوحي بانطباع أن العالم ينتظر حرب². هذه "الحرب الباردة الجديدة"، إن اندلعت على وجه شامل، تتصف بعدة سمات: إنها حرب لن تلعب فيها الأيديولوجيا الدور الأساسي؛ إنها حرب تتم في ظل ثورة رهيبية في الاتصالات والمعلومات، الأمر الذي سيجعل للجوانب التقنية والناعمة دوراً كبيراً في إدارتها، وليست بالأساس الركائز الخشنة للقوة؛ تأتي هذه الحرب في ظل تراجع التسلطية والشمولية في العالم، وتقدم النظم الديموقراطية والمدنية، الأمر الذي سيجعل للشعوب قولاً فيها على العكس من الحرب السابقة التي كانت تعكس إرادات النظم الحاكمة، بل إرادة أشخاص بأعينهم داخل الدول التي انخرطت في هذه الحرب بدرجات متفاوتة؛ هذه الحرب، إن قامت، فإنها ستعطي الإرهاب مدداً جديداً. فالقوتان الأساسيتان المتصارعتان، وهما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ستستخدمان مجموعات إرهابية بصيغة أو بأخرى، وفي أماكن متفرقة، بحيث تقوم كل منهما بالاستعانة بالإرهابيين في مكان، ومكافحتهم في مكان الآخر، لكن في الحالتين فإن التجمعات والمجموعات والتنظيمات الإرهابية، ستستفيد من هذا التناقض، لاسيما أنها إما بها تنظيمات دولية عابرة للدول، أو أنها تمثل شبكات بينها صلات وهمزات وصل في التفكير والتمويل؛ تأتي هذه الحرب مع صعود قوى دولية جديدة، مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي؛ تأتي هذه الحرب في ظل افتقاد دول العالم الثالث القدرة على اتخاذ موقف محايد أو غير متورط، تجلى فيما سمي حركة عدم الانحياز؛ هذه حرب لم تبدأ بالمراكز وتمتد للأطراف، بل بدأت في الأطراف وانتهت إلى المراكز، فمن قبل بدأت الحرب الباردة بتنافس أيديولوجي واقتصادي واستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي المنهار، بعد أن خرج البلدان قوتين عظميين من الحرب العالمية الثانية، ورثتا بريطانيا وفرنسا. أما هذه الحرب فبدأت من الدول الطرفية، إذ تعسرت الثورة السورية، وتحولت إلى حرب أهلية، فصراع طائفي إقليمي، ومنها إلى تدخل دولي. هذه الحرب تأتي في ظل تصاعد النزعات الطائفية والشعبوية والعرقية التي تضع بعض الدول الوطنية في مشكلات عميقة حيال

¹ للمزيد حول ذلك، أنظر مقال: محمد السعيد إدريس، ملامح حرب باردة في سوريا، صحيفة الأهرام المصرية، 18 ابريل 2017، شوهد في:

<http://www.ahram.org.eg/WriterArticles/135/2017/0.aspx>

² ميخائيل غورباتشوف لصحيفة بيلد الألمانية، 15/4/2017، شوهد في:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2017/4/16>

مسائل الانصهار والاندماج والقبول الطوعي بالتوحد. وبالقطع فإن هذه النزعة ستجد في عودة الحرب الباردة ما يغذيها، وقد تستغل الدول الكبرى المتصارعة، عرقيات أو أتباع مذاهب أو طائفة في تحقيق مصالحها، الأمر الذي يضر بالتماسك الداخلي لعدد من الدول، لاسيما تلك الواقعة في أتون المعركة.

الخاتمة:

إذا كان فهمنا التقليدي العام يقوم على اعتبار أن نظريات العلاقات الدولية موجهة فقط للوصف والتفسير، فقد أظهرت الدراسة أن نظريات العلاقات الدولية ليست رهينة حاضرها وماضيها فحسب، وإنما تتنبأ بالمستقبل وهي تمارس الوظيفية التنبؤية أيضاً، فيما يمكن للعالم أن يكون عليه، وربما في كيفية تغييره، ولابد للنظريات أن تعطينا صورة ذهنية واضحة عن التحولات الراهنة في بنية النظام الدولي، وتحليلاً لطبيعة العلاقات وكيفية إدارتها بطريقة تمكننا من التنبؤ بالمستقبل، وقد جاء توظيف المنظور البنائي من أجل فهم شكل التحولات في بنية النظام الدولي واتجاهاته المستقبلية، وذلك عبر تناول ثلاث اتجاهات محتملة لمستقبل النظام الدولي. اتجاه نظام ما بعد العولمة الغربية، والذي يرتبط تشكله بظهور بعض المؤشرات التي تدعم هذا الاتجاه وهي: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبالمبادئ التي يحملها الرئيس الأمريكي وتطور حول فكرة التراجع الأمريكي خطوة اتجاه قيادة العالم منفردة، وكذلك رفض ثقافة الهيمنة الأمريكية لدى كثير من الشعوب التي تتمتع بثقافة من الصعب اختراقها، بالإضافة لمدى انتشار العقيدة النظامية، وهي العقيدة الأيديولوجية للسياسة الخارجية الروسية في الوقت الراهن. وفي مقابل ذلك، قد يفتح النظام الدولي على اتجاه عالم بلا أقطاب، عالم فوضوي منقسم وساخن، لم يعد يؤمن بالتوافق حول وجود نموذج، بل تعدد فيه الأشكال والنماذج الاقتصادية، التي كثيرا ما تكون غير ليبرالية. وهناك اتجاه ثالث، يرى في أن مستقبل تحولات النظام الدولي، تتجه نحو قطبية أيديولوجية جديدة شبيهة لتلك التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة استنادا إلى تحفز القوى الغربية لمقاومة انتشار العقيدة النظامية والدفاع عن أيديولوجيا العولمة الغربية باعتبارها العقيدة الفكرية التي يجب أن تبقى مشكلة للبنية الأيديولوجية للنظام الدولي.

المراجع العربية:

1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان، مليا كوركي، ستيف سميث، ترجمة ديما الخضراء،، مراجعة: بشير محمد الخضراء، ط1، يناير 2016.
2. أكرم بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكون البعد الثقافي في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2010
3. ايمان عنان، كيف يتداعى النظام الدولي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 30 يناير 2017، شوهد في: <https://pss.elbadil.co> 2018/1/23

4. حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، شوهدي في: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60802
5. حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد، عمان، دار الطليعة العربية، ٢٠٠١
6. بلخيرت حوسين، مستقبل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، اسطنبول، فبراير 2017
7. بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، جامعة قسطنطينية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2011/5/21
8. خالد حامد شنيكات. غالب عبد عربيات. التنبؤ و نظرية العلاقات الدولية : مراجعة للأدبيات النظرية، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد/39، عدد3، 2012
9. ستيفن والت، روبرت كاجان، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، ترجمة: محمد العربي، سلسلة اوراق، ع 40، مصر، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012.
10. ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ وزياني زيدان، شوهدي في: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR> 2017/3/9
11. س. غ. لوزيانين. عودة روسيا الى الشرق الكبير. ترجمة هاشم حمادي، بيروت: دار المدى للنشر والتوزيع، 2012
12. فرانسيس فوكوياما، أمريكا في مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007
13. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري في حقل العلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015
14. محمد السعيد إدريس، ملامح حرب باردة في سوريا، صحيفة الأهرام المصرية، 18 ابريل 2017، شوهدي في: <http://www.ahram.org.eg/WriterArticles/135/2017/0.aspx>
15. محمد شلبي. دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية. من أوراق المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية، المغرب، شوهدي في 2017/2/11 <http://www.cmiesi.ma/acmies>
16. محمد عصام لعروسي، النظريات في العلاقات الدولية، 2015/7/25 شوهدي في: <http://www.pal-monitor.org/ar/print.php?>

17. ميخائيل غورباتشوف لصحيفة بيلد الالمانية، 2017/4/15، شوهده في:
<http://www.aljazeera.net/news/international/2017/12/16>
18. مجدي صبحي، الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، ابريل 2017، شوهده في: 2017/4/14 <http://www.siyassa.org/eg/Index.aspx>
19. مصطفى شنار، ما بعد العولمة: قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه، ط1، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، 2003
20. نواف التميمي، محاولات أوروبية لفهم ظاهرة صعود رياح اليمين المتطرف، العربي الجديد، 28 مايو 2016، شوهده في: 2017/11/22 [/https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/27](https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/27)
21. يمني سليمان. توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول، مايو 2016.

المراجع الأجنبية:

22. A.A. Camba, Book Review: How Institutions Evolve, E-International Relations, June 12, 2012, accessible at:10/01/2018 <https://goo.gl/tQk9kt>
23. Alexander. Wendt. Anarchy Is What States Make of It :The Social Construction of Politics International Organization .Vol.46.No 2.Spring 1992.
24. Antje Herrberg, The Post-Cold War Order and The Search for new Research Methodologies for The Political Scientist.
<http://www.iol.ie/~mazzoldi/toolsforchange/postmet/postcold.html-36k>
25. Bahgat Korany: Afro-Asian Non Aligment in the contemporary. International System. These No. 268. Institut Universitaire des Hautes-Etudes Internationales, Geéneve, 1976.
26. Christian Reus- Smit. Constructivism. In Theories of International Relations .eds Andrew Linklater. scott Burchill. Deakin University.1996.
27. Dane copleland, the constructivist challenge to structure realism: a review assay, international security, vol. 25, no. 02, autumn 2000.

28. David Singer. The Level of Analysis Problem in International Relations. *World Politics*, vol. 14, no 1, The International System: Theoretical Essays. October. 1961,
29. Donald Trump, "Donald J. Trump Foreign Policy Speech" (Speech, Washington D.C., April 27, 2016) accessible at: <https://www.donaldjtrump.com/press-releases/donald-j.-trump-foreign-policy-speech>
30. Eliane Glaser, 'Bring back ideology: Fukuyama's 'end of history' 25 years on', *The Guardian*, March 21, 2014, accessible at: <https://goo.gl/nU8d7k>
31. Gaddis, John Lewis. International Relations Theory and The End of the Cold War *International Security*, Vol. 17, no. 3, Winter 1992-1993.
32. Hopf, Ted. The Promise of Constructivism in International Relations Theory. *International Security*, Vol. 23, No. 1, Summer 1998 .
33. Ian Bremmer and David Gordon. "Top Risks 2011", The Eurasia group. accessible at: <http://eurasiagroup.net/pages/toprisks>
34. Jochen Bittner, 'The New Ideology of the New Cold War', *The New York Times*, August 1, 2016, accessible at: 31/12/2017 <https://goo.gl/l2u4fS>
35. John J Mearshimer. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W : Norton & Company. 2001,
36. Layne, Christopher. Superpower Disengagement, *Foreign Policy*, (77). 1990
37. Karacasul (Nilüfer)- uzgoren (Elif), Explaining Social Constructivist contributions to security studies, accessible at: <http://www.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/ExplainingSocial.pdf>
38. National Review, Trump's Foreign-Policy Revolution, Charles Krauthammer January 26, 2017, Read more at: <http://www.nationalreview.com/article/444321/trump-foreign-policy-isolationism-america-first-allies-nato-trans-pacific-partnership>
39. Mearsheimer, John.. The False Promise of International Institutions. *International Security*, 19 (3), 1995.

40. Peter L. Berger and Samuel P. Huntington. *Many Globalizations: Cultural Diversity in The Contemporary World*, New York :Oxford University
41. Rathbun, Brian C.. *Uncertain about Uncertainty: Understanding the Multiple Meanings of a Crucial Concept in International Relations Theory*. *International Studies Quarterly* 51.2007
42. Reza Ekhtiari Amiri. *Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory*. *Journal of Public Administration and Governance*. Vol. 4, No.
43. Robert Cooper. *The Breaking of Nations*. London :Atlantic Books.2004, by: Jeppe Juul Petersen (Copenhagen) , , <http://www.kakanien.ac.at/rez/JPetersen1.pdf>
44. Serhat S. Çubukçuoğlu, *Orderism and Liberal Democracy, future for advanced research and studies, tending events, issue 18, jul-oct 2016* , accessible at:2/10/2017 <http://www.academia.edu/29681815/Orderism>
45. Simon Serfaty, "Moving into a Post Western World", *The Washington Quarterly*, spring 2011. accessible at:2/2/2018, www.twq.com/11spring/index.cfm?id=427
46. Snyder, Jack.. *One World, Rival Theories*. *Foreign Policy*, Issue 145, Nov/Dec 2004,
47. Timothy Garton Ash. "A new world disorder". *Latimes.com*, January 28, 2011. accessible at: www.Latimes.com/news/opinion/commentary/la-oe-gartonash-davos-20110128.0.3772495.story
48. Thomas Carothers, *How Democracies Emerge: Sequencing Fallacy*, *Journal of Democracy*, Volume 18, Number 1, January 2007.
49. Tony Blair . *Aglobal alliance for global values* . London : Foreign Policy Center. 2006, <https://fpc.org.uk/wp-content/uploads/2006/09/798.pdf>
50. Walker R. B. J. *International Relations as Political Theory*. Cambridge University Press.1993.

السياسة الخارجية الأنجولية منذ الاستقلال

د أشرف محمد - أكاديمي مصري - جامع القاهرة - مصر

مقدمة:

وضعت السياسة الخارجية للحكومة الأنجولية منذ الاستقلال في المقام الأول كرد فعل على الضغوط المختلفة المحلية والدولية التي تهدد وجودها، وعلى وجه التحديد، تهدف السياسة الخارجية لأنجولا إلى تعزيز قدرة النظام على كسب الحرب الأهلية التي بدأت عشية الاستقلال، ولتحقيق هذا الهدف الأساسي للسياسة الخارجية، سعت أنجولا، أولاً وقبل كل شيء، لخلق بيئة إقليمية مواتية.

ويناقش هذا البحث الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية لسياسة أنجولا الخارجية، والتي تستحق الدراسة في محاولة لتحديد أبعاد كثيرة لهذه السياسة، وعلى وجه الخصوص ينبغي النظر في سياسة أنجولا الخارجية وانعكاس الظروف الاستثنائية التي ظهرت في البلاد كدولة مستقلة والخيارات الإستراتيجية التي قدمها النظام الجديد على حصولها على الاستقلال، على الرغم من ظروف أنجولا بعد الاستعمار والتي تطلبت سياسات خارجية لضمان عملية البقاء، حيث تعتبر الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) هو النظام، الذي أدى إلى تحقيق أهدافها الداخلية الكبرى، وعلى وجه التحديد، أدت الحرب الأهلية في أنجولا إلى تهديد البلاد بسبب الانهيار الداخلي وعدم الأهمية الدولية.

واستطرادا يوضح هذا البحث السياسة الخارجية لأنجولا منذ الاستقلال، معتمدا على عدة محاور، تتمثل

في الآتي:

أولاً. المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لأنجولا.

ثانياً. المحددات الخارجية للسياسة الخارجية لأنجولا.

ثالثاً. توجهات السياسة الخارجية لأنجولا.

رابعاً. تحديات السياسة الخارجية الأنجولية.

أولا. المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لأنجولا:

1. المحددات الجغرافية:

تقع جمهورية أنجولا على الساحل الغربي لإفريقيا، جنوبي خط الاستواء. تحدها من الشمال جمهورية الكونغو برازافيل، ومن الشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، ومن الجنوب ناميبيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي، وهي خامس بلد في إفريقيا من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها 1.246.700 كيلو متر مربع¹. وفي عام 2000 كان عدد سكان أنجولا 14.602.000 نسمة، أي بنسبة كثافة إجمالية مقدارها 11.71 نسمة للكيلومتر المربع، وسكان أنجولا في مرحلة الشباب بالأساس، ففي عامي 1995 و2000 كان متوسط عدد السكان الذين هم دون سن الثالثة عشرة 43.1٪ من مجموع السكان، وبلغت نسبة الذين هم دون سن السابعة عشرة نحو 52.1٪ تقريبا، بينما شكلت الفئة العاملة من السكان في الفترة ذاتها نحو 51٪ من مجموع السكان².

2. المحددات الديموغرافية:

يقدر عدد سكان أنجولا بحوالي 17 مليون نسمة (وفقا لإحصائيات عام 2010)، وبها ثلاث مجموعات إثنية رئيسية، يتحدث كلا منها لغة البانتو وهي: أومبوندو Umbundu 37٪، وكيمبوندو Kimbundu 25٪، وكيكونجو Kikongo 13٪، وتشمل المجموعات الأخرى تشوكوي Chokwe، ولوندا Lunda، وجانجيلا Ganguela، ونهانكا Nhaneca، وهومبي Humbe، وأمبو Ambo، وهيريرو Herero، وإكسيندونجا Xindunga، وبالإضافة إلى ذلك، يبلغ عدد السكان المختلطين (الأوروبيين والأفارقة) حوالي 2٪، مع عدد صغير من البيض (1٪)، ومعظمهم من أصل برتغالي، ويشكل البرتغاليون أكبر عدد من السكان غير الأنجوليين، حيث لا يقل عددهم عن 30 ألف نسمة (على الرغم من أن العديد من الأنجوليين الأصليين يمكنهم المطالبة بالجنسية البرتغالية بموجب القانون البرتغالي)، وتكون اللغة البرتغالية هي اللغة الرسمية والسائدة³.

بالإضافة إلى أنه يتركز شعب كابيندا Cabinda في مقاطعة كابيندا، التي تفصل بين بقية أنجولا عن طريق شريط من الأراضي التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحدها من الشمال الكونغو ومن الغرب المحيط الأطلسي، وبالتالي فإن شعب كابيندا معزول عن غيره من الناس في أنجولا، وتشكل مجموعة الباكونجو Bakongo الإثنية الأغلبية في كابيندا، كما توجد في بقية أنجولا، وتعيش مجموعة مايومي Mayombe الإثنية

¹ Angola: Country Facts, " Angola Geography ", at:

http://www.factover.com/geography/Angola_geography.html

² Idem.

³ Country of Origin Information Report (London : Uk Border Agency , September 2010) , p. 44.

في الغابات الجبلية في شرق كابيندا، وهي أقلية صغيرة في المقاطعة، وخلافا لمعظم الأنجوليين، فإن الناس في كابيندا هم في الغالب الروم الكاثوليك¹.

3. المحددات التاريخية:

تعتبر حالة أنجولا داخليا وموقفها الدولي مؤسف، حيث كان من المتوقع أن تحقق البلاد قدرا من الأهمية الدولية منذ أن نالت استقلالها في عام 1975 بعد صراع استمر 14 عاما ضد الاستعمار، وفي المقابل تمتلك أنجولا ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الاحتياطي الهائل من النفط والماس، وللأسف تحطمت هذه الإمكانيات بعد عملية إنهاء الاستعمار، وقد عجلت هذه العملية عن طريق انقلاب عسكري أطاح بنظام كايانو مارسيلو Marcelo Caetano في البرتغال يوم 25 أبريل عام 1974، وكان معظم قادة الانقلاب من ضباط الجيش الذين عارضوا سياسات النظام الاستعماري، ولذلك كان أحد أهدافها الرئيسية إنهاء الحروب الاستعمارية المكلفة على وجه السرعة، وهكذا وضعت البرتغال مستعمراتها على المسار السريع للاستقلال السياسي، ومنحت المستعمرات السابقة من غينيا بيساو والرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيبي، وموزمبيق الاستقلال دون التوصل إلى مشاكل، وقد ساعد على ذلك الوحدة حركات التحرر، وكان الوضع السائد في أنجولا أكثر تعقيدا بكثير - حيث يوجد ثلاث حركات تحرير مسلحة يمثلون مختلف الدوائر الإثنية والأيدولوجية، ولم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق على نهج مشترك لإنهاء الاستعمار²، وتدهورت عملية إنهاء الاستعمار وبشكل سريع في أنجولا بسبب الحرب الأهلية وحركات التحرر الثلاث وهي: الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) Popular Movement for the liberation of Angola، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنجولا Union for the Total Independence of Angola، والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا Popular Movement for the liberation of Angola، الذين حاولوا الاستيلاء على السلطة - بقوة وبشكل فردي - من السلطات الاستعمارية المغادرة³.

4. المحددات السياسية:

يدور الصراع داخل أنجولا بين طرفين رئيسيين: الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) الحاكمة من جهة، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنجولا (UNITA) من جهة أخرى، وهو صراع ممتد منذ أوائل الستينات منذ أيام المقاومة ضد الاحتلال البرتغالي، واستفحل منذ استيلاء الجبهة على السلطة عام 1975، وتدخلت فيه حينئذ بشكل سافر قوى دولية وإقليمية عديدة، إلا أن الأوضاع الحالية داخل أنجولا نفسها،

¹ Idem.

² Assis Malaquias , " Angola's Foreign Policy Since Independence: The Search for Domestic Security", African Security Review (Canton, New York : Department of Government St Lawrence University, Vol. 9 , No. 3 , 2000) p.2.

³ E. Ike Udogu , Leadership and the Problem of Electoral Democracy in Africa: Case Studies and Theoretical Solutions (Cambridge : Cambridge Scholars Publishing , 2016) p. 164.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي أصبحت تعمل على توليد ضغوط كبيرة على طرفي الصراع للإسراع بالتوصل لتسوية سياسية للصراع على أساس الحل الوسط¹.

ويستند الصراع السياسي في أنجولا إلى قواعد اجتماعية محددة، فالجبهة تستند أساساً إلى قبائل الماندو Maundu وإلى الباكونجو Bakongo في حين تنتمي معظم قواعد اليونيتا إلى قبائل أوفيمبوندو Ovimbundu وبدرجة أقل قبائل شوكوى Chokwe وجانجويلا Ganguela أوفامبو Ovambo، وهي كلها قبائل جنوبية، ويعنى هذا: أ. أن مضمون الصراع ليس مضموناً أيديولوجياً بالأساس وإنما صراع على السلطة والثروة، ب. أنه صراع قابل للامتداد لفترات طويلة حيث يبدو كل طرف مستعد لمواصلة القتال حتى تحقيق مطالبه ومن ثم يكتسب الصراع استمرارية وقدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة طالما لا يتم حسم مضمونه، ج. أن استمرار الصراع لا يهدد سلطة الحكومة المركزية ونفوذها فحسب، وإنما يهدد وحدة وكيان الدولة ككل².

وحاولت كل من حركات التحرر الثلاثة (الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنجولا، والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا) الاستيلاء على السلطة بمساعدة الحلفاء الأجانب، وبناء على ذلك، غزت القوات الزائيرية أنجولا من الشمال دعماً للجبهة الوطنية لتحرير أنجولا، في حين غزت قوات من جنوب أفريقيا الجنوب لدعم جبهة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنجولا (يونيتا)، ومع ذلك فإن الحركة الشعبية لتحرير أنجولا – نظراً لأنها معقل الإثنية في جميع أنحاء العاصمة لواندا - نجحت في الاستيلاء على الحكم والحفاظ على نفسها بمساعدة من القوات الكوبية، وكان من المتوقع كنتيجة للصراع الأنجولي أن يكون له آثار جيوسياسية كبيرة للجنوب الأفريقي، وسرعان ما أصبحت أنجولا ساحة معركة للحرب الباردة، واستخدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق الروابط السابقة مع الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا والحركة الشعبية لتحرير أنجولا خلال الحرب ضد الاستعمار للتدخل في الحرب الأهلية، ومع ذلك كان الدعم الأمريكي للجبهة الوطنية لتحرير أنجولا في أحسن الأحوال غير فعالة، بالمقارنة مع الدعم السوفيتي والكوبي، وفي أعقاب كارثة فيتنام، كانت الولايات المتحدة تعارض التدخلات العسكرية الأجنبية الرئيسية، ومع ذلك واصلت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، كما هو مبين أدناه متابعة استراتيجيات زعزعة الاستقرار - ونفذت أساساً من خلال يونيتا - والتي تهدف إلى الإطاحة بالنظام الماركسي اللينيني الناشئ الذي استولى على السلطة في أنجولا في الحال عندما رحل البرتغال³.

ويمكن فهم السياسة الخارجية لأنجولا بشكل أفضل من حيث بقاء استراتيجيات نظام الحركة الشعبية لتحرير أنجولا منذ الوصول إلى السلطة، فعلى سبيل المثال أن خلفيتها الأيديولوجية تميل إلى النظام الجديد

¹ عز الدين شكري، "انسحاب القوات الكوبية ومستقبل الصراع في أنجولا"، الأهرام الرقمي، علي:

<http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=216610&eid=4268>

² المرجع نفسه.

³ Malaquias Assis, op. cit. p.2.

للتدخل في حروب التحرر ضد حكم الأقلية المستوطنين في جنوب أفريقيا، ويمكن فهم هذه الصراعات بكونها متصلة مباشرة ببقاء النظام على المدى الطويل، وبعبارة أخرى تشكل دعماً لتحرير زيمبابوي، وناميبيا، وجنوب أفريقيا محاولة للتأثير على البيئة الأنجولية في المنطقة من خلال دعم التغيير الثوري في الدول المجاورة التي أظهرت نوايا عدائية / أو الدعم المقدم والملاذ ليونيتا ولجبهة التحرير الوطنية لأنجولا البوليساريو FNLA، وكان من المتوقع أنه بمجرد تحرير هذه البلدان من شأنه أن يوفر ما يلزم من المساعدة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لتمكين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا على حل مشاكلها الداخلية .

ومن المشاكل الداخلية التي عملت على إضعاف نظام الحركة الشعبية لتحرير أنجولا لم تقتصر على المجال العسكري، على الرغم من أن الحرب الأهلية أحبطت مشروع النظام الجديد لبناء الدولة، ولكن أيضا سوء الإدارة الاقتصادية أدى إلى ضعف شديد للدولة الأنجولية، فالنظام الجديد لا يملك الموارد اللازمة لملء الفراغ الإداري الذي ظهر بعد مغادرة المسؤولين الاستعماريين، فالرحيل الجماعي لمجتمع المستوطنين أدى أيضا إلى انهيار الاقتصاد الأنجولي، ولذلك ليس من المستغرب أن دولة ما بعد الاستعمار في أنجولا لم تكن حقا قادرة أو لم تكن لديها الكفاءة لممارسة السلطة خارج العاصمة وعواصم المقاطعات أو المحافظات، وفي الأونة الأخيرة، تم تنفيذ معظم المهام المتعلقة بالدولة عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمة الأمم المتحدة، لاسيما في المناطق الريفية المتضررة من الحرب، فكانت الوظائف البيروقراطية البدائية شبه التطوعية لأسباب منها أن الدولة ليست قادرة على توفير الأجر الكامل لموظفيها، وبالتالي لجأ البيروقراطيون إلى استخدام الرشاوى / أو الانضمام إلى القطاع غير الرسمي من أجل البقاء، وقد تزامن انهيار القطاعات الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والخدمات المصرفية مع انهيار سيادة القانون، ونظرا لهذا السياق المحلي، والذي ميزته الحرب وغيرها من أشكال التخلف، كان ينظر للسياسة الخارجية كأداة هامة لمساعدة النظام الجديد لخلق البيئة الأمنية اللازمة لحل عدد لا يحصى من المشاكل الداخلية، وبالنسبة للنظام الأنجولي الجديد، فإن تحسن البيئة الأمنية مترتب على التغييرات الأساسية في جنوب أفريقيا¹.

5. المحددات الاقتصادية:

تمتاز أنجولا باقتصاد سريع النمو، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ازدهار كبير في النفط، وبصرف النظر عن ازدهار قطاع النفط والماس، فإنها كانت في حالة من الفوضى الاقتصادية بسبب 27 عاما من الحرب الأهلية، والفساد، وسوء الإدارة الاقتصادية، وعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي يعتبر من أدنى المعدلات في العالم، ويعتمد الغالبية العظمى من السكان علي زراعة الكفاف وعلى المساعدات الغذائية الإنسانية، وعلى النقيض من ذلك، فإن صناعة النفط في أنجولا سريعة التوسع التي تنتج ما يصل إلى 900.000 برميل يوميا، مما يجعلها الدولة الثانية في أفريقيا من حيث إنتاج النفط بعد نيجيريا ، حيث هذه الصناعة تمثل 51.7% من الناتج القومي الإجمالي و 89% من الصادرات و 90% من الإيرادات

¹ Ibid. , pp.2 – 3.

الحكومية، ولا تزال أنجولا تقوم بإنتاج النفط وتصديره إلى الخارج بنسبة كبيرة، وتوفر مجموعة الصفر Block Zero الواقعة في منطقة كابيندا معظم إنتاج أنجولا من النفط الخام¹.

ويشكل الماس باقي معظم صادرات أنجولا، وعلى الرغم من زيادة ملكية الشركات لحقول الماس، فإن الكثير من الإنتاج موجود في أيدي منقبين على نطاق صغير، وغالبا ما يعملون بصورة غير مشروعة، وتبذل الحكومة جهودا كبيرة للعمل على تسجيل وترخيص هؤلاء المنقبين، ولا تزال الموارد المعدنية الأخرى، بما فيها الذهب، غير متطورة إلى حد كبير².

6. القدرات العسكرية:

تمتلك أنجولا جيش كبير يمكن أن يؤدي دورا كبيرا في تعزيز السلام في القارة الأفريقية، وتتولى القوات المسلحة الأنجولية مسئولية الأمن الخارجي، ولكنها تضطلع أيضا بمسئوليات الأمن الداخلي، بما في ذلك أمن الحدود، وطرد المهاجرين غير الشرعيين، واعتبارا من عام 1989، تم تنظيم قوات الجيش النظامي البالغ عددها 500.91 فرد في أكثر من سبعين فرقة، تضم ما يتراوح بين 750 و 1200 فرد، وتنتشر في جميع أنحاء المناطق العسكرية، والتي تبلغ عشر مناطق³.

ويمكن القول أن أنجولا تمتلك جيش من أكبر الجيوش في القارة الأفريقية، والتي تعد واحدة من أكبر القوات الجوية، حيث يبلغ إجمالي عدد الجيش الأنجولي 87.000 فرد (30.000 احتياطي)، وعلى الرغم من أن القوات المسلحة الأنجولية كبيرة من الناحية العددية ومجهزة تجهيزا جيدا من الناحية النظرية، إلا إنها تعاني من عدم صيانة المعدات، وهناك أيضا نسبة كبيرة من القوات الجوية الأنجولية (Angola's air force (FAN) في حالة سيئة بسبب نقص الصيانة أو سوء التخزين⁴.

وقد أهملت القوات المسلحة الأنجولية البحرية الأنجولية (Angolan Navy (MGA وتجاهلتها كذراع عسكري، ويرجع ذلك أساسا إلى أن أنجولا كافتحت ضد حرب العصابات من البرتغاليين وطبيعة الحرب الأهلية، ومنذ أوائل التسعينات وحتى الآن انخفض عدد البحرية الأنجولية في عام 2004 إلى حوالي 1000 فرد، مما أدى إلى فقدان المهارات والخبرات اللازمة للحفاظ على المعدات، ومن أجل حماية ساحل أنجولا البالغ طوله 1600 كيلو متر، فإن البحرية الأنجولية لا تزال تمر بعملية تحديث، حيث أنها لا تزال تفتقر إلى نواح كثيرة من ناحية التطور في استخدام المعدات البحرية، وتقوم البرتغال بتدريب الأفراد الأنجوليين من خلال برنامجها التعاون

¹ Angola: Country Facts, " Angola Economy ", at: http://www.factover.com/economy/Angola_economy.html

² Idem.

³ Global Security, "Angolan Armed Forces", 23 – 8 – 2013, at: <https://www.globalsecurity.org/military/world/angola/army.htm>

⁴ Defence Web, "Angolan Armed Forces", 5 – 2 – 2013, at: http://www.defenceweb.co.za/index.php?option=com_content&view=article&id=29331:angola&catid=119:african-militaries&Itemid=255

العسكري الفني (CTM) Technical Military Cooperation، وتنفق أنجولا حوالي 9٪ من ميزانية الحكومة من أجل تحقيق سياستها الداخلية والخارجية لها، والحفاظ على قوتها فيما يتعلق بعدم الاستقرار في وسط أفريقيا، ولاسيما جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تحتاج إلى تأمين منشآتها النفطية البحرية¹.

ثانيا. المحددات الخارجية:

1. المحددات الإقليمية:

أ. جنوب أفريقيا:

عند الاستقلال دعمت جهات إقليمية هامة - جنوب أفريقيا وزائير - خصوم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا في الداخل، وأدرك النظام الأنجولي الجديد أن قدرته على إقامة دولة قابلة للاستمرار يتوقف إلى حد كبير على قدرته على المساعدة في إنشاء أنظمة صديقة في الدول المجاورة على حد سواء، وفي العقدين القادمين سعى نظام الحركة الشعبية لتحرير أنجولا لتحقيق هذا الهدف من خلال مساعدة فعالة للمعارضين لكل الأنظمة الداخلية، وفي النهاية حققت أنجولا أهداف سياستها الخارجية، وإن كان بتكلفة مدمرة، حيث السياسة الخارجية لأنجولا تجاه الفصل العنصري في جنوب أفريقيا شملت العون غير المشروط والدعم العسكري والدبلوماسي لكلا من المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) والمنظمة الشعبية لجنوب غربي أفريقيا (سوابو).

واستجابت جنوب أفريقيا لهذه السياسة الخارجية العدوانية من قبل الدولة الأنجولية الجديدة في شكل ما يسمى بـ "الإستراتيجية الشاملة" "total strategy"، وهي مجموعة من السياسات التي تهدف إلى ضمان بقاء نظام الفصل العنصري من خلال مجموعة من الإصلاحات والقمع، وبرهن أنصار الإستراتيجية الشاملة أن مصدر عدم الاستقرار والصراع - سواء داخل جنوب أفريقيا والمنطقة - لم يكن الفصل العنصري ولا الاستعمار، ولكن كان نتيجة التدخل الخارجي، ولذلك كان من الضروري لضمان أن تتوقف الدول المجاورة عن دعم نشاط النضال من أجل التحرير المسلح في جنوب أفريقيا وناميبيا، وعدم اكتساب أية قوى "شيوعية" "communist" تكون لها موضع قدم سياسي أو عسكري في المنطقة، وبناء على ذلك أظهرت سياسات أنجولا تهديدا مباشرا لمواجهته، وسعت جنوب أفريقيا لمزيد من أمنها وجهازها العسكري على حد سواء لقمع المعارضة في الداخل وزعزعة استقرار المنطقة، وكعدو رئيسي لجنوب أفريقيا في المنطقة، وذلك بسبب مكانتها باعتبارها ملاذا رئيسيا للمنظمة الشعبية لجنوب غربي أفريقيا وقاعدة مهمة لمؤتمر الوطني الأفريقي ANC، فضلا عن توجهاتها الفكرية والإمكانات الاقتصادية، عانت أنجولا من وطأة نظام الإستراتيجية الشاملة للفصل العنصري، واستخدمت جنوب أفريقيا أداتين رئيسيتين لتهديد سلامة أراضي أنجولا²:

¹ Idem.

² Ibid., pp. 3 - 4.

- الغزوات العسكرية المتكررة، والتخطيط لها جيداً في عمق الأراضي الأنجولية.

- الاعتماد على جبهة يونيتا كبديل في سياساتها لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

وأدت هذه الإستراتيجية إلى دمار كبير، سواء من حيث الأرواح البشرية المفقودة أو تدمير البنية التحتية، وبين عامي 1975 و 1989 شنت جنوب أفريقيا غزوات عسكرية على نطاق واسع من أنجولا سنوياً، وهذه الغزوات نفذت تحت ذريعة الرد على هجمات المنظمة الشعبية لجنوب غربي أفريقيا، وزادت المنظمة الشعبية لجنوب غربي أفريقيا في شمال ناميبيا من قواعدها في جنوب أنجولا، وشاركت عادة في قوة الدفاع لجنوب أفريقيا ككتائب المشاة، ووحدات المظلات، وكتائب دبابات، ومجموعات المدفعية بعيدة المدى، وأسراب طائرات عسكرية، وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن بعثات تدمير قواعد المنظمة الشعبية لجنوب غربي أفريقيا لا تأخذ الكثير من الوقت كما يقاثلون إلي جانب يونيتا لمنع التقدم من قبل القوات الحكومية الأنجولية¹.

ونجحت جنوب أفريقيا أيضاً في تحويل أو تفويض يونيتا كجيش لتنفيذ إستراتيجية نظام الفصل العنصري، وذلك لزعزعة الاستقرار داخل أنجولا، وعلى الرغم من أن يونيتا دُمرت تقريباً بواسطة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والقوات الكوبية في 1975-1976، وأعيد تنظيم الاتحاد الوطني كقوة عسكرية كبيرة بحلول عام 1979، بينما انشغلت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والقوات الكوبية ببناء النظم الدفاعية الضخمة لردع العدوان العسكري لجنوب أفريقيا، وبدأت حركة يونيتا شمالاً من قواعدها في الجنوب الشرقي لتعزيز أماكن جديدة في وسط أنجولا وعلى طول سلك حديد بنجويلا Benguela، وكان هذا ذات أهمية خاصة لتحقيق إستراتيجية جنوب أفريقيا، لأن الإجراءات العسكرية ليونيتا المقدمة بشكل فعال بأن السكك الحديدية الحيوية - وكواحدة من وسائل النقل الرئيسية في المنطقة من المحيط الأطلسي- غير صالحة للعمل، وعلاوة على ذلك كانت حركة يونيتا تخطط لعمليات عسكرية بعيداً في الشمال بهدف زعزعة استكشاف كل من النفط والماس².

ب. جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير)*:

كان يجري تسهيل عمليات يونيتا في شمالي أنجولا عن طريق زائير موبوتو، وكجنوب أفريقيا، وكان دعم زائير ليونيتا رداً على سياسة أنجولا الخارجية العدوانية في المنطقة، ومثل موقفها تجاه جنوب أفريقيا، حيث كانت سياسة أنجولا الخارجية مدفوعة تجاه زائير بهدف حماية سلامة الأراضي للدولة الفتية، وبعد الاستقلال

1 Malaquias Assis, op, cit. , p.3.

; Brian Bissonnette , The Angolan Proxy War: A Study of Foreign Intervention and its Impact on War Fighting , Master These (Fort Leavenworth, Kansas : (USA) , Faculty of the US Arm Command and General Staff , 2008) , p. 58.

2 Malaquias Assis, op, cit. , p.

* جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت تسمى "زائير" بين عامي 1971 و 1997، وهي دولة في وسط أفريقيا، تدعى أحياناً "بالكونغو-كينشاسا" نسبة إلى عاصمتها لتمييزها عن جمهورية الكونغو التي تسمى أحياناً "الكونغو-برازافيل".

مباشرة، وفي أعقاب الغزو الزائيري ودعمًا للجبهة الوطنية لتحرير أنجولا، حاول أجوستينو نيتو Agostinho Neto أول رئيس لأنجولا، تطبيع العلاقات مع زائير، وبالنسبة لـ نيتو كان تطبيع العلاقات مع زائير هدف عملي، وخطوة أولى وأساسية لتعزيز أمن أنجولا نفسها¹، ولتطبيع العلاقات مع زائير، أعد نيتو لطرده حركة انفصالية من مقاطعة زائير شابا Shaba (كاتانجا السابقة) التي كانت قد نشأت في أنجولا منذ عهد الاستعمار، وفي المقابل وعد موبوتو بطرد الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا من قواعدها في زائير، ووفي الرئيس الزائيري بوعدته بإغلاق جميع قواعد الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا في زائير، وطردها للتقليص من أنشطة المتعاطفين الباقين معها في البلاد، ومع ذلك لم يكن نيتو من جانبه قادراً على الوفاء بما وعد، وبدلاً من ذلك، وقع توغلان عسكريان رئيسيان داخل زائير من قبل المتمردين الانفصاليين المتمركزين في أنجولا في عام 1977 و 1978²، وقد تسبب الغزو الثاني لشابا في تهديد خطير لنظام موبوتو والمصالح الغربية في زائير، وجاء على الفور حلفاء موبوتو - بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا والمغرب - لإنقاذه، وبسرعة دفعت القوات الغازية للعودة إلى أنجولا³.

وقدم غزو زائير من أنجولا لموبوتو وحلفائه الغربيين الذريعة لاستمرار التدخل في أنجولا، في سياق الحرب الباردة، وإجراءات أنجولا - سواء بموافقة كوبا والسوفييت أو عدم موافقتهم - حيث ينظر إليها على أنها محاولة لتوسيع نطاق النفوذ السوفيتي السابق داخل وسط أفريقيا، ونتيجة لذلك، والذي يمكن التنبؤ به، أنه استجابت الولايات المتحدة وحلفائها بدعم عسكري ضخم لموبوتو Mobutu، والأكثر أهمية لأنجولا فقد سارعت أجهزة المخابرات الغربية من جهودها المبذولة وذلك بتوفير التدريب والأسلحة إلى يونيتا عبر زائير، وتعتبر هذه العلاقة بين الغرب وزائير ويونيتا أدت إلى ضعف شديد للدولة الأنجولية الجديدة، وشكل تهديداً رئيسياً لأمن أراضيها، وجاءت النتائج عكس ما كان ينوي نيتو.

في حين أنه ظلت علاقات أنجولا مع زائير موبوتو في توتر شديد خلال الثمانينات والتسعينيات ولم تكن زائير فقط الطريق المفضل للأسلحة الأمريكية والإمدادات ليونيتا، ولكن كانت أيضاً ميناء عبور ملائم ليونيتا لعمليات تهريب الماس، ومع ذلك في التسعينيات، وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح نظام موبوتو السارق والغير ديمقراطي، مسئولاً وعائقاً حرجاً لمؤيديه الدوليين الأساسيين، بما في ذلك الولايات المتحدة، وبدون الدعم الخارجي ومع المشاكل الداخلية المتصاعدة، تم الإطاحة بموبوتو في مايو 1997، وكان لأنجولا وعدة دول أخرى في المنطقة، بما في ذلك رواندا وأوغندا، دوراً أساسياً كوسيط في الإطاحة بموبوتو عن طريق تقديم الدعم العسكري المباشر للقوات بقيادة لوران كابيلا Laurent Kabil، وأخيراً ولأول مرة منذ الاستقلال، أصبح لأنجولا حكومة صديقة في زائير، والتي أعيد تسميتها حالياً بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفيما يتعلق بالأمن الداخلي لأنجولا، فقد اختفى آخر أثر للحرب الباردة في المنطقة، لكن وكما سيتم مناقشته أدناه، فإن إزالة

¹ Malaquias Assis, op, cit. , p.

² Assis Malaquias , Angola's External Outlook: Pragmatism and Dissonance , Working Paper Presented at a Conference on 'The EU and Africa: Looking for Strategic Partnerships' , op, cit. , pp. 6 – 7.

³ Malaquias Assis, op, cit. , p.

قيود الحرب الباردة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن كبير في الوضع الأمني في أنجولا، على الرغم من الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، حيث بشرت الحرب الباردة ببساطة لديناميات جديدة من انعدام الأمن في أنجولا¹.

وبدأت الأحداث تتصاعد في منطقة الجنوب الإفريقي منذ أوائل عام 2001 بدرجة مأساوية، ففي الوقت الذي استمرت فيه أعمال العنف الداخلي، من جانب حركة يونيتا المناوئة للحكومة الأنجولية، كانت الأحداث سيئة في الكونغو الديمقراطية المجاورة لأنجولا، فقد انتشرت في البلاد حرب أهلية بين المتمردين والنظام الحاكم، بزعامة لوران كابيلا، ثم ما لبث أن أعلن أن أحد مساعدي كابيلا اغتاله، وفي ذلك الحين أعلنت الحكومة الأنجولية إرسال تعزيزات من قواتها المسلحة إلى المدن الرئيسية في الكونغو الديمقراطية قبل يوم من دفن جثمان الرئيس لوران كابيلا، وكان ذلك بعد يوم واحد من تعهد قطعه كل من أنجولا وزيمبابوي وزامبيا، بمواصلة الدعم العسكري للكونغو، بعد اغتيال رئيسه. وكانت الدول الثلاث قد وقفت إلى جانب الرئيس كابيلا في حرب إقليمية، تدور رحاها على الأراضي الكونغولية منذ عام 1998، ضد متمردين مدعومين من حلفاء كابيلا السابقين، أوغندا ورواندا، للسيطرة على أراضي هذه الدولة، فقد أرسلت أنجولا نحو ألفي جندي من قواتها، تمركزوا في الغالب داخل العاصمة الكونغولية كينشاسا، وذكر مصدر في الجيش الأنجولي، أن لواندا استمرت في تعزيز قواتها في الكونغو الديمقراطية، وذلك في أعقاب مقتل كابيلا، ودعماً لابنه جوزيف، ومواصلة مساندها للحكومة، ومواجهة للمتمردين في شرق البلاد.

وعلى الرغم من أن أنجولا ذاتها، تعاني من تفاقم الحرب الأهلية على أراضيها، إلا أنها وجدت نفسها أمام ضرورة التضامن مع الدولة المجاورة. الكونغو الديمقراطية. في محاولة منها لكسب دعمها، ولتأمين حدودها الشرقية، وفي الوقت نفسه حرمان حركة يونيتا المعارضة من أن يكون لها دور في الأحداث الجارية هناك، خصوصاً وأن تعاوناً عسكرياً كان يربط بين القوات المسلحة الأوغندية والرواندية، المتورطتان في الحرب الكونغولية، وحركة يونيتا على أرض الكونغو².

ج. زامبيا:

على جانب الحرب الدائرة في أنجولا، فقد اتهمت أنجولا زامبيا، الدولة المجاورة لها، بأنها تقدم دعماً عسكرياً لحركة يونيتا المتمردة، ولكن زامبيا نفت هذه الاتهامات، وعلى كل، فقد كانت زامبيا تستضيف على أراضيها نحو مائتي وخمسين ألف لاجئاً، هربوا من الحروب الإقليمية في المنطقة، منهم نحو مائة وثمانين ألف أنجوليا، وكان رؤساء كل من أنجولا وزامبيا وناميبيا، قد عقدوا قمة ثلاثية مصغرة في العاصمة الأنجولية لواندا، لتعزيز التعاون الحدودي، وبحث الأوضاع في المنطقة، وأقترح الرئيس الأنجولي إدوارد دوس سانتوس

¹ Malaquias Assis, op. cit. , pp. 4 - 5.

² مقاتل من الصحراء ، م.س.ذ. ، علي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/War-Angula/sec05.doc_cvt.htm

أثناء القمة الثلاثية، تعزيز التعاون باحترام الحدود الدولية بين الدول الثلاثة المجاورة، التي تتبادل الاتهامات بانتهاك كل منهما لحدود البلد الآخر، وأضاف دوس سانتوس ضرورة تنسيق الجهود للدفاع، عن سيادة أراضيهم عبر وسائل سياسية وأمنية وعسكرية، وقد ناقش الرؤساء الثلاثة الخلافات القائمة، بين أنجولا وزامبيا حول انتهاكات أطراف الحرب الأهلية الأنجولية للأراضي الزامبية، وكانت زامبيا، التي لها حدود مشتركة مع أنجولا يبلغ طولها ألف ومائتي كيلو متر، قد احتجت عدة مرات على اقتحام قوات متمردية حركة يونيتا والقوات النظامية الأنجولية، لأحد أقاليمها في الشمال الغربي، وتصاعد التوتر في هذه المنطقة، مما اضطر السلطات الزامبية إلى إرسال تعزيزات عسكرية لاحتواء أعمال العنف، وفي المقابل اتهمت أنجولا جارثها زامبيا بتأمين القواعد الخلفية للمتمردين الأنجوليين، لانتهاك الأراضي الأنجولية.

2. محددات البيئة الدولية:

أ. الاتحاد السوفيتي وكوبا:

تتولد الضغوط الدولية من جراء التغيرات التي تحدث في النظام الدولي، والتي تتضمن إعادة صياغة العلاقات بين القطبين، والاتجاه نحو تسوية الصراعات الإقليمية في إطار الاتفاق حول مناطق النفوذ وقد تجلت هذه الضغوط في شكل استعدادات سوفيتية أكبر للتنازل في مسألة أنجولا، ووضعه على كل من كوبا وأنجولا لإتمام الاتفاق، ويعني ذلك من ناحية أخرى استعداداً أقل لمواصلة دعم الحكومة الأنجولية في قتالها ضد المتمردين ووضغظاً مباشراً من أجل التوصل لتسوية سلمية¹.

وعلى الصعيد الدولي، أصبحت أنجولا ساحة معركة للحرب الباردة، وكحليف للسوفييت ولكوبا، حيث اعتبرت أنجولا من قبل معظم القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، كدولة غير صديقة، وتجدر الإشارة إلى أن واحداً من أكبر أهداف السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة كان احتواء انتشار الشيوعية في جميع أنحاء العالم، ولأنه لوحظ أن الحكومة الأنجولية حكومة شيوعية، كانت الولايات المتحدة على استعداد لدعم جبهة يونيتا في محاولتها لقلب نظام الحكم².

ومن المفارقات سعى أجوستينو نيتو Agostinho Neto للتنقل في الفترة المضطربة من الحرب الباردة من خلال تبني سياسة عدم الانحياز، حتى ولو كان عملياً لا يمكن أن تأمل بأن الحركة الشعبية لتحرير أنجولا واقعياً ستتخلي عن احتضان السوفييت دون تهديد بقائها الفعلي³، وكما حدث فلم يعيش نيتو لفترة كافية لتغيير هذه السياسات - سواء في مجالات السياسة الداخلية أو الخارجية - التي يشاع أنه قد توقعه قبل وفاته

¹ عز الدين شكري ، م.س.ذ ، علي:

<http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=216610&eid=4268>

² Malaquias Assis, op, cit. , p.

³ Sabelo J. Ndlovu-Gatsheni , " Angola–Zimbabwe Relations: A Study in the Search for Regional Alliances " , in Stephen Chan and Ranka Primorac (eds.) Zimbabwe Since the Unity Government (New York : Routledge , 2013) , p. 35

في سبتمبر عام 1979، بعد أقل من أربع سنوات بعد توليه منصبه، وجاء بعده جوزي إدواردو دوس سانتوس Jose Eduardo dos Santos، وتخلّى دوس سانتوس بسرعة عن أية ذريعة لعدم الانحياز لصالح توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق وكوبا بسبب تدهور الوضع الداخلي، وعلى عكس سلفه، تم إعداد دوس سانتوس لإعطاء مساحة أكبر للسوفييت في تحديد المبادئ التوجيهية الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة الجديدة، ولخيبة أمله من قبل مع نيته لرفضه عدم الانحياز، رحب الاتحاد السوفيتي السابق بهذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية، ولأن أنجولا قدمت كقاعدة هامة في جنوب أفريقيا، والتي تؤثر على التغيير خلال فترة عدم الاستقرار الناجم عن كل من ديناميات الحرب الباردة والإقليمية، حيث كان الاتحاد السوفيتي السابق مهتما بشكل خاص بالأحداث المؤثرة في جنوب أفريقيا، وهي الدولة الأغنى والأكثر تطورا في المنطقة فضلا عن أنها تقوم بالدور الإقليمي، وللوفاء به نصبت نفسها على أنها طليعة دور حركات التحرر "العالم الثالث" "third world"، والإشراف على تنفيذ النموذج السوفيتي في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي¹.

كما قدمت كوبا المزيد من الدعم لدوس سانتوس، على الرغم من مشاكله الخطيرة الخاصة المحلية والدولية، وكانت كوبا على استعداد لتقديم مختلف أنواع المساعدة إلى أنجولا وغيرها من البلدان النامية لتعزيز أهداف خاصة بسياساتها الخارجية، وفي المقام الأول، تأكيداً لدورها القيادي في حركة عدم الانحياز (NAM)، ونظراً لمشاكلهم وقبودهم الخاصة، لم يستطيع الاتحاد السوفيتي السابق ولا كوبا حل المشاكل الداخلية للحركة الشعبية لتحرير أنجولا، فعلى وجه الخصوص لم يستطيعوا حل المشاكل الاقتصادية في أنجولا، ولا منع يونيتا من أن تشكل تهديدا متزايدا لزائير، وجنوب أفريقيا والمساعدة الأمريكية².

ب. الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة في وقت مبكر في الثمانينات سياسة واضحة لا لبس فيها لقلب نظام حكم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ووصول يونيتا إلى السلطة إما عن طريق الاقتراع أو الرصاص، واعتبر مذهب ريجان Reagan إستراتيجية عالمية لتقديم الدعم الأمريكي العلني لحركات حرب العصابات المناهضة للشيوعية في جميع أنحاء العالم، حيث كان له التأثير المباشر والقوي على قيام الحرب الأهلية الأنجولية، لأن يونيتا أصبحت أحد أكبر متلقي السلاح الأمريكي المتطور، بما في ذلك صواريخ ستينجر Stinger المضادة للطائرات، والتي كانت تتمتع بها حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، وبناء على ذلك فإن جميع الهجمات العسكرية الكبرى التي نفذتها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والقوات الكوبية والسوفيتية لطرد المتمردين من قواعدهم في جنوب

¹ Malaquias Assis, op, cit. , p.

² Assis Malaquias , Angola's External Outlook: Pragmatism and Dissonance , Working Paper Presented at a Conference on 'The EU and Africa: Looking for Strategic Partnerships' (Lisboa (Portugal) : University NOVA de Lisboa , Instituto Português de Relações Internacionais , November 2007) , pp. 5 – 6.

أنجولا انتهت بالفشل، وأخيراً فإن مشاركة قوى خارجية بجانب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا أوجد مأزق عسكري علي أرض الواقع ، الأمر الذي أدى إلي تسهيل البحث عن حلول سياسية للصراع، وفي مايو عام 1991 وقعت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا اتفاق سلام بيسيس* Bicesse Peace Accord لإنهاء الحرب الأهلية، ومع ذلك لم تنتهي الحرب نتيجة الاتفاق، ففي نوفمبر عام 1992، وفي أعقاب عملية انتخابية فاشلة، بدأت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا جولة أخرى من القتال، وهذه المرة باستخدام الموارد المحلية في المقام الأول - النفط والماس - الذي كان تحت سيطرتهم¹.

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة لا تكف عن التلويح بإمكانيات التعاون الاقتصادي ودفع الاستثمارات الأجنبية لأنجولا، وكذلك تسهيل قبولها عضواً بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن ناحية أخرى فإن دعمها السنوي ليونيتا والمقدر بـ 15 مليون دولار يشكل أداة للضغط على الحكومة لدفعها للتفاوض خاصة وأنها لم تلتزم رسمياً بوقف هذا الدعم، كذلك فقد علقت الولايات المتحدة اعترافها بالحكومة الأنجولية على قبولها في الدخول في مفاوضات مع المتمردين من هذه الأوضاع الدولية، والإقليمية، والداخلية تدفع في اتجاه تحقيق تسوية سياسية للصراع الناشب بين الجبهة الشعبية وبين يونيتا، إلا أن توقيت مثل هذه التسوية وشروطها، هو أمر يتوقف على تطور نفس هذه الأوضاع في المستقبل القريب، ويبدو أن إتمام الانسحاب الكوبي من أنجولا وفقاً للجدول الزمني، وإتمام عملية إعلان استقلال ناميبيا كان من أهم العوامل التي يمكن أن تقوي هذا الاتجاه².

ويمكن القول أن المحددات المحلية والإقليمية والدولية قيدت بشدة خيارات السياسة الخارجية لأنجولا خلال السبعينيات والثمانينات، ومع ذلك حدثت تغييرات هامة على الصعيدين الدولي والإقليمي - بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكيك نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا - وكان من المتوقع وجود تحسن في اتجاهات سياسة أنجولا الخارجية، وحاولت أنجولا جني أرباح هامة من خلال الاستفادة من البيئة الإقليمية والدولية الجديدة أكثر ملائمة لإعادة توجيه سياستها الخارجية نحو تعزيز قدرة النظام على تحقيق السلام في الداخل، ومن المفارقات أن تحتل جنوب أفريقيا وزائير والولايات المتحدة مكانة بارزة في الجهود الدولية لتحقيق السلام في أنجولا³.

* بيسيس، تقع غي ضواحي لشبونة، حيث من خلالها تم التوقيع على اتفاق السلام.

¹ Malaquias Assis, op, cit. , p.

2 عز الدين شكري ، م.س.ذ ، علي:

<http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=216610&eid=4268>

³ Malaquias Assis, op, cit. , p.

ثالثاً. توجهات السياسة الخارجية الأنجولية:

1. فصل القضايا الداخلية عن الإقليمية:

استمرار المشاركة المباشرة من قبل كوبا وجنوب أفريقيا من جانب عملاء كل منهما - والحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا - جعل كل من المقاتلين غير قادرين على تحقيق نصر عسكري حاسم في الثمانينات، وبدلاً من ذلك، كان التدخل العسكري من قبل الدول التي طال أمد تدخلها يسبب خسائر لا يمكن تحملها على نحو متزايد على كلا الجانبين، وبناء على ذلك، وبالنظر إلى الحقائق العسكرية على أرض الواقع السياسي، والتغيرات الهائلة التي تحدث على الصعيد الدولي، قبلت كل من كوبا وجنوب أفريقيا حتمية وجود إطار للتفاوض من أجل السلام في المنطقة، ويشمل كلا من انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة (قرار مجلس الأمن 78/435) بشأن استقلال ناميبيا¹.

وفي 22 ديسمبر عام 1988، وقعت حكومات أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا اتفاق نيويورك، الذي قدم جدولاً زمنياً لانسحاب تدريجي لخمسين ألفاً من القوات الكوبية من أنجولا خلال فترة 27 شهراً في مقابل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا، وظاهرياً، كان اتفاق نيويورك انقلاباً دبلوماسياً كبيراً لأنجولا، لأنه أزال التهديد العسكري لجنوب أفريقيا عن ناميبيا، وعلاوة على ذلك، فإن استقلال ناميبيا حرم يونيتا من طرق الإمداد الحيوية في الجنوب، وفي سياق إقليمي أوسع، يمثل هذا خطوة أخرى هامة في تحرير جنوب أفريقيا من حكم الأقلية المستوطنة، وهو تطور كان من المتوقع أن تدفع أرباحه الفورية لأمن أنجولا الداخلي، ومع ذلك بقدر ما يتعلق الأمر بأنجولا، فالاتفاق نيويورك عيوب لأنه استبعد يونيتا، وبدلاً من الإسراع في إنهاء الحرب الأهلية في أنجولا، اضطرت يونيتا إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها العسكرية والسياسية، فعلى المستوى العسكري، نقلت يونيتا جزءاً كبيراً من عملياتها بعيداً عن قواعدها التقليدية من الجنوب الشرقي إلى الشمال والشمال الشرقي، وهذا وضع يونيتا بالقرب من الحدود الزائيرية والسيطرة على مناطق إنتاج الماس الهامة، وبالتحرك شمالاً تمت يونيتا تحقيق أهداف سياسية هامة، فهي تستطيع حالياً أن تعمق نضالها ضد النظام في معظم مقاطعات أو محافظات البلاد.

وكان عدم إدراج يونيتا في المحادثات التي أدت إلى اتفاق نيويورك نتيجة لإصرار الحكومة الأنجولية في فصل القضايا الداخلية عن الإقليمية عندما أكدت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا على الترابط بين مأزق الأمن الداخلي والديناميات الإقليمية الكبيرة، وعلى أية حال، أجريت مفاوضات على مسارين، المسار الأول يشمل المفاوضات بشأن سحب القوات الكوبية من أنجولا مقابل انسحاب جنوب أفريقيا من ناميبيا واستقلال هذا البلد، أما المسار الثاني يتتبع مشاورات تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا، ومن الناحية المثالية سوف تسعى كل منهما في وقت واحد، ومع ذلك، ولأن أطراف التفاوض قد اتفقت

¹ C Crocker, High Noon in Southern Africa: Making Peace in a Rough Neighborhood, WW Norton, New York, 1992, pp. 506-511.

في وقت سابق على أن مسألة المصالحة الوطنية في أنجولا مسألة داخلية، فلم يتم أي ضغط على حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا أو يونيتا لتسوية خلافتهما في إطار المفاوضات.

ولم يؤدي المسار الثاني إلى أية نتيجة، لأنه في ذلك الوقت لم تكن الحكومة الأنجولية مستعدة لإنهاء الحرب من خلال الوسائل السياسية، ولأن هذا يتطلب التفاوض على تقاسم السلطة في إطار شامل مع يونيتا، حيث لا تزال مفاوضات الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مع يونيتا تتعارض مع المبادئ الدستورية لـ "جمهورية الشعب" "people's republic"، كما أوضح الرئيس دوس سانتوس بأن "الدولة الأنجولية هي دولة الحزب الواحد، وبالتالي فإن قبول مثل هذه المنظمة السياسية [يونيتا] هو أمر غير وارد" وبدلاً من ذلك كما هو الحال في التصريحات الأخيرة، قال إنه اقترح أن حكومته تسعى إلى "تناسق وطني" "national harmonization" - من خلال سياسة العفو، وإعادة دمج أعضاء يونيتا الأنجولية في المجتمع - وذلك من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى وضع حد للحرب الأهلية، كما اقترح الرئيس أن "الفكرة هي لجعل جميع الأنجوليين معا تحت نفس النشيد والعلم، لدولة واحدة"، ويستند هذا الموقف على افتراض أن يونيتا لا تشكل قوة سياسية شرعية، لأنها كانت حركة مسلحة، وتمول من قوى خارجية¹.

2. تحقيق الاستقرار السياسي بين حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا (إنهاء الحرب الأهلية):

كان دوس سانتوس وحكومته يخططان لمعالجة إمكانية إنهاء الحرب الأهلية فقط بعد التوقيع على اتفاق السلام في المنطقة، وهكذا وجهت جهود أنجولا الدبلوماسية الرئيسية لضمان تنفيذ اتفاق نيويورك كاملاً، حيث اعتقدت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، أنه حتى بدون الدعم الكوبي فإن قواتها المسلحة قد تسحق المتمردين مرة واحدة حال انسحاب قوات دفاع جنوب أفريقيا وناميبيا، وعلى حد قول المتحدث باسم الحكومة الأنجولية "إذا كنا نحل هذه المشكلة مع جنوب أفريقيا، فإن عملية السلام الداخلية تتحرك بسرعة جدا فلا مفاوضات ولا أي نوع آخر من الاتفاق مع يونيتا سيكون ضروريا"، ومع وجود خطة سلام إقليمية، كانت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مقتنعة بأن يونيتا "سوف تزول من الوجود في خلال سنة" من خلال مجموعة من العمليات السياسية والعسكرية، وهذا النهج في حل النزاعات الداخلية، كان معيماً بشكل خطير لأنه قلل وبشدة من قوة يونيتا السياسية والعسكرية حتى قبل التوقيع على اتفاق نيويورك من أجل السلام في الجنوب الأفريقي، حيث رفض جونا سافيمبي نهج الحكومة الأنجولية لإنهاء الحرب الأهلية من خلال المواءمة والرفقة، معلناً إنذاراً مشئوماً، والأسوأ من ذلك أنه "لن يكون هناك سلام في أنجولا دون وجود يونيتا" ويبدو أن سافيمبي واثقاً من فرصه في البقاء، إن لم يكن النصر، لأن جهود حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا الدبلوماسية - وخاصة السلام مع جنوب أفريقيا - ينجح في عزل يونيتا فوراً، وفي الواقع فإن دور جنوب

¹ Sean Cleary , Angola – A case study of private military involvement , in Jakkie Cilliers and Peggy Mason (eds.) , Peace, Profit or Plunder? The Privatisation of Security in War-torn African Societies (Pretoria : Institute for Security Studies , January 1999) , P.

أفريقيا كمؤيد أساسي ليونيتا تولته ببساطة الولايات المتحدة من خلال زائير موبوتو، ولأن السلام مع جنوب أفريقيا لم يسفر عن النتيجة المتوقعة من قبل حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، لذا كان أمام دوس سانتوس خيارات قليلة أخرى غير العودة إلى الدبلوماسية لإنهاء الحرب الأهلية هذه المرة، حيث تهدف الجهود الدبلوماسية لأنجولا إلى تأمين مشاركة أفريقية واسعة في سعيها للسلام مع يونيتا¹.

3. تعزيز المصالحة الوطنية:

أجبرت التغيرات العميقة على المستوى الدولي لأنجولا على مضاعفة جهودها في البحث عن السلام في إطار قاري أوسع، وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا الرئيس دوس سانتوس ثمانية دول أفريقية كبرى إلى لواندا Luanda في 16 مايو عام 1989 لمناقشة سبل إنهاء الحرب، وإيجاد إطار للسلام الذي انبثق من هذه القمة، للمرة الأولى منذ أن بدأت الحرب الأهلية، وأقترح تعزيز "المصالحة الوطنية" "National reconciliation" وإمكانية إقامة الحوار المباشر بين الأطراف المتحاربة²، ونتيجة لهذه القمة التقى دوس سانتوس وسافيمبي Savimbi لأول مرة في 22 يونيو عام 1989 في جبادوليت Gbadolite، زائير في قمة خاصة من رؤساء الدول الأفريقية بدعوة من موبوتو Mobutu³.

وكان هناك تقدم واضح لقمة جبادوليت للسلام، ومع ذلك لم يستمر، وكان للمشاركين - بما في ذلك رؤساء الدول الأفريقية - تفسيرات مختلفة لما اتفقوا عليه، وذكر البيان الختامي أن جميع الأطراف قد توصلت إلى اتفاق بشأن ثلاث نقاط:

أ- الرغبة المتبادلة لإنهاء الحرب، وتفعيل المصالحة الوطنية.

ب- إعلان وقف إطلاق النار اعتباراً من 24 يونيو عام 1989.

ج- إنشاء لجنة مختلطة من يونيتا والحركة الشعبية لتحرير أنجولا تحت وساطة الرئيس موبوتو للتفاوض على المستقبل السياسي لأنجولا.

ومع ذلك يتناقض هذا بشكل مباشر مع تفسير الرئيس موسى تراوري Mousa Traoré للأحداث، حيث زعم تراوري كنائب رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، أن القادة المجتمعين في جبادوليت ناقشوا واتفقوا على ست نقاط:

أ- وضع حد للمعارضة المسلحة.

¹ Malaquias Assis, op. cit. , p.

² Malaquias Assis, op, cit. , p.

³ S. Neil MacFarlane , Soviet-Angolan Relations, 1975-1990 , National Council for Soviet and East European Research Occasional Paper (Berkeley : University of California , Center for Slavic and East European Studies , 1992) , p. 30.

ب- توفير الأمن لسافيمي وأتباعه.

ج- الانسحاب الطوعي والمؤقت لسافيمي.

د- منح وظيفة لسافيمي.

هـ- دمج عناصر يونيتا.

و- وضع شروط لدمج عناصر يونيتا.

ورفضت يونيتا رفضاً قاطعاً هذا التفسير، حيث كان تفسير المتمردين للأحداث أقرب إلى المعبر عنه في البيان الختامي الذي أكدده موبوتو، المضيف للقمة، والذي أكد علي أن الاتفاقية تضمنت "شيئاً عن المنفى" لسافيمي وسط تفسيرات متباينة لما أتفق عليه في جبادوليت، وفي المقابل عاد دوس سانتوس للواندا ضعيف بشكل خطير من الناحية السياسية، ويبدو أن الفشل الذريع لجبادوليت يشير إلى عدم جدوى الجهود الدبلوماسية لإنهاء الصراع، وكرد فعل لهذا الفشل الدبلوماسي، بدأت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا بشن هجوم عسكري كبير ضد أهم إحدى قواعد يونيتا في مافينجا Mavinga في 18 أغسطس عام 1989، ومرة أخرى انتهى هذا الهجوم بالفشل إلى حد ما، بسبب المساعدات العسكرية الأمريكية الفعالة ليونيتا.

وفي محاولة لإنقاذ بعض من روح المصالحة التي طُرحت في جبادوليت، عُقدت قمة متابعة للقادة الأفارقة في هراري في 22 أغسطس عام 1989، ولم يُدع سافيمي إلى حد ما للمشاركة لأن الرئيس موجابي، نظراً لتحالفه مع دوس سانتوس في الصراع الأنجولي، لم يكن على استعداد لإعطاء الزعيم الأنجولي المتمرد الشك في موبوتو، وأكدت قمة هراري في البيان الختامي على إعادة النظر في جبادوليت، وأكدت أيضاً على الاتفاق على ثلاث مبادئ إضافية لم يكشف عنها من قبل، والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة السابق:

أ- احترام دستور وقوانين جمهورية أنجولا الشعبية.

ب- دمج يونيتا في مؤسسات الحركة الشعبية لتحرير أنجولا القائمة آنذاك.

ج- قبول سافيمي لنفى مؤقت وطوعي.

ويمكن القول أن هذا الموقف الأفريقي بشأن سبل إنهاء الصراع الأنجولي يعكس بعض وجهات نظر الحكومة الأنجولية منذ فترة طويلة على كيفية التعامل مع مشاكلها الداخلية، وبهذا المعنى تشكل نتائج مؤتمر قمة هراري انتصار آخر ومهم لدبلوماسية الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، ومع ذلك من خلال تبني نهج الحركة الشعبية لتحرير أنجولا على حل النزاعات، استطاع القادة الأفارقة التركيز فقط على وجه واحد للوضع المعقد، على سبيل المثال، فشلوا في فهم جوهر المسألة، حيث أن من غير المرجح أن يتخلى سافيمي عن سعيه من أجل السلطة مدى الحياة ووضع مهيمن لحزبه في السياسة الأنجولية، فأى إطار للسلام يشمل تفكك يونيتا والنفي لسافيمي الذي أمامه فرصة ضئيلة للنجاح.

4. مشاركة القوى العظمى في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأنجولية (سياسة الترغيب والترهيب):

بعد انعقاد قمة هراري Harare جاءت الفرصة الأساسية التالية لإنهاء الحرب الأهلية الأنجولية على حد سواء كنتيجة لجهود لواندا Luanda الدبلوماسية ، وكنتيجة لعلاقة جديدة بعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ودبلوماسية ما وراء الكواليس التي تشمل مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وجاء هذا القرار من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق للضغط على حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا لبدء محادثات مباشرة بشأن المصالحة الوطنية في اجتماع بين وزير الخارجية السابق جيمس بيكر James Baker ونظيره السوفيتي إدوارد شيفرنادزه Eduard Shevardnadze أثناء حضورهما احتفالات استقلال ناميبيا في مارس عام 1990، حيث أعطت أنجولا فرصة جيدة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الحرب الباردة، لإعادة التعاون الذي أسرع باستقلال ناميبيا، وتحقيقا لهذه الغاية أشارت القوى العظمى إلى الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا بأن المكافآت الدبلوماسية الكبرى المقبلة ستكون منتهية بنجاح عملية السلام في أنجولا، فعلى سبيل المثال وعدت الحكومة الأمريكية الاعتراف الدبلوماسي السريع بالانتخابات الحرة والديمقراطية التي جرت¹.

ويوجد عامل آخر إيجابي خارجي وهو استعداد البرتغال للمشاركة في مساعدة مستعمرتها السابقة لتسوية الاضطرابات التي أعقبت منحها الاستقلال لسنوات عديدة، حيث نأت البرتغال بنفسها عن الحرب الأهلية التي اندلعت في أعقاب الاستقلال، وتوجد أيضا عوامل عدة - بما في ذلك قدرتها على التواصل مع كلا الجانبين، والرغبة في صفة دبلوماسية أعلى، والشعور بالذنب لترك أنجولا فجأة بدون استعداد لانتقال سلمي- وهذه العوامل ساهمت في دفع البرتغال إلى مركز الصدارة الدبلوماسية في محاولة لتسوية ميراث الحكم الاستعماري الاستيطاني في أنجولا².

ثالثا. التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأنجولية:

1. جمود المفاوضات بين حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا:

وفي 25 أبريل عام 1990، أعلنت الحكومة الأنجولية أنها سوف تدخل في محادثات مباشرة مع يونيتا بوساطة من قبل الحكومة البرتغالية لـ "إيجاد سبل لتحقيق المصالحة الوطنية في أنجولا" ولكن الاحتكاك والمواجهة ميزت هذه المحادثات، مثل الكثير من العلاقة بين الجانبين، وتم تحديد الحواجز التي تبدو مستعصية للفصل بين الفصائل المتحاربة وهي فقط بسبب التدخل الأمريكي والسوفيتي المباشر، وفي تنسيق للهجوم الدبلوماسي - في نهاية الحرب الباردة - دعا جيمس بيكر وإدوارد شيفرنادزه وجوناس سافيمي Jonas

¹ Malaquias Assis, op. cit. , p. ; Alan Riding , " Angola and Rebels Sign Pact Ending 16-Year War " , 1 – 1 – 1991 , at:

<http://www.nytimes.com/1991/06/01/world/angola-and-rebels-sign-pact-ending-16-year-war.html>

² Malaquias Assis, op. cit. , p.

Savimbi وبيدرو دي كاسترو فان دونيم Pedro de Castro van Dunem إلى واشنطن حيث تم إبلاغ كل منهما بأنه لا توجد مساعدات عسكرية أو مالية إضافية قادمة نظراً لاستمرار الحرب.

وبدلاً من توفير الوسائل المالية والعسكرية لإمداد الحرب الأهلية في أنجولا، عززت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق مشاركتها التعاونية في عملية السلام، وفي الواقع فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، جنباً إلى جنب مع البرتغال، وضعوا البنود الرئيسية للمفاوضات بين حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا، حيث شملت هذه البنود خمس مبادئ سياسية ومسائل فنية وعسكرية أساسية¹:

أ- تصبح أنجولا دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب.

ب- يضمن المجتمع الدولي وقف إطلاق النار.

ج- إقامة انتخابات حرة ونزيهة في أنجولا، ويكون التحقق منها من جانب المجتمع الدولي.

د- يسبق توقيع اتفاق وقف إطلاق النار اتفاق آخر يحتوي على موعد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

هـ- توقف جميع المساعدات العسكرية من الخارج في الحال، بسبب التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار.

وفي المقابل شكلت هذه المبادئ أساساً لاتفاق سلام بيسيس، حيث وُقِعَ في البرتغال في 31 مايو عام 1991 من قبل الرئيس دوس سانتوس الأنجولي وزعيم يونيتا جونا سافيمي، ويبدو هذا الاتفاق من حيث المبدأ اعتباراً سلاماً جامداً، ومع ذلك يشبه إلى حد كبير تلك الاتفاقيات السابقة، حيث كان الاتفاق مشتملاً من البداية، لأن يونيتا رأت أنه محاولة أخرى من قبل نظام الحركة الشعبية لتحرير أنجولا لإطالة قبضتها على السلطة، وبعبارة أخرى كان هناك القليل من الود على المستوى السياسي المحلي لدعم التوصل إلى تسوية دائمة للحرب الأهلية، على الرغم من أن كلا من حكومة يونيتا وحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا شاركتا في تنفيذ اتفاق بيسيس الذي لم يكن أكثر من تدريب مأساوي يهدف لتلبية مطالب المجتمع الدولي، ولاسيما مصالح الولايات المتحدة، وكما هو متوقع، حيث أن العملية تمت تحت إشراف دولي، وأسفرت عن هزيمة يونيتا في الانتخابات، وأبعد سافيمي جنرالاته من الجيش الموحد وأرسلهم مرة أخرى إلى الحرب، وأيضاً كان الوضع مأساوي لأنجولا، حيث أن المجتمع الدولي - وخاصة الأمم المتحدة والدول الضامنة لعملية السلام (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق والبرتغال)، ليست مستعدة لخوض الخيار العسكري منعا من تجدد الصراع.

¹ Malaquias Assis, op. cit., p.

2. انقسامات الأحزاب السياسية الأنجولية:

وكان نظام الحركة الشعبية لتحرير أنجولا قادراً على تحمل أزمة ما بعد الانتخابات لعام 1992 إلى حد ما، ويرجع ذلك إلى أن المجتمع الدولي لا يزال دبلوماسياً منشغلاً بحالة أنجولا المعقدة حتى بعد تخلي يونيتا من جانب واحد عن عملية السلام، ونتيجة المشاركة المستمرة للجهود الدبلوماسية المكثفة من قبل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، أقنعت أخيراً يونيتا بالعودة إلى طاولة المفاوضات في عام 1993، وعقدت محادثات تمهيدية في أديس أبابا قبل استئناف محادثات السلام في لوساكا بوساطة الأمم المتحدة، وبعد أكثر من عام من المفاوضات وقع كلا من الطرفين على اتفاق تقاسم السلطة والمعروف ببروتوكول لوساكا، ولأن هذه الوثيقة تنشئ إطاراً جديداً للسلام كان على وشك أن يوقع، فإن القوات الحكومية أبعدت يونيتا من معظم المناطق التي استولت عليها في عام 1992 بما في ذلك المقر الرئيسي للمتمردين في هوامبو Huambo¹، حيث بعد فشل سافيمي في الفوز في انتخابات عام 1992، هاجم جميع عواصم المقاطعات، وقد استمر حصار هوامبو لمدة 55 يوماً، وبعد قصف مدفعية ثقيلة، وتم أيضاً مدينة كيتو Cuito لمدة ثمانية أشهر مع وجود 50000 مدني محاصرين في هذه المدينة، وبحلول منتصف عام 1993، كان 1000 شخص يموتون يومياً في أنجولا².

وكما كان متوقع فقد فشل بروتوكول لوساكا مثل المحاولات السابقة لإحلال السلام في أنجولا، لتحقيق ما هو متوقع، وعلى الرغم من احتضان سافيمي لدوس سانتوس في لوساكا في 6 مايو عام 1995، ووعده في توطيد السلام، لم يعد أبداً إلى لواندا للمشاركة في حكومة مصالحة وطنية على النحو المنصوص عليه بموجب اتفاق لوساكا، وأيضاً واصلت يونيتا منع الحكومة الأنجولية من بسط سلطة الدولة في المناطق التي يسيطر عليها المتمردين، بسبب الغضب من تعنت يونيتا، في حين تبنت الحكومة الأنجولية إستراتيجية ذات شقين لتدمير المتمردين، فعلى الصعيد السياسي، أعلنت الحكومة أنها لم تعد تعترف بسافيمي كمحاور شرعي، وأيضاً حاولت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا تنفيذ بروتوكول لوساكا بالتعاون مع فصيل متمرد منشق، يونيتا الجديدة بقيادة أوجينيو مانوفاكولا Eugenio Manuvakola وهو الأمين العام السابق ليونيتا الذي فر إلى لواندا في عام 1997، وعلى المستوى العسكري، قامت الحكومة بنجاح بطرد يونيتا من المناطق الإستراتيجية الرئيسية في الهضبة الوسطى، وهكذا في أكتوبر عام 1999 عانى المتمردين بنكسة كبيرة عندما خسرت مقراتها العسكرية في بايلونديو وأندولو Bailundo and Andulo³.

¹ Malaquias Assis, op. cit., p.11.

² Ann Talbot, "The Angolan Civil War and US Foreign Policy", 13 – 4 – 2002, at: <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/155/25956.html>

³ Malaquias Assis, op. cit., pp.11 – 12.

3. التحديات الإقليمية:

ويبدو أنه بعد 25 عاما من الحرب الأهلية، أن حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا حققت إلى حد ما هدفها الأساسي: وهو إضعاف إن لم يكن تدمير من يهدد أمنها الداخلي - يونيتا في عام 1999 - من خلال المساعدة على تغيير الأنظمة غير الصديقة في المنطقة الإقليمية - زيمبابوي في عام 1980، وناميبيا في عام 1990، وجنوب أفريقيا في عام 1994 وزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) في عام 1997، والكونغو برازافيل في عام 1998، ومع ذلك، فالشعور بالنشاط الذي يجتاح لواندا ربما يكون سابقا لأوانه وفي غير محله، حيث أثبتت يونيتا قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة - على حد سواء كالغير مواتية حاليا - ومواصلة التسبب في إحداث متاعب في الداخل في المستقبل المنظور¹، ومن الجدير بالذكر أن الحرب الأهلية في أنجولا دمرت الطرق، والسكك الحديدية، والجسور التي بنيت خلال الحكم البرتغالي، وأهلكت البنية التحتية الزراعية².

وسعيا لتحقيق رؤية أنجولا الغامضة في كثير من الأحيان، اضطرت يونيتا لمواجهة الشدائد، للبقاء كقوة عسكرية، إن لم يكن كحركة سياسية، والاستعداد دائما لقبول التعامل كأداة للقوى الخارجية - من الإداريين الاستعماريين البرتغاليين، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، إلى نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وقد أدى هذا الميل إلى تبني مجموعة متنوعة من شراكات غريبة، إلى جانب الانخراط في تكتيك العصابات الضارية في الداخل، وأعطى يونيتا سمعة لا تحسد عليها، على الرغم من وضعها المنبوذ دوليا والنكسات العسكرية الأخيرة في الداخل، وإن يونيتا حاليا أفضل وقادرة على أن تظل وثيقة الصلة محليا حتى من دون الدعم الخارجي المباشر، كما نوقش أعلاه، يونيتا قادرة على تجميع موارد مالية كبيرة من خلال استغلال موارد الماس الكبيرة في أنجولا، وفي الوقت الحالي يمكن استخدام هذه الموارد لتمويل قدرة المتمردين على إدارة حرب عصابات مطولة جنباً إلى جنب مع تعهد تقليدي متقطع لأغراض سياسية أو دعائية³.

ومن المفارقات أن "استقلال" يونيتا الموجود حديثا يسلط الضوء على الخلل الهام في نهج الحكومة الأنجولية الشاملة لمأزق أمنها، وعلى الرغم من أن حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا محاطة من قبل الدول الصديقة، فإن توفير الأمن للدولة الأنجولية لا يزال بعيدا في الوقت الحالي، كما كان قبل 25 عاما، وبعبارة أخرى، فإن التغييرات الجوهرية على المستوى الإقليمي لا تؤدي إلى تعزيز الأمن للنظام، لماذا؟ فالبينة المحلية لم تبقى ساكنة مثل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، على سبيل المثال، فقد كانت يونيتا قادرة على أن تنمي وبسرعة ككونها حكومة ثورية، وهي تسعى في الوقت الحالي إلى البقاء دون ارتباط بالقوى الخارجية، وبنفس القدر من الأهمية قوض ربع قرن من الحرب الأهلية وبشكل خطير من قدرة الدولة الأنجولية لأداء وظائفها الأساسية، وخاصة في مجال الإدارة الاقتصادية وتوفير الخدمات الاجتماعية، وخلاصة القول، بقدر

¹ Malaquias Assis, op. cit., pp.11 – 12.

² Hanson Stephanie, " Angola's Political and Economic Development ", 21- 7 – 2008 , at: <http://www.cfr.org/economics/angolas-political-economic-development/p16820>

³ Malaquias Assis, op. cit., p.

ما يتعلق بالأمن الداخلي، فإن وضع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا لا يزال غير مستقر، على الرغم من انهيار الأنظمة غير الصديقة في جنوب ووسط أفريقيا، ولأن التغيرات في المنطقة لم تسفر عن المستوى المتوقع من الأمن لنظام الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، وبالنظر إلى السيناريو المرجح بأن يونيتا سوف تزال كمصدر لانعدام الأمن، فالمصالحة والسلام في نهاية المطاف يتطلبان التفاوض المباشر مع المتمردين كأسلوب سياسي جديد لأنجولا يسمح بإعادة توزيع وطني منصف للسلطة والثروة.

ومن المفارقات أيضا أن عملية السلام القادمة لا مفر منها، وربما تؤدي لنتائج أفضل من المحاولات السابقة، لأن كلا من الطرفين المتحاربين لم يعدا يتعرضان لضغوط خارجية كبيرة، وبعبارة أخرى، إنهاء حالة الحرب تبشر بإمكانيات حقيقية لتحقيق السلام في أنجولا، وفي هذه المرحلة الجديدة لا تزال سياسة أنجولا الخارجية تلعب دورا مفيدا، على وجه التحديد يمكن من خلاله أن تسعى إلي مشاركة الدول في المنطقة التي أدارت وبنجاح عمليات المصالحة والسلام - مثل جنوب أفريقيا وموزمبيق - للإلهام، إن لم يكن التيسير¹.

خاتمة:

هيمنت الحرب الأهلية على تاريخ أنجولا بعد الاستعمار، وبالتالي فإن الدولة الأنجولية لم تتم بعد تحقيق إمكاناتها التنموية في الداخل، ناهيك عن لعبها دورا هاما في الخارج، نظرا للجوانب المعقدة الإقليمية والدولية للصراع في أنجولا، وفي المقابل استخدمت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا السياسة الخارجية كأداة مهمة للمساعدة في تعزيز الأمن الداخلي، وبشكل أكثر تحديدا، فقد ركزت سياسة أنجولا الخارجية منذ استقلالها على المساعدة في سرعة انهيار الأنظمة غير الصديقة في المنطقة - مثل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وزائير موبوتو - التي وفرت الدعم والملاذ ليونيتا، حيث كانت المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الداخلي. ولمزيد من حدوث الإحباط للحركة الشعبية لتحرير أنجولا، فإن التغييرات الأساسية التي ساعدت على إحداثها في المنطقة لم تؤد لبدء عصر جديد للسلام في أنجولا، وفي الواقع الصراع العنيف في البلاد لا يبدو له نهاية في الأفق، وأوضح هذا البحث أن حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا بالغت في العلاقة بين التغيرات الإقليمية - إلا الأساسية - والأمن الداخلي، على الرغم من أن الأنظمة الصديقة في المنطقة قد توفر لأنجولا بيئة خارجية مواتية لمعالجة مشاكلها الداخلية الصعبة، وهذا ليس شرطا كافيا لتحقيق المصالحة والسلام في الداخل، حيث يتطلب السلام الداخلي أكثر من ذلك، بما في ذلك وجود نظام سياسي شامل مع مساحة أكبر ودور أكبر للمجتمع المدني، وإعادة إرساء سيادة القانون، والاستخدام المسئول للمساءلة على الموارد الطبيعية للبلاد، وخاصة النفط والماس.

في حين أن الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها أنجولا خلال الحرب الأهلية لا تزال تؤثر على حياة الدولة لعدة عقود قادمة، ولذلك لا بد من إعادة صياغة سياسة أنجولا الخارجية كأداة لمساعدة الدولة على إعادة هيكلة نفسها، وكخطوة أولى للمشاركة في نهاية المطاف في كل من الشؤون الإقليمية والدولية، وبالنسبة لأنجولا

¹ Malaquias Assis, op, cit. , p.13.

فعملية إعادة التشكيل يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال مشاركة دبلوماسية واقتصادية أكبر على المستوى الإقليمي، وعلى وجه الخصوص، يجب أن تستفيد أنجولا من تجربة البلدان الأخرى في المنطقة - مثل جنوب أفريقيا وموزمبيق - التي وجدت وسائل للتغلب على ميراث سنوات عديدة من الصراع الداخلي.

الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغربي وعمق الساحل الإفريقي

دحموح طاهرباحث دكتوراه في العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الملخص:

التحولات الراهنة التي شهدتها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي صاحبهما تنامي تهديدات ذات طبيعة معقدة ومتشابكة فيما بينها في إطار عبر وطني، أفرزت مضاعفات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري في مجاله البري، بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة والساحل الإفريقي من جهة أخرى، جعلها تتأثر بمخرجات جوارها الإقليمي ومن أجل الحفاظ على أمنها الوطني عملت على تطوير وتكيف سياستها الأمنية وفق حجم وحدة التحديات والتهديدات.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني الجزائري-المغرب العربي-الساحل الإفريقي

Résumé :

Les mutations récentes qu'a connues la région Maghrébo-Sahélienne ont contribué au développement des menaces de nature complexes et enchevêtrées dont la dimension transnationale, qui ont des implications dangereuses sur la sécurité nationale algérienne par le biais de son espace terrestre. La place stratégique de l'Algérie comme point d'articulation et de jonction entre les Etas Maghrébins d'un côté et de la région sahélienne de l'autre côté, se trouve exposée aux différents risques secrétés pare son voisinage, dans le but de préserver sa sécurité a développé et adapté une politique sécuritaire adéquate selon la nature des défis et des menaces.

Mots clés : Sécurité nationale Algérienne- le Maghreb arabe- le Sahel Africai

مقدمة

شهد موضوع الأمن الوطني تحولات عميقة مست صلب محدداته ومهدداته، بسبب التحولات التي طالت الساحة الدولية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تغيرت أشكال وأنماط التحديات التي يتعرض لها أعضاء المجتمع الدولي واتخذت أبعادا جديدة، فلم تعد مهددات الأمن الوطني تقتصر على تلك الفواعل التقليدية والمتغيرات العسكرية المتمثلة أساسا في الدول والاعتداءات الخارجية وانتهاك سيادة الدول، بل امتدت إلى فواعل غير الدول ولم يبق مجالها محددًا بحدود الدولة الوطنية بل تعدها، مما يدفع إلى ضرورة رصدها فيما وراء حدودها.

أسهمت التحولات الراهنة التي طرأت على الجوار الإقليمي للجزائر، إلى تعرض هذه الأخيرة في دوائرها الجيوسياسية البرية لتحديات أمنية، تمثلت أساسا في تنامي التهديدات اللاتماثلية المرتبطة بالإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة وغيرها... فضلا عن انهيار الدولة في ليبيا وطول المرحلة الانتقالية في تونس وصعوبة إعادة الاستقرار في مالي، واستمرار الاحتلال المغربي للصحراء الغربية مع تنامي التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.

تعد الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة وامتداد للساحل الإفريقي من جهة أخرى، وجدت نفسها مرتبطة أمنيا بعدة دوائر إقليمية غير مستقرة، وهذا ما يعني إمكانية تعرضها لعدة مخاطر من شأنها أن تهدد استقرارها وأمنها الوطني.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن للجزائر أن توفق بين المتطلبات المغاربية والساحلية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تفرزها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتناول الموضوع من خلال النقاط الآتية:

أولا: مفهوم الأمن الوطني

ثانيا: البعد الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي

ثالثا: التهديدات الأمنية التي تفرزها من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

رابعا: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة واحتواء تهديدات المنطقة المغاربية-الساحلية

أولا: مفهوم الأمن الوطني

بدأت بوادر استعمال مصطلح الأمن الوطني بأبعاده المتضمنة حاجة الدول لما يحفظ وجودها وبقائها وسلامتها بعد الحرب العالمية الأولى بالبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق الأمن وتفادي الحرب، إلا أن التوظيف الرسمي لمصطلح الأمن الوطني يعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مجلس الأمن الوطني الأمريكي في 1947.

إن مفهوم الأمن الوطني مرهون بتحديد طبيعة الأخطار والتهديدات التي تهدده مما يضيف عليه نوع من التعقيد والنسبية نظرا لكون هذه التهديدات تتميز بالتغير والتحول حسب التطورات والتغيرات التي تطرأ على المستوى الدولي عموما وعلى المستوى الإقليمي و الوطني خصوصا، فبعدها كان مفهوم الأمن الوطني مقصور على الأعمال العسكرية التي تقودها الدولة للاعتداء على السلامة الترابية لدولة ما، كما جاء في تعريف الموسوعة السياسية: "هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو¹ انهيار داخلي"⁽²⁾

إلا أن تطور مفهوم الأمن من الأمن الدولاتي إلى الأمن الإنساني بمختلف أبعاده ومضامينه جعل الأمن الوطني يمتد إلى وراء إقليم الدولة لتحقيق أمنها ، فإن البحث عن مسألة الأمن الوطني الجزائري ما كان له أن يتجاوز التحولات الجديدة التي مست موضوع الأمن الوطني، ولا أن يغض الطرف عنها انطلاقا من مسلمة، أن بناء الأمن الوطني وإن تعلق بالدولة الوطنية وتحدد بها فإن محدداته أوسع من أن تنحصر في حدودها كما أشار إليه، "والتر ليبمان" Walter LIPPMANN في تعريفه: "الأمن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح، ووفقا لما تراه موافقا لمصلحتها في أي مكان من العالم"⁽³⁾.

ثانيا: البعد الجيوسياسي لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

1-الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي.

أ-تحديد المجال المكاني للمغرب العربي:

المغرب العربي وفق النظرة الفرنسية يقصد به كل من تونس، الجزائر، والمغرب الأقصى لكن بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي 1989 بانضمام كل من ليبيا من الشرق وموريتانيا من الغرب أصبح المغرب العربي ذو دلالة يضم 5 دول وهي تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، ليبيا، موريتانيا. تقدر مساحة المغرب العربي بحوالي 5 785 591 كلم²، يمثل 20% من مساحة القارة الإفريقية و 40% من مساحة العالم العربي، الواقع في شمال غرب القارة الإفريقية وهو الجزء الغربي للعالم العربي والإسلامي على التوالي.⁽⁴⁾

ب-الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي:

تتجلى الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي بموقعه الذي يتوسط العالم وفي الوقت ذاته يشكل همزة وصل بين القارات الثلاث أوروبا، آسيا، إفريقيا، كما تعد المنطقة كمحور تلاقي أربعة دوائر جيوسياسية:الدائرة

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 331.

(2) منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، تخصص علوم سياسية و علاقات دولية، 2013، ص 65.

(3) جمعة أحمد سويبي، المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية». (رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، كلية لعلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2004-2005)، ص 21.

الشرق أوسطية (MENA)، الدائرة الإفريقية، الدائرة الأوروبية (الشراكة الأورو-متوسطية) والدائرة الأطلسية (الحوار مع الحلف الأطلسي)، كما تتوفر المنطقة على أهم معبر للملاحة البحرية الدولية "مضيق جبل طارق"، فالمغرب العربي جزء لا يتجزأ من مصلحة واهتمامات الدول الكبرى.⁽¹⁾

ج-المحدد البشري:

تعد الجزائر على رأس الدول المغربية من حيث عدد السكان 39.5 مليون نسمة وذات النسبة الأكبر في النمو الديمغرافي بـ 2,15% بعد موريتانيا مقارنة بباقي الدول المغربية، وكما نعلم أنها الأكبر مساحة، حيث تربط جغرافيا بين مشرق ومغرب المنطقة المغربية التي يصل مجموع سكانها 92.8 مليون نسمة، هذا العدد من السكان يمكن أن يساهم في تطوير الاقتصاد المغربي إذا تم حسن استثمار وتوجيه هذه الطاقة البشرية إلى جانب ثروات المنطقة، ويمثل في نفس الوقت سوق استهلاكية ضخمة. بالرغم من التفاوت في توزيع السكان إلا أن الشعوب المغربية تتقاسم عدة مقومات تجمع فيما بينها وتشجعها على الوحدة: دين، لغة، تاريخ...إلخ.⁽²⁾

د-المحدد الطاقوي:

تحظى المنطقة المغربية بأهمية بالغة على الصعيد الطاقوي نظرا لاحتوائها على نسب معتبرة من الثروات الطبيعية على المستوى العالمي، وعليه تقدر احتياطات النفط في ليبيا بـ 48 مليار برميل أي 2,9% من الاحتياط العالمي وتحتل بذلك المرتبة 14 عالميا، بينما الجزائر يقدر احتياطها بـ 12,2 مليار برميل وتحتل المرتبة 17 عالميا أما الغاز الطبيعي فاحتياطات الجزائر تصل إلى 4,5 مليار م³ بنسبة 2,4% من الاحتياط العالمي فتحتل المرتبة الرابعة من حيث التصدير والسادسة من حيث الاحتياط.⁽³⁾

فإذا كانت ليبيا والجزائر تحتلان الصدارة في البترول والغاز الطبيعي فإن المغرب الأقصى يتوفر على مواد معدنية هامة، فهو ثاني منتج للفوسفات في العالم، والأول عالميا من حيث الاحتياط بنسبة 70%، بينما موريتانيا غنية بالحديد إذ تنتج 31 مليون طن سنويا دون ذكر المعادن الثمينة التي تزخر بها المنطقة عادة ما لا يفصح عنها.

بالإضافة إلى الأهمية الطاقوية التقليدية للمنطقة المغربية هناك طاقات متجددة لا تقل أهمية عن النفط والغاز، وهذا ما تم تأكيده من خلال مشروع ديزرترك DESERTEC الذي أطلقته ألمانيا سنة 2009 لتزويد أوروبا بالطاقة الشمسية من شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وعليه هذه الأرقام والمعطيات تزيد من الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغربية على مختلف الأصعدة الإقليمية والدولية.

(4) L'Afrique du Nord et les pays du Maghreb : télécharger du :http://portail-du-file.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135, 12.02.2015, 10h00.

(5) Paul Baltat, le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000. Alger:edition caphomic, 1990, p13.

(6) BP Statistical Review of word Energy, UK: Pureprint Group, June 2013, p 06.20.

2- الأهمية الجيوسياسية للساحل الإفريقي

أ- تحديد دول الساحل الإفريقي:

ليس هناك إجماع في تحديد منطقة الساحل الإفريقي حيث يتداخل عدة عوامل (الجغرافي، السياسي، الاتني... إلخ) فتارة تتسع المنطقة وتارة تضيق بإدخال دول وعزل أخرى حسب عدة اعتبارات. تمتد منطقة الساحل الإفريقي من الجهة الشرقية للقارة من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً بحوالي 6000 كلم، المتربعة على عدد من الدول ذات الوجود الكلي والنسبة الأكبر لمساحتها في هذا الرواق الذي يتراوح عرضه من 500 كلم إلى 700 كلم من جهة وهي: إريتريا، السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، سنغال، غامبيا، ودول ذات التوغل المتوسط والنسبي لمساحتها من جهة أخرى وهي: أثيوبيا، نيجيريا، بوركينافاسو.⁽¹⁾

بينما الأمم المتحدة تحدد الساحل الإفريقي في تسعة دول وهي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، إريتريا.⁽²⁾

فهذا التحديد الجغرافي البحث لا يعبر عن كل الدول التي تتأثر بمخرجات المنطقة، فالساحل الإفريقي ذو امتدادات ثلاث: الامتداد الأول: هو ذلك الفضاء المنفتح على البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً الممتد من القرن الإفريقي في كل من: الصومال، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا مروراً بالسودان، تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا. الامتداد الثاني: شمال الامتداد الأول ويشمل كل من الجزائر وليبيا. الامتداد الثالث: على جنوب غرب الامتداد الأول يضم السنغال، غينيا، ساحل العاج، بوركينافاسو، ونيجيريا.⁽³⁾

ب- المحدد البشري:

الظروف الطبيعية القاسية وعجز بعض الدول في توفير الحاجيات الأساسية للسكان عبر كامل التراب الوطني، يجعل السكان يتمركزون في مناطق دون الأخرى، في النيجر 6% من السكان يتمركزون في القسم الجنوبي الغربي للبلاد فالعاصمة نيامي بحوالي 900 000 ساكن مما يجعل ¼ من الإقليم شبه فارغ، وفي مالي العاصمة باماكو بحوالي 1,5 مليون ساكن أي 12% من مجموع السكان، بالمقابل النصف الشمالي قليل السكان.⁽⁴⁾

تتميز الجماعات الاثنية في الساحل بالتنوع وفي جماعات يصعب إحصائها بشكل دقيق، في مالي هناك على العموم 23 اثنية موزعة على 5 مجموعات أساسية: (ماند ينق، بولسار، فولتايك، صاحريان، سنغاي) مما يجعل الوحدة الوطنية تتعرض لاضطرابات وهزات، كل اثنية تحاول السيطرة على الأخرى وفرض

(7) Yves Lacoste, dictionnaire de géopolitique. France: edition flammarion, 1995, p 1346.

(8) مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة، 14 جوان 2013، ص 02.

(9) إسماعيل ديش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية استراتيجية، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، العدد: الأول، 2014، ص 55.

(10) Gérard François DUMENT. la géopolitique des populations du Sahel, Revue géopolitique Diploweb.com, 2010, p 3. télécharger du : http://portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135_12/02/2015,10h00.

نفسها، في ظل غياب الاحترام والاعتراف بالآخر، وهو الوضع السائد في بقية الدول الساحلية الذي يتراوح بين التعقيد والأكثر تعقيدا، الأمر الذي يجعل الطريق إلى تحقيق وحدة وطنية حقيقية بمثابة وعاء تصب فيه مختلف الاثنيات ليس بالأمر الهين، فضلا عن الجغرافيا الطبيعية الصعبة والهشاشة الاقتصادية التي تجعل هذه الاثنيات في حالة ثوران وهيجان لكون بقائهم على قيد الحياة مهدد.⁽¹⁾

ب-المحدد الطاقوي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي خزانا هاما للموارد الطبيعية باحتضان أراضيها لمصادر الطاقة ولمختلف أنواع الثروات المعدنية النفيسة والنادرة إلى جانب البترول والغاز، الأورانيوم، الفوسفات، الذهب، الزنك، النحاس... إلخ، ذات قيمة أولية لتكنولوجية المواصلات والأسلحة الحديثة.

للتأكيد على ثقل المحدد الطاقوي في هذه المنطقة نلاحظ لغة الأرقام المتعلقة بالاحتياطات الطاقوية التي تحويها البلدان الساحلية، تملك نيجيريا احتياط يقدر بـ 37,2 مليار برميل، كما تملك النيجر 300 مليون برميل.⁽²⁾ بينما الأورانيوم الذي يعتبر من أهم مصادر الطاقة للتسلح النووي الذي يمس الأمن والسلم الدوليين، تعد النيجر ثاني دولة إفريقية في إنتاج الأورانيوم بنسبة 7,8% بعد ناميبيا بنسبة 4,8%، كذلك مالي تتوفر على احتياط معتبر من الذهب، الأورانيوم، النفط خاصة بعد اكتشافات حوض تاوديني (Taoudenni).⁽³⁾

الملاحظ أن هذه الاحتياطات تلعب دورا محوريا في تحريك اللعبة التنافسية بين مختلف الشركات الساعية لنقل الموارد الأولية الضرورية لصناعاتها، ليلحق بمختلف هذه الثروات مختلف شبكات التوصيل الطاقوي من غرب إفريقيا إلى المتوسط والمحيط الأطلسي، خط أنبوب العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر لنقل الغاز إلى جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط، وكذلك من السودان باتجاه آسيا عبر البحر الأحمر، ومن حقول خليج غينيا اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي.

منطقة الساحل الإفريقي كلها تقريبا تحتوي على ثروات مشاعة تبحث عن استثمارها ويوظفها، لاسيما أمام ضعف دولها وافتقارها للوسائل والإمكانات والقدرات التي تسمح لها باستغلال هذه الثروات.

3-الجزائر كنقطة ارتكاز في تقاطع منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي:

(11) Pauline POUPART. Identités religieuses, ethniques, tribales, au cœur des crises, questions internationales, Paris. N :58, DILA, November –December 2012, p 36.

(12)BP. Statistical Review of world energy, Op.cit. p 6.

(13) دبش، مرجع سابق، ص 61.

ترجع أهمية الجزائر الجيوسياسية إلى تموقعها في شمال غرب القارة الإفريقية وتتميز بشساعة حدودها البرية، فتعد قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه وفي الوقت نفسه تمثل شبه زاوية متوغلة وبعمق في البصلة الإفريقية.⁽¹⁾

الجزائر بمكانتها الاستراتيجية تتعدى الدائرة المغاربية والساحلية إلى المستوى الإقليمي (بوابة إفريقية)، حيث تبلغ مساحتها 2 381 741 كلم² وهو ما يعادل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية* لتصبح على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة. فالجزائر بحكم موقعها وشساعة مساحتها تتقاسم حدودها البرية مع 7 دول، 5 عربية** واثنان إفريقية على 3 جهات. يحدها من الشرق: تونس وليبيا مجتمعة ب 1893 كلم، بينما يحدها من الجهة الجنوبية: النيجر ومالي مجتمعة ب 2332 كلم، ويحدها من الجهة الغربية: المغرب الأقصى، الصحراء الغربية، موريتانيا مجتمعة ب 2081 كلم.⁽²⁾

وعليه فالجزائر وحدة مساحية مترامية الأطراف تربط بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بمجموع حدود برية تفوق 6 آلاف كلم، الأمر الذي يجعل من الجزائر عرضة لكل التهديدات التي تفرزها المنطقتين المغاربية والساحلية في ظل التطورات الراهنة المترامنة مع التنافس الدولي، مما يتطلب على الجزائر هندسة سياسة أمنية لمواجهة هذه التهديدات بل وإبعادها من المناطق المحاذية لها.

ثالثا: التهديدات الأمنية التي تفرزها من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على

الأمن الوطني الجزائري

1- الإرهاب العابر للأوطان.

بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به ظاهرة الإرهاب في الدراسات القانونية والدولية إلا أن الظاهرة لا تزال عصبية عن التعريف، ذلك أن التعريفات التي قدمت بشأنها هي شديدة التباين والاختلاف، فالإرهاب من الناحية اللغوية يشير إلى: "إثارة الخوف والفرع" أما من الناحية لاصطلاحية فالإرهاب الدولي العابر للأوطان يعني: "ذلك الاستخدام المنظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية من طرف فواعل مختلفة بصورة تثير حالة من الخوف والفرع، وتخلف خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح وتتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة وذلك لتحقيق أهداف سياسية، إيديولوجية، بالشكل الذي يتنافى مع أحكام القوانين الداخلية والدولية".⁽³⁾

(14) صالح سعود، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر. الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 89.

* أصبحت الجزائر أكبر دولة في المنطقة العربية والقارة الإفريقية منذ جويلية 2011 بعد تقسيم السودان.

** الصحراء الغربية ليست بدولة بعد ذات سيادة، هي تحت احتلال المغرب الأقصى منذ 1975.

(15) منصور لخضاري، الإمدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر. مجلة شؤون الأوسط. فصلية متخصصة محكمة نفي بالاستراتيجيات الإقليمية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد: 143، 2012، ص 7.

(16) مشهور بخيت العريبي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب. عمان: دار الثقافة، 2009، ص 19، 20.

وتعدّ منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية الإرهاب العابر للأوطان الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم بل أصبح تنظيم عالمي متعدد الأفرع والشبكات. تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) التي تعتبر كفرع إقليمي من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007 إلى جانب الجماعة الإسلامية للقتال الليبية والجماعة الإسلامية للقتال التونسية وكل من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJAO و بوكو حرام في نيجيريا، مما أدى إلى تنامي التواجد العسكري الأجنبي بطريقة مباشرة وغير مباشرة أمام هشاشة الدول وعجزها في مواجهة هذه الموجات الإرهابية.⁽¹⁾

وتعتمد هذه الجماعات الإرهابية على آليات عمل متعددة كاستهداف المواقع الحيوية لدول المنطقة وفي هذا تجدر الإشارة إلى استهداف "تيقن تورين" بالجزائر، وتعتمد كذلك على أسلوب الرهائن والمواجهة المسلحة المباشرة مع دول المنطقة على شاكلة ما وقع في موريتانيا وكذلك في مالي وغيرها من الدول.

2- الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة العابرة للحدود باتت تشكل إحدى الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي باعتبارها تعرقل الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنمية كما أنها تضعف النسيج الاقتصادي الوطني فضلا عن كونها تهدد الأمن الوطني والاستقرار الدولي، ومن بين الخصائص الجوهرية التي تطبع ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، نجد أنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة على عدة تقاليد ومنها: البناء الهرمي لتشكيل العصابات، الولاء والطاعة للرؤساء، تقسيم مناطق النفوذ.⁽²⁾

إن الانفلات الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي يشكل أحد العوامل المساهمة في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها، حيث تجارة المخدرات تعرف رواجاً كبيراً لاسيما بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين... من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي.⁽³⁾

3- التداخل بين الإرهاب العابر للأوطان والجريمة المنظمة:

لقد أصبح الترابط الموجود بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة من بين المسلمات الثابتة عند دارسي العضلات الأمنية، ذلك أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي تستند في أنشطتها وعملياتها الميدانية على تحالفات مع فواعل أخرى غير دولانية ومن أبرزها تنظيمات الإجرام المنظم. ويمكن

(17) ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، بيروت. سبتمبر 2012، ص 03.

(18) نفس المرجع السابق، ص 62، 63.

(19) نفس مرجع سابق، ص 07.

رصد هذا التداخل والتعاون الموجود بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في المنطقتين في مجموعة من النقاط ولعل أبرزها ما يلي: التعاون والحماية المتبادلة، التأمين والدعم الوظيفي المتبادل، فالجريمة المنظمة تمول وتمون الجماعات الإرهابية وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرق ومسالك التهريب لها.⁽¹⁾

ثمة تداخل وتحالف خطير في المنطقة المغاربية-الساحلية بين الجماعات الإرهابية من جهة وعصابات الجريمة المنظمة من جهة أخرى بالنظر إلى وجود شبكة من المصالح المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي يساهم في تعقيد الوضع والمشهد الأمني في المنطقتين، خاصة بانتقال جماعات الجريمة المنظمة من جرائم اقتصادية إلى جرائم سياسية بالتحالف مع الجماعات الإرهابية مثلما حدث في مالي الأمر الذي عجل بالتدخل الفرنسي في المنطقة، نظرا لضعف الدول الساحلية عسكريا، إداريا، جمركيا لمنع تغلغل منظمات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية و عرقلة تكامل الأدوار فيما بينهما.

4-انعكاسات التهديدات الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي على الأمن الوطني

الجزائري.

أ-انعكاسات أمنية:

الهجمات الإرهابية

تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي لتأخذ منحى تصاعدي حسب التتبع الكرونولوجي لهذه الأحداث: بدأت أول هذه الإرهابيات باختطاف والي إليزي في جانفي 2012، ثم في 04 مارس من نفس السنة تم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست، ليلها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في (قاو) GAO بمالي يوم 06 أفريل 2012، وفي 30 جوان 2012 تفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة.⁽²⁾

لتصل هذه الاعتداءات إلى ذروتها بالهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة بعين أميناس "تقن تورين": الذي وقع يوم 17 جانفي 2013 مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي يوم 11 جانفي 2013، حيث يمكن أن نقرأ في أبعاد هذا الاعتداء أنه اعتداء بالغ الخطورة لكونه استهدف عصب الاقتصاد الجزائري الذي يمثل حوالي 98 بالمائة من مداخيل الجزائر لتركيبة وإضعاف الدولة الجزائرية، وكذلك لخلق حالة من اللأمن لدى

(20) حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري. (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011)، ص 95.

*إقليم خارج عن مراقبة أو سيطرة الدولة، للمزيد اطلع على:

Amel CATTARUZZA. Zones grises, interstices durables de la carte politique ?Relecture critique d'un concept géopolitique, Bulletin de l'association des géographes Français, mars 2012.

(21) H.O. la fin d'une douloureuse épreuve, Journal El Watan, Algérie. N° :7265, 31/08/2014, p03.

المستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر، كما أنه بمثابة إعلان أن الأراضي الجزائرية أصبحت جزء من مسرح عمليات الجماعات الإرهابية.

فكلّ هذه الاعتداءات تهدف إلى ضرب استقرار الجزائر واستفزازها وإدخالها في هذا المستنقع من الأزمات الذي تتعدد فيه الفواعل وتتضارب المصالح، كما هي بمثابة إشارات ورسائل للضغط على الجزائر لتراجع على بعض المواقف والقرارات، لكن ما يجب الانتباه والالتفات إليه أن هذه الاعتداءات أثبتت وكشفت على ثغرات وفجوات في الإجراءات الأمنية الاحترازية التي اتخذتها الجزائر في تعاملها مع جوارها الإقليمي، بحيث يجب إعادة التقدير وإدراك القصور في سياستها الأمنية بتكيفها وفقا للتغيرات والتطورات الآتية كلما استدعى الأمر ذلك.

انتشار الأسلحة وتهريب المخدرات:

ساعد الانفلات الأمني الراهن في كل من ليبيا ومالي على رواج تجارة الأسلحة والمخدرات، وهذا ما نلاحظه خلال الأرقام الآتية حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة تسربت من ليبيا إلى الساحل الإفريقي، و3000 قاذفة أرض-جو، وحسب أجهزة الاستعلام البريطانية تعد ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمل "بعين أميناس" المشكلة خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، مما أدى إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة، التي صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة تسعى للاستفادة من الوضع الأزموي فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI).⁽¹⁾

كما سبق وأن تطرقنا إلى تعدد أوجه نشاط الجريمة المنظمة، غير أنه يعد التهريب والمخدرات بكل أنواعها تهديدا حقيقيا للجزائر نظرا لانخراط المغرب الأقصى في عملية إنتاج وتجارة المخدرات وتصديرها إلى الجزائر، حيث حجزت السلطات الجزائرية ما يزيد عن 181 طن من المخدرات خلال سنة 2014 وفي 2013 حوالي 200 طن، وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى فئات الشباب.⁽²⁾

2- انعكاسات اقتصادية:

إن النفقات المالية الضخمة الموجهة للتجهيزات المادية والبشرية للقوات العسكرية، التي يتم خصمها من خزينة الدولة لتصدي مختلف الحركات الأزموية المنتشرة على الحدود، تحسب كلها على حساب تحقيق

(22) Amrane M. MEDJANI. Le boom du trafic d'armes : frontière Algéro-Libyenne, Journal El watan week-end, Algérie. N° : 219, 21/06/2013, p 04.

(23) APS (Algérie presse service). Plus de 181 tonnes de résine de cannabis saisies en Algérie en 2014, Journal El Watan, Algérie. N: 7476, 07/05/2015, p 32.

*من أسباب سقوط الاتحاد السوفياتي توجيه كل قدراته إلى الصناعة العسكرية وإهماله للتنمية الاقتصادية، انصاع في اللعبة الأمريكية ولم يتفطن لذلك وانهار من الداخل.

التنمية الاقتصادية في الجزائر التي مازالت تعاني التبعية لقطاع المحروقات بشكل فادح وخطير، حيث أسعار النفط تتميز بالارتفاع والانخفاض المفاجئ وهذا ما بدأت تعاني منه الجزائر منذ جوان 2014 إلى اليوم بتراجع أسعار النفط، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على دورها ومدى قدرة تأثيرها بل وحتى الصمود أمام حالة اللا استقرار التي تحيط بها، فضلا عن أمواج اللاجئين المتدفقة إلى الجزائر، فإن كان الأمن محوري وضروري لقيام الدولة فالتنمية الاقتصادية لا تقل أهمية لبقاء واستمرار الدولة*(1).

3-انعكاسات ذات أبعاد متعددة:

من أجل تفادي قيام كيان سياسي جديد في مالي يمكن أن يقود إلى مشروع انفصالي توسعي، مهدد للوحدة الترابية الجزائرية وأمن المنطقة نظرا لانتشار العبر الوطني للطوارق بين 5 دول: الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تكفلت الجزائر بالوساطة في مالي واتبعت الملف عن قرب لمنع من تجاوز الخطوط الحمراء، وقطعت أشواط كبيرة حيث وصلت في 01 مارس 2015 بإعداد بيان اتفاق السلام، وما تأخير الأطراف على توقيعه إلا نتيجة للتوظيف الخارجي للطوارق لأبعاد استراتيجية ومصالح اقتصادية من جهة، وتشويش وخلق الأوراق من طرف بعض القوى الإقليمية من جهة أخرى، من بينها المغرب الأقصى الذي يخلط الأوراق بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الانفصال للأزواد و يراهن على إنشاء دولة الأزواد في مالي على حساب الجزائر بدعمها استقلال الصحراء الغربية.

إن التهديدات إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة لكن ما يزيد من خطورتها، هو احتمال انتقال عدوى داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) إلى ليبيا والساحل الإفريقي نظرا للبيئة الخصبة التي يمكن لها أن تحتضن التنظيم، حيث تصبح المنطقة مركب إرهاب إقليمي.

ثالثا: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

1-الآليات السياسية والدبلوماسية.

أ-على مستوى المغرب العربي:

الجزائر كانت دائما سبقة في طرح آليات التعاون بين دول المغرب العربي وضرورة تعزيز العمل المغاربي المشترك في ظل التطورات والتحديات التي تعرفها المنطقة وهذا ما أكده وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي" في أشغال الدورة 31 لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي بالرباط في افتتاح الأشغال أن: «سعي الجزائر إلى التركيز على موضوع التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي، ينطلق من قناعتها بأن مسألة استتباب الأمن في المنطقة

(24) عمر فرحاتي. أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، (المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات-التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27-28 فيفري 2013)، ص 18.

هي مسألة الجميع"، وهو ما يستلزم تضافر الجهود لإقامة تعاون مغاربي فعال في هذا المجال، خاصة أمام تزايد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان»⁽¹⁾.

الوساطة الجزائرية في ليبيا:

تبنّت الجزائر مقارنة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخل أجنبي، ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا التي انطلقت في 29 سبتمبر 2014 برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة لليبيا، كما احتضنت الجزائر عقد اللقاءات والمفاوضات الأولى بين الأطراف الليبية في 10 و11 مارس 2015.⁽²⁾

انطلقت الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر في 13 أبريل 2015 إذ صرح "عبد القادر مساهل" * «أن حل الأزمة الليبية بين أيدي الليبيين وأن الجزائر حريصة جدا على إنهاء الأزمة الليبية وحالة الانقسام»، فالجزائر تعمل جاهدة للوصول إلى مخرج لهذه الأزمة المرتبطة ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني لما لها من انعكاسات مباشرة عليه، وقطع الطريق لبعض الأصوات المطالبة بالتدخل الخارجي في ليبيا الذي ليس له أي فرصة لتحقيق الاستقرار.⁽³⁾

كما يلاحظ أيضا على الصعيد السياسي والدبلوماسي بروز حيوية في العلاقات الجزائرية التونسية، الأمر الذي يظهر من خلال زيارة الرئيس التونسي "الباجي قايد سبسي" للجزائر يوم 04/03/2015 بدعوة من الرئيس الجزائري، ثم المبعوث الشخصي لرئيس التونسي "قروي شابي" في 29/04/2015، ومؤخرا رئيس الحكومة التونسي "الحبيب الصيد" بدعوة من الوزير الأول الجزائري يوم 15/05/2015، فهذه الحركية تدل على اهتمام الجزائر بتونس الجديدة وضرورة مرافقتها للحفاظ على استقرارها في ظل وضع داخلي صعب ومحيط خارجي متأزم على الحدود الليبية، لتفادي أي تدهور محتمل يؤثر سلبا على الجزائر.

ب- على مستوى الساحل الإفريقي

تكرس الجزائر دائما أولوية التحرك الجماعي وأسبقية المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي في حل مشاكل الساحل الإفريقي، حيث رافعت الجزائري من أجل إنشاء قوة إفريقية للرد السريع للأزمات والنزاعات الإفريقية والذي ظهر جليا خلال القمة 22 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت في 30 جانفي 2014 بأديس أبابا (إثيوبيا) كما دعت الجزائر إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لشرطة "أفر ببول" لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال

(25) مخلوف ساحل، من أجل مقارنة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية في الفضاء المغاربي. (أشغال الملتقى الوطني المغرب العربي والتحويلات الجبهوية: أي تنسيق لمواجهة التحديات الجديدة، الجزائر. المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، النادي الوطني للجيش، 15-01-2014)، ص 115.

(26) كمال القصير. جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. 01 حانفي 2015، ص 04.03.
* وزير للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية بعد التعديل الوزاري الأخير في 16/05/2015، بعدما كان وزير مكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية.

(27) أمين بالعمري. ليبيا تدشن أولى خطوات السلام، جريدة الشعب، الجزائر. العدد: 16624، 21/05/2015، ص 12.

الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي لمدرء والمفتشين العامين لشرطة الذي انعقد في الجزائر في 10 فيفري 2014 بمشاركة 40 دولة إلى جانب الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإنتربول.⁽¹⁾

الوساطة الجزائرية في مالي:

إن موقف الجزائر الرسمي من أزمة مالي هو أولوية الحل السياسي بين الحكومة المالية والطوارق دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن معالجة الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي، بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الاستراتيجية حول شمال مالي في جانفي 2014.

فبعد أربعة جولات من المفاوضات في الجزائر توجت الجولة الخامسة في 01 مارس 2015 بتوقيع الأطراف المالية والفصيل الأول لحركة الأزواد التي تضم (الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجهات القومية للمقاومة) بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة، فيما فضل الفصيل الثاني لحركة الأزواد التي تضم (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى للأزواد، والحركة العربية الأزوادية) أخذ مهلة للتشاور، إلى غاية 15 ماي 2015، حيث وقعت كل الأطراف المالية على تنفيذ اتفاق السلام ب "باماكو" ، إذ كللت الوساطة الدولية برئاسة الجزائر بالنجاح.⁽²⁾

إنّ هذا النجاح الدبلوماسي والسياسي مرهون بمدى إلزام الأطراف بتنفيذ اتفاق السلام نظرا لفشل سلسلة الوساطات التي قادتها الجزائر بين مالي والطوارق منذ التسعينات، التي كانت ظرفية ومؤقتة وخاصة أن الوضع الحالي أكثر تعقيد بتعدد الفواعل (القاعدة في المغرب الإسلامي، التواجد العسكري الأجنبي، التنافس الدولي، انتشار الأسلحة...) مما يجعل الوصول إلى توافق كلي في التصورات والمواقف أمر في غاية الصعوبة، نظرا لتداخل عدة مستويات محلية إقليمية ودولية.

إعادة توجه الدبلوماسية الجزائرية إلى إفريقيا (العودة إلى الأصل):

شكلت بداية سنة 2015 منعرج في السياسة الخارجية الجزائرية بتحولها بشكل ملفت إلى الدائرة الإفريقية وهذا يعود بالخصوص إلى التحولات الجذرية التي عرفتها المنطقة المغاربية-الساحلية التي لها انعكاسات مباشر على الأمن الوطني الجزائري، ومن أجل السعي لإحتواء التهديدات القادمة من مجلاتها البرية الحيوية، لابد من نسج علاقات مع دول القارة عموما والمنطقتين خصوصا، وأن تحقيق الأمن يستدعي إشراك ومساهمة الجميع وتكاتف الجهود نظرا للطبيعة العبر الوطنية للتهديدات.

وفي ذات المغزى عملت الجزائر على إبعاد والتقليل من تغلغل الأطراف الخارجية في قضايا المنطقتين فالسبيل إلى ذلك هو تكتيف الاتصال مع الوحدات المعنية من قريب أو من بعيد حيث تم رصد ستة عشر زيارة رسمية عالية المستوى في أقل من ستة أشهر (2015/01/01 إلى 2015/05/15)، مما يدل على الاهتمام الجزائري الكبير والعميق

(28) آسيا منى. التهديدات الأمنية تواجه بالتعاون المشترك، جريدة الشعب، الجزائر. العدد: 16334، 2014/02/11، ص 05.

(29) الجزائر تقف إلى جانب مالي في تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة، جريدة الشعب، الجزائر. العدد: 16722، 2015/05/16، ص 05.

في آن واحد لتطورات الراهنة في المغرب العربي والساحل الإفريقي، وما التعديل الوزاري الأخير 2015/05/14 بتنصيب وزيرين على رأس وزارة الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة" وزير الدولة و الشؤون الخارجية والتعاون الدولي و"عبد القادر مساهل" وزير الشؤون المغربية والإفريقية والجامعة العربية إلا دليل على تفعيل الآلة الدبلوماسية الجزائرية على كل المستويات وتأكيد إرادة الجزائر على ضمان أمنها الوطني.⁽¹⁾

2-الآليات الأمنية والعسكرية.

1-على المستوى المغربي:

اجتماع وزراء خارجية المغرب العربي حول إشكالية الأمن في 2012/07/09: المخصص لبحث إشكالية الأمن في المغرب العربي، دعت الجزائر لوضع استراتيجية أمنية مغربية شاملة، تنبثق عنها ليات عملية وهيكل متخصصة في مختلف الجوانب لمواجهة المشكلات الأمنية بالمنطقة. وفي نفس الإطار جاء لقاء غدامس بين ليبيا والجزائر وتونس حول مراقبة الحدود وتنمية المناطق الحدودية في 2012، من أجل دراسة الوضع الأمني السائد على حدود الجزائر وتونس وليبيا وسبل دعم التعاون بينها والوسائل الداعمة للتعاون من أجل ضمان الاستقرار والأمن والتنمية في المناطق الحدودية.⁽²⁾

2-على مستوى الساحل الإفريقي:

قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التي تشكل خطرا على أمنها الوطني والتي يمكن رصدها في النقاط الآتية:

لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC: تبلورت خلال الاجتماع المنعقد في أوت 2009 بين كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر المعروفة بدول الميدان التي أصبحت مدينة تمارست مقر لها في 21 أفريل 2010، تهدف إلى التنسيق في السياسة الأمنية للدول الأعضاء لوضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب، وتتكون لجنة الأركان العملياتية المشتركة من أربعة خلايا (خلية العمليات، خلية الاتصالات، خلية اللوجستيك، خلية الاستعلامات)، كما تعمل ميدانيا في فضاء مشترك بين الدول الأربعة يتراوح من 1956 كلم طولا على 933 كلم عرضا.⁽³⁾

(30) رئيس الجمهورية يجري تعديلا وزاريا، جريدة الشعب، الجزائر. العدد: 16722، 16-05-2015، ص02.

(31) ساحل مخلوف، مرجع سابق، ص 111.

(32) Beloutar M.CH. Le fruit d'une vision commune, les dossiers d'El Djeich, lumière sur les grandes questions 2000-2012, Alger.

Numéro spécial, établissement des publications militaires, janvier 2013, p147.

وحدة الدمج والتنسيق UFL: تأسست عام 2010 وهي تضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، التشاد، تعمل على التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، لوضع خطط مشتركة والتحرك جماعيا في مواجهة الإرهاب.⁽¹⁾ تعزيز الإجراءات الأمنية الداخلية: خاصة فيما يتعلق بجنوب البلاد بهدف مراقبة الحدود وضمان أمن حقول البترول والغاز، وذلك من خلال إنشاء المنطقة العسكرية السابعة في مدينة إيزي، كما قامت بنشر 30000 جندي على الحدود الغربية والجنوبية، وإقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، فضلا عن إبرام اتفاقيات ثنائية لتعزيز التعاون العسكري، من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة وتوحيد العمليات الأمنية على الحدود.⁽²⁾

3- الآليات الاقتصادية

إن تطور مفهوم الأمن أدى بدوره إلى تطور أساليب مواجهة المعضلات الأمنية وعلى هذا فالتحديات الأمنية لا يمكن احتوائها وتطويقها بالاعتماد على الإجراءات والتدابير العسكرية فحسب، وإنما أيضا يتوجب تفعيل المداخل والمقاربات السوسيواقتصادية لمعالجة الظاهرة الأمنية.

مما أدى إلى ضرورة المزوجة بين الأمن والتنمية فحاولت الجزائر توظيف العامل الاقتصادي كمدخل لتحقيق أمنها الوطني الذي يعد مصلحة حيوية تتطلع إليها السياسات العليا للدولة، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية التي ليست وليدة اللحظة والتطورات الراهنة، بل تنطلق المقاربة الاقتصادية الجزائرية لاحتواء التهديدات في إفريقيا بشكل عام ومنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص، بدعم جهود التنمية في القارة السمراء في غاية دعم قدراتها على مواجهة كافة التحديات الماثلة أمامها، وذلك عبر دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد" كمبادرة تنموية متكاملة الأبعاد لتنمية شاملة في إفريقيا.⁽³⁾

كما بادرت الجزائر بتقديم مساعدات اقتصادية ومالية لدول الجوار سواء المغربية التي طالتها أحداث الحراك العربي مثل تونس بمساعدات مالية تقدر بـ 100 مليون دولار في شكل قروض إمتيازية،⁽⁴⁾ والدول الساحل الإفريقي من خلال إنشاء صندوق لفائدة مشاريع تنموية لبناء بنى تحتية في مدن "قاو" و "كدال" و "تمبوكتو" بمبلغ يقدر بـ 10 ملايين دولار أمريكي لإنشاء مراكز التكوين المهني والتعليم، ومراكز للطب والصحة

(33) Idem.

(34) Aïda Ammour, Op.cit. p 3, 4.

(35) شمسة بوشنافة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود. (المؤتمر المغربي الدولي حول "التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27، 28 فيفري 2013)، ص 23.

(36) لياس زوين، الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الاستراتيجي، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية استراتيجيا، الجزائر. العدد: 02، السداسي الثاني 2014، ص 138.

وحفر أبار للشرب، وهذه المبادرات تكون بالتعاون المشترك للدول الساحلية والدعم القوي من الجزائر. ومسح 902 مليون دولار من الديون لـ 14 دولة إفريقية أغلبيتها دول ساحلية. (1)

فكل هذه المساعدات منطلقها أن أمن الدول المجاورة هو من أمن الجزائر لاسيما أن انفلات الوضع الأمني في الدول المحاذية للحدود الجزائرية سيؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري، والواقع أن هذه المساعدات هي استثمار في الأمن الوطني وبمعنى آخر هذه المساعدات المالية في الحقيقة آليات استباقية وقائية لإحتواء التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار ومن ثم تحقيق مطلب الأمن الوطني.

خاتمة

ترتبط الجزائر بمنطقتين استراتيجيتين تدخل ضمن مجالها الأمني الحيوي وفي نفس الوقت ترقا بهما خصائصهما الجيوسياسية إلى مناطق جيوسراتيجية بامتياز على المستوى الدولي مما يجعلها تدخل ضمن جدول أعمال استراتيجيات القوى الدولية، فالأحداث المتسارعة والتغيرات التي تشهدها المنطقة المغاربية-الساحلية جعلت الأمن الوطني الجزائري منكشف على أكثر من صعيد من خلال هشاشة دول الجوار: تونس مازالت لم تخرج من مخاض التحول الديمقراطي، ليبيا انتقلت من دولة فاشلة إلى دولة منهاره، مالي ضحية الحركات الانفصالية والتدخل العسكري الفرنسي، نيجر وموريتانيا دولتان تعانيان ضعف وعجز في العديد من المستويات و القطاعات، المغرب الأقصى يزاوج بين العداوة والمنافسة بسبب الحدود وقضية الصحراء الغربية، مما ولد بيئة ملائمة لتنامي الجماعات الإرهابية وبناء علاقات تعاونية مع تجار الأسلحة والمنظمات الإجرامية.

إن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الآتية من المنطقتين متعددة الأبعاد، والتي تتجسد من خلال تفعيل مجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية، الأمنية والعسكرية، الاقتصادية والتي تقتضي بالأساس مبادرات محلية وطنية، ومبادرات تعاونية وتنسيقية بين دول المنطقة، قائمة على الحوار السياسي وأولوية العمل الإقليمي المشترك، إلا أنها اصطدمت بعراقيل مختلفة تمثلت أساسا في انقسام دول المنطقة لاعتبارات مختلفة ولعل أهمها ارتباط معظم تلك الدول بأطراف خارجية.

(37) Salim CHENA. le Sahara et le sahel dans la politique Algérienne territoires menacés, espace menaçants, recherches internationales, Paris. N: 97, octobre-decembre 2013, p142

إن صمود الجزائر وحماية جدار أمنها الخارجي من مختلف التهديدات القادمة من المنطقة المغاربية-الساحلية دليل على قدرة ونجاعة وكفء السياسة الأمنية المنتهجة، لكن كلما تمكنت الجزائر من صياغة سياسة أمنية ذات أبعاد استباقية ووقائية كلما زادت فرص احتواء التهديدات الأمنية (الفعل بدلا من رد الفعل). وهو ما يتطلب إتباع سياسات واستراتيجيات اتجاه المنطقتين مدروسة بدقة متناهية، لأن أي خطأ في التقدير أو القرار يمكن أن تكون له انعكاسات كارثية على مستقبل الأمن الوطني الجزائري في جوار يجمع بين الحركات الأزمومية المعقدة ورهانات وترتيبات القوى الخارجية.

جدلية دور مواقع التواصل الاجتماعي: بين نشر الوعي السياسي والاجتماعي وثقافة العنف والتطرف الإرهابي في المجتمع العربي

سمية حوادسي باحثة دكتوراه – جامعة باتنة -01- الجزائر

The abstract :

This study aims to show the debate over the role played by social networking sites/ social media; in one side its role in the development and the spread of political and social consciousness throughout promoting a culture of sharing which causes positive perceptions towards the political issues to achieve the political development, and to attain democracy. Also, it has a positive role from the social side in the course of health awareness and education. Moreover, it contributes in the settlement of social volunteerism conception. In the other side, it has a negative effect. It has a terrible result up on the stability of the Arab World through the spread of the violence culture and terrorist extremism. Furthermore, the world becomes in chaos; the best example that illustrates this terrible effect is the so called “Daish organization”. The latter successfully used social media, and it succeeds to recruit a lot of youth through this means; with the help of the effect of social media’s sites such as Facebook, Twitter, YouTube, what’s up, Instagram... up on all community groups. These sites have many characteristics such as: they are easy to be used, cheap; it provides access to many people at the same time. Finally, people can use it without showing their real identity.

Key words: Social media, political and social awareness, extremism, terrorism.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الجدل القائم في الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي بين نشر وتنمية الوعي السياسي والاجتماعي من خلال تكريس ثقافة المشاركة التي تؤدي لتكوين اتجاهات إيجابية تجاه الموضوعات السياسية لتحقيق التنمية السياسية والوصول إلى الديمقراطية. كما لها دور إيجابي من الناحية الاجتماعية من خلال التوعية الصحية، التعليم وتسامح في تكريس ثقافة التطوع الاجتماعي؛ وبين تأثيرها السلبي على استقرار الدول والمجتمعات العربية من خلال نشر ثقافة العنف التطرف الإرهابي، إثارة الفتن ونشر الفوضى ولعل أبرز مثال على ذلك استخدام تنظيم داعش لهذه المواقع ونجاحه بالفعل في تجنيد العديد من الشباب من خلالها؛ وذلك نتيجة لتأثيرها الواسع على كل فئات المجتمع سواء كانت هذه المواقع- فيسبوك ، تويتر ، يوتيوب ، واتس أب ، الإنستغرام - وغيرها من المواقع المتعددة التي تمتاز بسهولة استخدامها ورخص تكلفتها ، كما توفر خدمات عديدة مثل القدرة على الوصول إلى عدد كبير من الأفراد في زمن قصير، وما يتيحها من خاصية التخفي وعدم إبراز الهوية الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي؛ الوعي السياسي والاجتماعي؛ التطرف، الإرهاب.

مقدمة

تعد مواقع التواصل الاجتماعي إحدى وسائل الاتصال الحديثة، التي ظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين؛ والتي أضحت تغزو مختلف مجالات الحياة الاجتماعية كوسيلة للاتصال وتبادل الأفكار والمعلومات، والسياسية من خلال ورفع وتيرة مشاركة الفرد في الحياة السياسية وتغيير قناعاته وسلوكياته تجاه بعض القضايا والمشكلات السياسية.

وفي ظل تزايد الاهتمام العربي بمواقع التواصل الاجتماعي والإقبال الكبير للشباب العربي على استخدام هذه المواقع؛ نظرا لتأثيراتها المختلفة على البناء الاجتماعي لا يزال الجدل قائما حول مدى مساهمتها في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي باعتباره مؤشر قوي على تطوّر المجتمعات والنظم السياسية، كما يساهم في تنبيه الأفراد إلى حقوقهم وواجباتهم وتوجيههم نحو تبني سلوكيات تساهم في تنمية مجتمعاتهم، إضافة إلى نشر ثقافة التسامح والتطوع الاجتماعي؛ وحول مدى مساهمتها في نشر العنف، التطرف والفوضى وبروزها كتهديد لأمن الدول وزعزعة استقرارها، وتحولها إلى سلاح خطير في يد التنظيمات الإرهابية، هذه الأخيرة التي أصبحت من أخطر القضايا التي يشهدها العالم العربي منذ اندلاع ما يعرف بثورات "الربيع العربي" وما لحقها من تطورات خاصة في ظل فشل المقاربة الأمنية العسكرية للتصدي، مواجهة واحتواء هذه الظاهرة المعقدة.

ومن هنا فرضت علينا طبيعة الدراسة طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي؟ وكيف تساهم في نشر العنف والتطرف الإرهابي؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية

- 1- ما هو تصور ومفهوم مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع العربي؟
- 2- ما مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي؟
- 3- ما هو دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر العنف والتطرف الإرهابي؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة تلك الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنها، نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- يؤدي تفاعل المجتمع العربي مع مواقع التواصل الاجتماعي الي تحسين الوعي السياسي والاجتماعي.
- 2- تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل سلبي على الشباب العربي من خلال توجيهه نحو تبني الفكر المتطرف.

المقاربة المنهجية:

إن طبيعة الموضوع تتطلب منا الاعتماد على تكامل منهجي يتشكل من المناهج التالية:

المنهج الوصفي؛ من خلال هذا المنهج يمكننا وصف واقع استخدام المجتمع العربي لمواقع التواصل الاجتماعي، كما يساعدنا على فهم جدلية دور هذه المواقع بين نشر الوعي السياسي والاجتماعي وبين الترويج للفكر المتطرف.

المنهج الإحصائي؛ وظَّف هذا المنهج من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والأرقام لإعطاء نظرة حول مدى استخدام المجتمعات العربية لمواقع التواصل الاجتماعي .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في دقته وحساسيته، خاصة في ظل خصوصية الحالة العربية، التي تحكمها العديد من المتغيرات بعد أحداث ما يعرف "بالربيع العربي" كما تكمن أهميته في بيان قدرة مواقع التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة في إحداث التغيير الفكري لدى الشباب العربي من خلال ما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمستخدمين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى محاولة فهم طبيعة الدور الذي تؤديه مواقع التواصل الاجتماعي داخل المجتمعات العربية؛ كما تهدف إلى إبراز كيفية استغلال التنظيمات الإرهابية لهذه المواقع في نشر أفكارها العدوانية والقيام بأعمالها التخريبية.

محاوَر الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، قمنا بانتهاج خطة من أربعة محاور

أولاً/ مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة في المفهوم.

ثانياً/ دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي.

ثالثاً/ دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر العنف والتطرف الإرهابي وتجنيد الجماعات المسلحة في المجتمع العربي.

رابعاً/ بعض المقترحات لتفعيل الدور الإيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي وتجنب دورها السلبي.

أولاً:/ مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة في المفهوم

اختلف علماء الاجتماع والباحثين حول مفهوم "مواقع التواصل الاجتماعي"؛ وذلك لما تتميز به من تعقيد وتشابك، بالإضافة إلى تعدد وتداخل اتجاهات دراسته، الأمر الذي يحول دون وضع تعريف شامل لها.

من الناحية الاصطلاحية يطلق عليها في اللغة الإنجليزية "social media" لكن هذا المصطلح المتعارف عليه كما نجد مصطلح "social net-work" أي الترابط الشبكي الاجتماعي لكن المصطلح في اللغة العربية "مواقع التواصل الاجتماعي" يعتبر الأدق من ناحية الوصف.

وتقوم الفكرة الرئيسية لشبكات التواصل الاجتماعي على جمع بيانات الأعضاء المشتركين في الموقع، ويتم نشر هذه البيانات بشكل علني حتى يجتمع الأعضاء ذوي المصالح المشتركة والذين يبحثون عن ملفات، صور، مقاطع فيديو... الخ، أي أنها شبكة مواقع فعّالة تعمل على تسهيل الحياة الاجتماعية بين مجموعة من المعارف والأصدقاء، بحيث تمكنهم من التواصل المرئي، الصوتي وتبادل الصور وغيرها من الإمكانيات التي توصل العلاقة الاجتماعية بينهم¹.

ومن هنا يمكن تعريف "مواقع التواصل الاجتماعي" على أنها مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب، تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي، يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك، حيث يتم التواصل بينهم من خلال الرسائل أو الإطلاع على الملفات الشخصية ومعرفة أخبارهم والمعلومات التي يتعرضون لها، من خلال إطار برنامج أو تطبيق محدد يشتركون جميعاً في استعماله².

ومن أبرز مواقع التواصل الاجتماعي وأكثرها استخداماً خاصة في العالم العربي نجد موقع فيسبوك Facebook، تويتر Twitter، يوتيوب You Tube. ويعتبر فيسبوك أشهر موقع الكتروني على شبكة الانترنت،

¹ - احمد جرار ليلي، الفيسبوك و الشباب العربي، مكتبة الفلاح، عمان، 2012، ص 37.

² - بنداري عبد الحميد فايد نورا، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد اعضاء التنظيمات الارهابية دراسة حالة داعش،

<http://democraticac.de/?p=34268>

أسسه "مارك زاكربيرج" Mark Zuckerberg عام 2004م وهو أحد طلبة جامعة هارفارد بغرض التواصل بين الطلبة في هذه الجامعة، ومن ثم انتشر بسرعة قياسية في مختلف دول العالم ويتوفر بأكثر من 70 لغة، ولقد احتل المركز الأول من حيث عدد المستخدمين النشطين حوالي 1.32 مليار شهريا. كما نجد موقع تويتر ثاني أشهر المواقع الاجتماعية حول العالم؛ وقد أنشئ الموقع عام 2006م، وأخذ تويتر اسمه من مصطلح "تويت" الذي يعني "التغريد" واتخذ من العصفورة رمزا له، وهو خدمة مصغرة تسمح للمغردين إرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى 140 حرفا للرسالة الواحدة، ويمكن لمن لديه حساب في موقع تويتر أن يتبادل مع أصدقائه تلك التغريدات أو التويتات من خلال ظهورها على صفحاتهم الشخصية أو في حالة دخولهم على صفحة المستخدم صاحب الرسالة ويبلغ عدد مستخدميها 500 مليون مستخدم، ويستخدمه السياسيون والمشاهير لنشر أخبارهم وأنشطتهم. وبالنسبة لليوتوب مُتخصّص بمقاطع الفيديو المجانية، والتي يقوم المستخدمون بنشرها ومُشاهدتها، كما يدعم نشاط تحميل، تنزيل ومشاركة الأفلام بشكل عام ومجاني¹.

تتشترك مواقع التواصل الاجتماعي في العديد من الوظائف أهمها: المشاركة، التحوار والتواصل والجماعة. كما لها عدة مميزات بداية ب العالمية التي تلغى الحواجز الجغرافية والمكانية، إذ يستطيع الفرد في هذا العالم التواصل مع أي شخص وفي أي مكان. كما أنها تتميز بالفاعلية أي أن الفرد فيها مستقبل وقارئ، كذلك مرسل، كاتب ومشارك، فعلى عكس الوسائل التقليدية في الإعلام، هناك حيز للمشاركة الفاعلة من المشاهد والقارئ. إضافة إلى ذلك تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بالتنوع وتعدد الاستعمالات حيث يستخدمها الطالب للتعلم، والعالم لبث علمه وتعليم الناس، والكاتب للتواصل مع القراء...إلخ. إلى جانب سهولة الاستخدام فالشبكات الاجتماعية تستخدم بالإضافة للحروف وبساطة اللغة، الرموز والصور التي تسهل للمستخدم التفاعل. كما يمكن إضافة خاصية أساسية لعبت دورا كبيرا في انتشارها وهي خاصية التوفير والاقتصادية إذ تعد اقتصادية في الجهد، الوقت والمال، في ظل مجانية الاشتراك والتسجيل، دون احتكار جماعة أو شخص ما عليها².

وحسب آخر إحصائيات رواد هذه المواقع في العالم العربي، هناك حوالي 90 مليون مستخدم لموقع فيسبوك في 22 دولة عربية، بنسبة قدرها 23 بالمائة من إجمالي عدد السكان وجاء موقع تويتر في المركز الثاني بإجمالي عدد مستخدمين يقدر ب 50 مليون. أما من حيث نوع وأعمار رواد هذه الشبكات فإن عدد الذكور المستخدمين لهذه المواقع بلغ 65%، مقابل 35% من الإناث، كما تصدرت فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عامًا قائمة المستخدمين لتصل إلى 70% من إجمالي عدد رواد هذه المواقع في العالم العربي. كما تصدر مصر قائمة الدول الأكثر استخدامًا لمواقع التواصل الاجتماعي بإجمالي 21 مليون مستخدم، بنسبة 25% من إجمالي عدد الرواد العرب، يليها المملكة العربية السعودية بإجمالي 9.8 مليون مستخدم بنسبة 12%، ثم تأتي العراق في

1 - العقلة إحسان ، أهمية مواقع التواصل الاجتماعي، تم تصفح الموقع يوم 24 ديسمبر 2017، <http://mawdoo3.com>

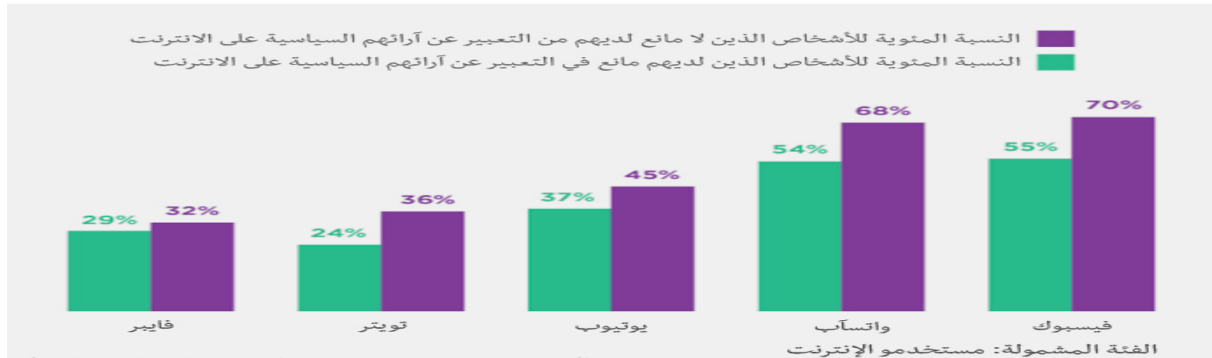
2 - مجلة دراسات وأبحاث ، بن ورقة نادية ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، العدد 11، السنة 5، جوان 2013، ص 4.

المركز الثالث بـ 8.4 مليون مستخدم بنسبة 10%، تليها الجزائر بـ 8.2 مليون مستخدم بنسبة 9.5%، ثم الإمارات بإجمالي 5.7 مليون مستخدم بنسبة 5%، مقابل 4.5 مليون بتونس بنسبة 4.5% ثم الأردن بإجمالي 3.4 مليون مستخدم بنسبة 4%. الإحصائيات أشارت إلى تصدر الصومال وجيبوتي وجزر القمر، قائمة الدول الأقل استخدامًا لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث بلغ العدد في الصومال 310 ألف مستخدم، وفي جيبوتي حوالي 88 ألفًا، وفي جزر القمر حوالي 41 ألفًا¹.

وكنتيجة لهذه الإحصائيات يمكن القول أن مواقع التواصل الاجتماعي عرفت إقبالا غير مشهود في المجتمعات العربية، التي أصبحت تعتمد عليها للحصول على الأخبار والمعلومات، والتعبير عن الآراء، وتكوين مواقف وحركات اجتماعية، وبالتالي أصبحت هذه المواقع أسهل وأقرب للأفراد.

بالرغم من أن هذه المواقع أنشئت بالأساس للتواصل بين الأفراد، واستخدمت في البداية لأغراض التسلية والترفيه امتد استخدامها ليشمل النشاط السياسي وأصبحت منبرا للتعبير عن المواقف السياسية وأصبح المستخدمون لاعبين أساسيين في توجيه العمل السياسي، وتأثيرها واضح في الحياة السياسية خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في المجتمعات العربي.

الشكل رقم (01) نسبة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن الآراء السياسية



المصدر: إبراهيم الخيمي، كيف يتعامل العرب مع وسائل الإعلام، تم تصفح الموقع يوم 04 ديسمبر 2017،

<https://raseef22.com/life/2016/02/05/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%AA%D>

ثانيا/ دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي

يقاس تقدم المجتمعات سياسيا بمستوى وعيها السياسي، الذي يساعدها على تطوير تجربتها الديمقراطية، ويساهم في إثراء الحراك السياسي الذي تتمتع به. فعلى سبيل المثال لا يمكن أن تكون هناك مشاركة سياسية في أي عملية انتخابية دون أن يكون لدى الأفراد الوعي التام الذي يدفعهم للتصويت أو حتى للترشح. وكذلك

¹ - عدنان عماد ، شبكات التواصل الاجتماعي والأسرة العربية: احذر الدواء فيه سم قاتل، تم تصفح الموقع يوم 19- ديسمبر 2017،

<http://www.noonpost.org/content/13559>

الحال بالنسبة للجمعيات السياسية التي لا يمكن أن يكون لها دور قوي، فاعل ومؤثر في المجتمع دون أن يتمتع أفرادها بالوعي السياسي.

وتتسم ملامح ضعف الوعي السياسي في أزمة الهوية حيث يجهل أفراد المجتمع هوية نظامهم وطبيعته، فهل هو نظام قبلي أم ديني أم علماني، أم غير ذلك، الأمر الذي يجعل الصورة غير واضحة ومشوشة لدى الأفراد مما يجعلهم غير قادرين على تحديد حقوقهم وكيفية التعامل مع المواقف والاختلافات السياسية. وتعد أزمة الاندماج الاجتماعي ثاني هذه الملامح نتيجة التخلف الذي يعاني منه المجتمع لاسيما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وهي آثار متراكمة عبر عقود طويلة من القهر والحرمان جعلت الأفراد يلتفون حول تقسيماتهم الطائفية والعشائرية أو القومية، وبالتالي أصبح الوعي السياسي مغيبا عن المجتمع وحل محله التعصب والانحياز غير الواعي. أما أزمة المشاركة السياسية فتعد ثالث هذه الملامح، فنتيجة شعور أفراد المجتمع بأن الواقع السياسي الجديد لم يحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، وأن النخب السياسية منشغلة في الصراع على السلطة ومكاسبها كل ذلك جعل الأفراد يعزفون عن المشاركة السياسية، وبذلك تصبح العملية الديمقراطية غير ناجحة¹. ومن ثم يعتبر ارتفاع مستوى وعي الأفراد بمتغيرات الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية مطلب أساسي لتحقيق المشاركة السياسية الفعالة، فهو بمثابة الأساس التطبيقي والفعلي للديمقراطية، وعلى اعتبار الوعي السياسي بأنه مجموعة من القيم، الاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد المشاركة في حل مشاكل مجتمعه وتحديد موقفه للأوضاع والقضايا السياسية السائدة؛ تعددت أدوات تشكيله، فنجد الأسرة، المؤسسات التعليمية، الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والتي من خلالها يكتسب الفرد معلوماته، قيمه ومثله السياسية ويكون بواسطتها مواقف واتجاهاته الفكرية والأيدولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية².

وفي ظل التطورات التقنية الراهنة والانتشار الواسع لشبكات الانترنت؛ مقابل تدهور الأوضاع السياسية؛ الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي؛ برزت مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أهم الأدوات التي تساهم في تنمية الوعي السياسي من خلال المعلومات التي تقدمها للأفراد، والتي تساهم في تكوين قيم واتجاهات سياسية، ولها دور في عملية التنشئة السياسية وحث الأفراد على المشاركة السياسية.

برز تأثير مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واضح في الحياة السياسية للدول العربية من خلال ما يعرب بأحداث "الربيع العربي" حيث ساهمت هذه المواقع في خلق وعي تراكمي يقتضي التغيير لأنظمة عربية هيمنت على الحكم لعقود متتالية بحيث تم استخدامها لنشر وتبادل المعلومات السياسية وتعبئة المحتجين وتنظيمهم عن طريق تسهيل التواصل فيما بينهم، وتحديد مواعيد وأماكن تجمع الحشود الجماهيرية، وكذلك نقل الوقائع

¹ - مجلة المنارة، السلاح ملوح، انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، المجلد 20، العدد 1/ب، 2014، ص ص 350-351.

² - حسين اللقاني أحمد و الجمل علي، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، القاهرة، 1996.

بشكل مباشر. ففي مصر كان الناشطون يتناقلون المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ الأمر الذي أدى إلى إصدار الحكومة المصرية السابقة قرار إيقاف شبكة الانترنت لغرض عدم التواصل بين الناشطين وفي سوريا لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً حيث كانت الملاذ الآمن لكثير من الناشطين في بلد تحظر فيه التجمعات والتظاهرات واستطاع المواطن السوري نشر الجرائم وتوثيق المجازر المرتكبة في حق المدنيين ونشرها على موقع الفيسبوك وبشكل فيديوهات على اليوتوب، وفي ليبيا استطاع ناشطوا الفيسبوك أن ينقلوا صورة عن الأحداث عبر الفيسبوك واليوتوب وبثها فيما بعد عبر وسائل الإعلام¹.

لكن لا يمكننا اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي العامل الأساس للتغيير في المجتمع العربي، بل يمكن اعتبارها عامل مهم في تهيئة متطلبات التغيير ومحفز قوي للحركات الاحتجاجية العربية، عن طريق تكوين الوعي والسياسي لدى أفراد هذه المجتمعات.

ودخلت مواقع التواصل الاجتماعي مختلف جوانب الحياة في المجتمعات العربية بما فيها الجانب الاجتماعي حيث بات قطاع كبير من الشباب العربي يهتم بالأنشطة الاجتماعية ويتفاعل معها لينمي لنفسه الإحساس بالمسؤولية والوعي الاجتماعي بإنشاء صفحات خاصة بهم على شبكات التواصل الاجتماعي يتبنون فيها قضية اجتماعية تقع في صلب اهتماماتهم-كالتعليم؛ الرعاية الصحية تنسيق عمليات التطوع الاجتماعي؛ محاربة الغش-فيعملوا على نشرها، والدفاع عنها باستخدام مهارات التواصل، الدفاع والضغط، وبذلك يمكن أن تحقق شبكات التواصل الاجتماعي بناء الوعي الاجتماعي باعتباره محصلة تفاعل الأشخاص في واقع اجتماعي معين، وانصهار مدركاتهم وتصوراتهم وأحاسيسهم الذاتية أو الموضوعية في صيغة حقائق معرفية وقناعات إيمانية وتصورات ومسلّمات، وميول ومشاعر واتجاهات وأنماط سلوك جماعية تعكس معطيات ذلك الواقع الاجتماعي الكائن بما يشتمل عليه من أبعاد ومتغيرات فإن هذه الشبكات الاجتماعية أظهرت قدرات كبيرة في هذا المجال. كما أنها أداة مهمة من أدوات التغيير الاجتماعي².

من الواضح أن مواقع التواصل الاجتماعي لها دور فاعل في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير فدور هذه المواقع في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي. لكن الجدول القائم هنا بين دور هذه المواقع الإيجابي ودورها السلبي على اعتبارها سلاح ذو حدين، فالتأثير السلبي بدأ يظهر شيئاً فشيئاً لاسيما في نشر الثقافات المنحرفة وبث الكراهية، الطائفية والنزاعات القبلية وتكفير الناس في إشارة واضحة إلى قدرة

¹ - يعقوب خليل شدان ، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، نخصص التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015، ص 48.

² - بن ورقلة نادية ، المرجع السابق الذكر ، ص 207.

المنظمات الإرهابية على استغلالها في الترويج لأفكارها المتطرفة وتجنيد الشباب في صفوفها وتنفيذ أجندها الإجرامية. وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المحور.

ثالثاً/ دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر العنف والتطرف الإرهابي وتجنيد الجماعات المسلحة في المجتمع العربي

لأن وسائل الإعلام التقليدية تعمل تحت سيطرة أنظمة ومؤسسات وتعمل وفق حسابات ومصالح أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي من أهم الوسائل التي ارتكزت عليها المخططات الإستراتيجية الإرهابية لنشر العنف والتطرف الإرهابي والأعمال الإجرامية، وزعزعة القنوات الفكرية والثوابت العقائدية والمقومات الأخلاقية والاجتماعية التي من شأنها إحداث بلبلة داخل المجتمع وخلق حالة لا أمن، مما جعلها تشكل خطراً على الأمن القومي العربي بصفة خاصة نظراً لنقص الإمكانيات والتدابير لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، وخاصة في فترة "ثورات الربيع العربي"، وظفت الجماعات الجهادية المتطرفة، فضلاً عن بعض الأفراد من ذوى الأفكار الهدامة مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة الدول وزعزعة الأمن وزرع الفتن، وتدمير مرتكزات التنمية، نشر الفوضى، ونشر الشائعات لتضليل الأجهزة الأمنية التي من شأنها تهديد أمن المجتمع واستقراره السياسي ونسيجه الاجتماعي، وبث الرعب بين المواطنين وترويعهم لإظهار عدم أمن واستقرار البلاد¹.

ويستخدم الإرهابيون مواقع التواصل الاجتماعي نظراً لما تتيحه لهم من قدرة على التواصل مع الآخرين خاصة فئة الشباب كما أنها مريحة وغير مكلفة مادياً وسريعة لبث أفكارهم المتطرفة سواء من خلال الدين أو المبادئ التي يروجون لها إضافة إلى كونها مجمع النشاط للتعبيث، الاستقطاب، والتجنيد وتنسيق العمليات الإرهابية والهجمات العنيفة التي تشنها ضد مؤسسات الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية والقضائية².

أدت التطورات التكنولوجية التي شهدتها وسائل الاتصال وما لحقها من ظهور شبكات التواصل الاجتماعي، إلى دخول الإرهاب في مرحلة جديدة؛ من مرحلة "الإرهاب التقليدي" الذي يتكون من تنظيم وهيكل متمركز في مناطق محددة، والذي كان من اليسير القضاء عليه، أو استهدافه، إلى مرحلة "الإرهاب الإلكتروني" فبسبب تطور وسائل الاتصال أصبحت التنظيمات الإرهابية عابرة للأوطان وللحدود، بشكل يصعب السيطرة عليها بغلق الحدود أو تأمينها، بعد أن أصبح تركيز هذه الجماعات منصباً على انتشار الفكرة، وتجنيد العناصر عن بعد أي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ففي الماضي كان تجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية يتم عن طريق زرع جواسيس وعُملاء للتنظيم في مختلف الأحياء والمناطق الشعبية، بل انتقلت معسكرات التدريب إلى العالم الافتراضي، فلم يعد يشترط تدريب الأفراد في معسكر تدريب على أرض الواقع في أحد الكهوف وفي

¹ -Julian Saada, «révoltes dans le monde arabe : une révolution facebook ? » Raoul Dandurand Chair (21 avril 2011)

² - حسان أيمن، دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، تم تصفح الموقع يوم 24 ديسمبر 2017، <https://www.europarabct.com>

قمم الجبال، بل يكفي العنصر الجديد المفترض أن يحصل على التدريب وما يريد من معلومات من خلال شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية الخاصة بالجماعات الإرهابية¹.

ويعتبر موقع فيسبوك من أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداماً في تجنيد المتطرفين، وغالباً ما تقوم المنظمات الإرهابية بإنشاء مجموعة (Group) على هذا الموقع لاجتذاب المتوافقين فكرياً معها حيث تركز المجموعة في أطروحاتها على فكرة إنسانية بالأساس، ومع زيادة عدد الأعضاء المنتمين لهذه المجموعة، فإن المواد الإرهابية يتم وضعها تدريجياً عليها بطريقة لا تستهجن تلك الأفعال أو تدينها وفي الوقت نفسه لا تنتهك سياسة موقع فيسبوك، ثم يتم بعد ذلك توجيه أعضاء المنظمة مباشرة إلى المواقع أو المنتديات المرتبطة بالجماعة الإرهابية. ويُمكن فيسبوك بهذه الطريقة من تجنيد الأعضاء من كافة أنحاء العالم ودون أن يمثل ذلك تهديداً لأمن المنظمة. وكذلك نجحت المنظمات الإرهابية في استغلال اليوتوب من خلال قيامه بنشر الصور والفيديوهات أثناء تنفيذ العمليات الإرهابية كما تستخدم موقع تويتر بصورة خاصة لسهولة استخدامه عبر الهواتف².

وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من أحداث، والتي انعكست سلباً على الأوضاع الأمنية للعديد من دول المنطقة، منها ظهور تنظيمات إرهابية جديدة كالتنظيم الذي يعرف نفسه بتنظيم "داعش" كاختصار للحروف الأولى من كلمات الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو تنظيم يتبع الأفكار السلفية الجهادية ويهدف أعضاؤه - حسب اعتقادهم- إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، وهذا التنظيم يستخدم الفضاء الإلكتروني بشكل واسع، له العديد من المواقع الإلكترونية والصحف التي تصدر بلغات مختلفة والتي يستخدمها للترويج له لنشر إيديولوجيته وتجنيد الشباب وزعزعة أمن واستقرار الدول والمجتمعات، كما يقوم بنشر الأعمال الإرهابية التي يرتكبها والمصورة بتقنية عالية الجودة تشبه أفلام هوليوود، كذلك الترويج لنمط حياة الأفراد في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم وترويج وتضخيم لقوتهم لتشكيل صورة ذهنية عنهم بأنهم الأقوى والأخطر عالمياً. فعلى سبيل المثال لا للحصر، الرسالة التي وجهها تنظيم "داعش" عبر موقع اليوتوب عن إحراق الطيار الأردني معاذ الكساسبة وغيرها من الرسائل التي استخدمت عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وتكمن خطورة مواقع التواصل الاجتماعي في سهولتها بمعنى القدرة على القيام بالهجمات الإرهابية من المنزل، وتعدد أشكاله وتنوع أساليبه وأدواته وقدرته الهائلة على التخريب والتدمير وتوفير قدر كبير من الأمان والسلامة للإرهابيين ففي ظل التطور التكنولوجي، أصبح كل ما يحتاجه الإرهابي هو جهاز حاسوب واتصال بشبكة الإنترنت، ومن ثم القيام بأعمال تخريبية وهو آمن في مقره، بنقرات بسيطة على لوحة المفاتيح ودون أن

¹ - مجلة السياسة الدولية، الشوري أحمد ، هل تشكل مواقع التواصل الاجتماعي تهديداً للأمن القومي؟، عدد 2011،

<http://www.siyassa.org.eg/News/15182.aspx>

² - بن احمد الرميح يوسف ، الإرهاب في شبكات التواصل الاجتماعي، تم تصفح الموقع يوم 20 ديسمبر 2017،

/html/redirect.html?updatadirect=www.al-jazirah.com/2015/20150323/ar2.htm192.168.8.1

يترك أثرا. فدون التمكن من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، كان من الصعب لتنظيم "داعش" في هذه المدة الزمنية القصيرة التوسع بضم أقاليم عديدة وتجنيد هذا العدد الكبير من المقاتلين، بالإضافة إلى تجنيد المتخصصين بمجال تكنولوجيا المعلومات ، ومن الجدير بالإشارة أن هذا التنظيم لم يكن أول من استخدم التكنولوجيا الرقمية من التنظيمات الجهادية المتطرفة ، فقد سبقه تنظيم القاعدة في استخدام الإنترنت¹.

رابعاً/ بعض المقترحات لتفعيل الدور الإيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي وتجنب دورها السلبي

يؤدي عدم الوعي للاستخدام الإيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي إلى الوقوع في كثير من المخاطر الأمنية والأخلاقية عبر دخول مستخدمي هذه المواقع في مستنقع من الأفكار الهدامة، الفوضى والإرهاب الفكري والدموي وغيرها من عمليات التواصل التي لا يقبلها المجتمع العربي، وفي هذا الإطار يجب تبني إستراتيجيات فاعلة يمكن من خلالها التصدي لهذا الخطر الذي يهدد أمن المجتمع العربي ويزعزع استقراره.

1- استثمار مواقع التواصل الاجتماعي لتنمية قيم المواطنة بين أفراد المجتمع العربي، كما يجب غرس القيم الدينية والحضارية وذلك من أجل الابتعاد عن العنف، والتطرف وهذه المسؤولية تتحملها كافة أطراف ومؤسسات المجتمع.

2- تصميم برامج توعوية للاستخدام الأمثل والإيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي، وتعميق الوعي بتبعات الاستخدام السلبي على الفرد والمجتمع.

3- تعزيز دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي بين الشباب العربي باعتبارهم فاعلين سياسيا ولهم أدوارهم في الحياة السياسية؛ وهذا سيؤدي بالمقابل إلى نشر مقاربة شبابية تشاركية ديمقراطية والحكم الراشد.

4- ضرورة حجب المواقع الإلكترونية التي تحرض على العنف والفساد، والمواقع التي تدعو لتبني الفكر المتطرف والإرهاب، فهذا الأسلوب يعد من الأساليب المجدية والنافعة فمثلا خلال عام 2014م قامت الحكومة العراقية بحجب مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، يوتوب سكايب وفير، وذلك بسبب تأثير تنظيم "داعش" على الساحة الإلكترونية، لكن أعضاء التنظيم وجدوا لهم مخرجا بتحميل تطبيق آخر مخصص للهواتف الذكية، وقد أعلن "داعش" عن كونه أول تنظيم جهادي يصمم تطبيقا مجانياً يسمح بنشر التغريدات الخاصة به، لكن سرعان ما قام موقع جوجل بحذفه، بالإضافة إلى قيام إدارة تويتر بـ إغلاق العديد من الحسابات التي تدعم "داعش" وتروج له، حتى لو لم يتبناها التنظيم رسمياً.

¹ - محمد أنيس شراذقة تحسين ، دور وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب والتطرف، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة الإرهاب ، يومي 30-31 مارس 2016، ص 4.

5- ضرورة إنشاء مراكز وفرق بحث تكون متخصصة فقط بمتابعة أنشطة الإرهاب المعلوماتية ومحاولة تتبع آثارهم على أمل الوصول إليهم.

6- ضرورة تفعيل آليات التعاون العربي في مجال التدريب الأمني على مكافحة الإرهاب الإلكتروني وتجنيد الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي نظرا لما تتضمنه من خطورة على الأمن القومي العربي.

خاتمة:

وفي الأخير ما يمكن قوله حول هذه الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت المؤثر القوي على الأفراد في العالم العربي، فهي تؤدي دورا في تشكيل الوعي السياسي من خلال تزويد مستخدميها بالمعلومات السياسية، كما تساهم في سرعة الاستجابة للأحداث السياسية؛ وتؤدي دورا في تشكيل الوعي الاجتماعي من خلال إكساب الفرد عادات وسلوكيات اجتماعية صحيحة، إضافة إلى دورها التربوي التثقيفي والتنويري، وكمجال للتواصل والتبادل الثقافي مع مختلف المجتمعات الأخرى؛ لكن في نفس الوقت تعتبر أداة خطيرة تهدد الأمن القومي العربي عند استغلالها من قبل التنظيمات الإرهابية.

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب باللغة العربية

1- جرار، ليلى احمد، الفيسبوك والشباب العربي، عمان، مكتبة الفلاح، 2012.

2- اللقاني، أحمد حسين والجمال، علي، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، القاهرة، عالم الكتب 1996.

المجلات العلمية

1- بن ورقلة، نادية، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، السنة 5، العدد 11، جوان 2013.

2- السلحاح، ملوح، انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، مجلة المنارة، المجلد 20، العدد 1/ب، 2014.

3- الشوري، أحمد، هل تشكل مواقع التواصل الاجتماعي تهديدا للأمن القومي؟، مجلة السياسة الدولية، عدد 2011.

مذكرات الماجستير:

1- خليل، شدان يعقوب ، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، نخصص التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015.

مؤتمرات علمية

1-شراذقة ، تحسين محمد أنيس ، دور وسائل الإعلام في مكافحة الارهاب والتطرف، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة الإرهاب ، يومي 30-31 مارس 2016.

مواقع الانترنت

1-بن احمد الرميح، يوسف ، الإرهاب في شبكات التواصل الاجتماعي، تم تصفح الموقع يوم 20 ديسمبر 2017،
html/redirect.html?updatadirect=www.al-192.168.8.1

2-العقلة، إحسان، أهمية مواقع التواصل الاجتماعي، تم تصفح الموقع يوم 24 ديسمبر 2017،
<http://mawdoo3.com>

3-عدنان ، عماد ، شبكات التواصل الاجتماعي والأسرة العربية: احذر الدواء فيه سم قاتل، تم تصفح الموقع يوم 19- ديسمبر 2017،
<http://www.noonpost.org/content/13559>

<http://democraticac.de/?p=34268>

4-حسان ، أيمن ، دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، تم تصفح الموقع يوم 24 ديسمبر 2017،
<https://www.europarabct.com>

5-فايد، نورا بنداري عبد الحميد ، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد اعضاء التنظيمات الارهابية دراسة حالة داعش،

1-Julian Saada, «révoltes dans le monde arabe : une révolution facebook ? » Raoul Dandurand
Chair (21 avril 2011



انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية

أ. صباح كزيز

أ. سليم بوسكين

جامعة محمد خيضر- بسكرة. جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في مدى امكانية تحقيق الأمن المجتمعي في الدول العربية بالاعتماد على آليات الإصلاح السياسي، باعتباره مقاربة لمعالجة إرث القمع السياسي، وإرساء دعائم الديمقراطية وتحقيق نظام مستقر لحقوق الإنسان، بهدف استعادة التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي، التي بدورها لها انعكاساتها على الاستقرار والأمن في العالم العربي خصوصا في المرحلة الانتقالية. الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، الأمن المجتمعي، المرحلة الانتقالية، دول المنطقة العربية.

Abstract:

This study is mainly concerned with the extent to which social security can be achieved in Arab countries based on the mechanisms of political reform, As an approach to address the legacy of political repression and to establish democracy and achieve a stable human rights system, In order to restore social cohesion and political stability, which in turn have implications for stability and security in the Arab world.

مقدمة:

يعد الأمن المجتمعي وإدارة التنوع إحدى أهم الأهداف المنشودة والمطلوبة من عملية الإصلاح السياسي في الدول العربية، وخاصة تلك التي تشهد مرحلة انتقالية معقدة عقب الحراك الشعبي الذي أطاح بعدد من الأنظمة السياسية، لذا نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أثر عملية الإصلاح السياسي ومعالجة قضايا المرحلة الانتقالية والعملية الدستورية على الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي.

وعليه تبرز أهمية الموضوع في كونه يرتكز أساساً على البحث في الأمن المجتمعي الذي يعد إحدى المتطلبات الرئيسية التي يستلزمها نجاح الإصلاح السياسي في دول المنطقة العربية، باعتبار أن إدارة التنوع المجتمعي من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المرحلة الانتقالية.

من هنا نطرح الإشكالية التالية: كيف انعكست عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

✓ يرتبط نجاح الإصلاحات السياسية في المرحلة الانتقالية بمدى قدرتها على بناء توافق اجتماعي عادل وإدارة التنوع المجتمعي.

على هذا الأساس سوف يتم معالجة الموضوع انطلاقاً من تحليل ثلاثة نقاط رئيسية، وهي:

- 1- مدخل مفاهيمي للدراسة (مفهوم الإصلاح السياسي، مفهوم المرحلة الانتقالية، مفهوم الأمن المجتمعي).
- 2- واقع الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية بدول المنطقة العربية.
- 3- تحديات الأمن المجتمعي في ظل الإصلاحات السياسية بدول الحراك العربي.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للدراسة (مفهوم الإصلاح السياسي، مفهوم المرحلة الانتقالية، مفهوم الأمن المجتمعي)

أولاً: مفهوم الإصلاح السياسي

يعرف مفهوم الإصلاح السياسي، حسب قاموس وبستر للمصطلحات السياسية، بأنه يعني تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، كما عرفته الموسوعة السياسية بأنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، أي دون المساس بأسسها. وعليه، فإن مفهوم الإصلاح السياسي يختلف كلياً وجذرياً عن معنى الثورة، فالأول يستهدف التغيير المتدرج والجزئي للنظام السياسي والبنية الاجتماعية، بينما الثورة تستهدف التغيير الكلي لكافة النظم والأنساق وعلى رأسها النظام السياسي، وبشكل

دراماتيكي وجذري.¹ فقد تعتبر الثورة أن الإصلاح غير ممكن في إطار النظام القائم، ولا بد من تغير النظام بالكامل وإقامة نظام جديد يقوم على أسس جديدة.²

ومن أبرز المظاهر الأساسية التي يتمتع بها النظام السياسي، الذي يمارس وظيفة الإصلاح باستمرار، الاحتكام إلى القانون وسيادته وتمتعه بالشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل الاجتماعي وفعالية الأجهزة الحكومية والإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة، وتمتعه بحسن التخطيط والرؤية الاستراتيجية للسياسات الداخلية والخارجية. لكن الإصلاح قد يكون تمويها وتضليلا للحفاظ على الحكم كما هو الحال في بعض الدول العربية التي يكون فيها الإصلاح لامتنعاص الغضب الجماهيري، ولا يطال إلا مؤسسات هامشية خارج صنع القرار أو يكون خطابيا لتمير أزمة،³ وفي هذا السياق يعتبر الدكتور خالد السيفي هذا النوع من الإصلاح السياسي: "بأنه كالطلاء الخارجي على الصدا، قد يحقق بعض الاحترام ويُعطي بعض الاطمئنان لكن يبقى الكل فيه مخادعا مراوغا ... والمؤسسة الحاكمة لا تفهم المواطن ولا تلي احتياجاته، والمواطن مشغول بفك الرموز والمعادلات للتغيير الموعود.⁴

ثانيا: مفهوم المرحلة الانتقالية

الانتقال في اللغة من التنقل ويعني قطع مسافة من موقع الى آخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى مرحلة أخرى مغايرة في طبيعتها، أما المرحلة الانتقالية أو الفترات الانتقالية في حياة الشعوب والدول تعتبر حلا وقتيا الغرض منه تأمين الانتقال من إطار ساسي ودستوري سابق إلى إطار سياسي جديد. فهو ليس فقط مرور من وضع إلى وضع مغاير بقدر ما هو مرور من وضع سائد وموجود إلى وضع مطلوب ومنشود. والمرحلة الانتقالية تنشأ ضرورة عن الثورة، ففي بنية الثورة يوجد حتما وضع انتقالي لأنه في كل ثورة هناك خطوتين تتمثل الأولى في هدم النظام السابق للثورة وتتمثل الخطوة الثانية في بناء وتشيد نظام جديد يشمل كافة متطلبات الحياة (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية) ولا يقتصر على الجانب الدستوري فقط.⁵

تعد المراحل الانتقالية للثورات من أكثر المراحل التاريخية صعوبة وخطورة على الدولة والمجتمع، فهي تتسم بعدة سمات من شأنها أن تؤدي لانتشار الفوضى وانفجار صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية،

¹- محمد عبد الغفور الشيوخ، تأثير الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية في المملكة العربية السعودية (2011-2013)، "مذكرة ماجستير في العلوم السياسية"، (قسم القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي، ليبيا، 2013)، ص 22.

²- عزمي بشارة، "في الثورة وللثورة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2011، ص 27.

³- المرجع نفسه، ص 26.

⁴- خالد السيفي، "الجدور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد"، 15/03/2017، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://ksroot.blogspot.com/2011/04/blog-post.html>

⁵- منعم برهومي، المؤسسات السياسية الانتقالية التونسية، تونس: مجمع الاطرش للكتاب المختص، 2014، ص 15-16.

والتغيير في أنماط التحالفات السياسية، وتصاعد المطالب الفئوية بصورة كبيرة، فضلا عن حدوث فجوة بين الأهداف المنشودة والمتوقعة من ناحية و الممارسة الواقعية الممارسة من ناحية أخرى.

و بالعودة للمرحلة الانتقالية في دول الحراك العربي، نلاحظ أنه عند بداية الحراك بشكل متتابع في تونس، مصر، ليبيا واليمن.. إلخ ، كان الهدف الرئيسي له، أيا كانت الشعارات التي حملها، هو إسقاط النظم الاستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلا وبأساليب مختلفة، وبالفعل تم من إسقاط أربعة من تلك النظم، لتدخل بعدها هذه الدول مراحل جديدة تم الاعتياد على وصفها بـ"الانتقالية"، التي يفترض أن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة النظم الجديدة على أسس مختلفة تحقق أهداف الحراك في "جمهوريات أفضل"، فالانتقالية هي تلك المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تحديد نتائج الحراك، وبالتالي يمكن التنبؤ بالنتائج الإيجابية أو السلبية له من خلال هذه المرحلة الانتقالية والقوى التي تتصارع فيما بينها، والنظر فيما إن كانت قوى الأنظمة السابقة لم تستسلم بعد وما زالت موجودة في الساحة، وأيضا مواقف القوى الفاعلة التي كانت وراء الحراك. فهي مرحلة طبيعية وحتمية في أي تحول ديمقراطي وغالبا ما تكون مرحلة ضبابية لأن رؤوس النظام سقطت ولكن النظام نفسه بمؤسساته واصحاب المصالح المرتبطين به لم يسقطوا بل مازالوا يقاوموا ويحاولوا العودة من خلال طرق التفافيه، فيظهر ما يسمى " الثورة المضادة" والمحاولات لا إسقاط هيبة الأمن واضعاف سلطة الدولة.¹

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية بعد الحراك فإنها تميزت بجملة من التحديات يمكن تلخيصها في الآتي:²

1. تستغرق المراحل الانتقالية فترات طويلة بفعل بطء أو ارتباك الخطوات المتخذة أو سيطرة الصراعات على في مرحلة ما بعد الحراك؛
2. ظهور العديد من الاشكاليات المعقدة لا يبدو حلها سهلا أبدا كصياغة الدساتير بين القوى الاسلامية والمدنية وأوضاع الجيش فيما بعد الحراك وشكل الاقتصاد، ونوعية التحالفات الخارجية للدول في المرحلة الانتقالية؛
3. العجز الانتقالي بفعل التحديات التي تركها النظام السابق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واداريا على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الحراك مما يثير فكرة العجز الانتقالي.
4. رفض الخضوع لأي سلطة أو الامتناع عن الاستجابة لنداءات السلطة بتسليم الاسلحة، فضلا عن حدوث مصادمات بين المليشيات مما دفع إلى انزلاق البلاد في حرب أهلية كما حدث في ليبيا واليمن.³

¹- صباح كزيز، " دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010- 2014"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص ص 102.

²- المرجع نفسه، ص ص 102- 103.

³- أبو بكر الدسوقي، " الثورات العربية: لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 188، المجلد 47، افريل 2012، ص 50.

ثالثاً: مفهوم الأمن المجتمعي

يعتبر الأمن المجتمعي من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يتجاوز الصراع التقليدي الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة إلى اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة¹.

ويرى (باري بوزان) أن المأزق الأمني يدور حول (الهوية-Identity) أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي)²، فعندما تشعر مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم ويشتت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها.

إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاد موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية. ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات الإثنية. ويُكْرَس ذلك أكثر بانتهاب احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة التُّعرات الإثنية في المجتمع. ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن.

المحور الثاني: واقع الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية بدول المنطقة العربية

تلعب طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها دورا محوريا في تحديد نجاح أو فشل الحراك في تحقيق أهدافها، فقد يؤدي غياب الرؤية الواضحة والمتفق عليها إلى التخبط والفشل، كما قد تنجح قوة سياسية أو مجتمعية، أو تحالف بين عدد منها، في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو المطلوبة.

بعد الحراك أو الانتفاضة الجماهيرية أو النخبوية ضد الأنظمة الحاكمة تتوج في الغالب المرحلة الانتقالية بالإصلاحات، فالإصلاح لا بد أن يقود إلى عملية تغيير إذا كان جديا، فهو تغيير في تصوّرات وممارسات النظام

press de sciences po, 2006 , pp 481- 482.: Darrio Battistella, *Théories des relation internationales*, 2-ed, Paris-1

International studies: Great Britain, vol.22, n-1, Jan , "Identity and security: Buzan and the Copenhagen school,"²- Bill McSweeney

1996.p83.

السياسي والاجتماعي والمؤسسات المرتبطة بهما نحو الأفضل، وكذلك محاربة مظاهر الفساد والضعف والخلل فيهما، من خلال مختلف الوسائل السلمية المؤثرة، كإسداء النصيحة وتقديم الاقتراحات والمشورة وكشف مظاهر الخلل، والمشاركة الإيجابية في الوزارة والبرلمان، وإقامة الأحزاب الحرة، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها، وممارسة المزيد من التحفيز والضغط للدفع باتجاه الإصلاحات السياسية¹. غير أنه عند تتبع الإصلاحات في المنطقة العربية في المرحلة الانتقالية يمكن القول أنها تتمحور في نقطتين:

أولاً: الإصلاحات الدستورية:

انطلاقاً من الإدراك بأن الإصلاح الدستوري هو عملية أساسية في الفترة الانتقالية، إذ يكون التأطير الفعلي للدولة خلالها في طور التشكيل، حيث شكلت مبادرات الإصلاحات الدستورية في الدول العربية التي جرى العمل عليها بين أعوام 2012-2014، ورغم أن مصر وتونس حاولتا اجتياز هذا الاستحقاق، غير أنه شهد عرقلة في دول أخرى كليبيا التي لم تستكمل هذا الاستحقاق بسبب ظروف الفوضى واضطراب المرحلة الانتقالية.

فقد أقر الدستور الجديد في مصر في منتصف يناير 2014 بعد استفتاء شعبي شارك فيه 20.5 مليون ناخب بنسبة (38.6%) وجاءت موافقة المصريين بنسبة (98.1%) من إجمالي المشاركين في التصويت. وفي الشهر ذاته، شهدت تونس المصادقة على دستور الجمهورية الثانية بعد طرحه للتصويت بالمجلس الوطني التأسيسي (البرلمان)، حيث جاءت المصادقة على الدستور بعد موافقة مائتي نائب واعتراض 12 وتحفظ أربعة نواب من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وتم اعتماده رسمياً في 27 يناير/كانون الثاني 2014.²

وعلى الرغم أن هذه الدساتير أكدت على سيادة الشعب والتداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة والنزيهة وعلى عدد من الحريات والحقوق، فإن المعضلة الأساسية التي تواجه دول الحراك العربي هي تحويل تلك الدساتير إلى مدخلات حقيقية لتطوير العمل الديمقراطي والحقوق، لاسيما أن العديد من الدول العربية عرفت قبل الحراك دساتير تحوي حقوق وحريات عديدة لم تكن تصل لأرض الواقع.³

¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 26.

² - مروة نظير، "معضلة التفعيل: الدلالات السياسية للمسار الدستوري في دول الربيع العربي"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2017/04/20، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=618>

- المرجع نفسه.³

ثانياً: تقديم مشروع العدالة الانتقالية كآلية تهدف إلى ترسيخ مبدأ المساءلة والمحاسبة

في إطار الإصلاحات السياسية ومشروعات القوانين الصادرة بعد الحراك في دول العربية، قامت هذه الأخيرة بتبني مشاريع قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية؛ على غرار مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية بتونس، والذي عرف العدالة الانتقالية بأنها: "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم التكرار، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام حكم ديمقراطي يسهم في تكريس منظومة حقوق الانسان.

بالرغم من أن كل من دول الحراك العربي (تونس و مصر و ليبيا واليمن) دخلت مسارات مختلفة للعدالة الانتقالية، غير أن تجربة تونس تعد الأكثر وضوحاً ونجاحاً حتى الآن، فاليمين وليبيا يشكل التحدي الأمني وعدم التوافقات السياسية والوضع المتسم بالفوضى وعدم الاستقرار وغياب المؤسسات وانفلات الأمن، العامل الأهم الذي يعيق تطبيق آليات العدالة الانتقالية.

ولأن مسألة العدالة الانتقالية ليست مجرد شعار فرضته أجواء الحراك، بقدر ما هي مدخل سياسي لإعادة هيكلة الحياة العامة، وذلك من خلال بناء استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية يجب أن تكون هناك بعض العناصر الأساسية، أهمها:¹

أولاً- لجان الحقيقة: بغرض الكشف عن الحقيقة؛ وذلك لعدة أسباب أهمها مساعدة الوعي المجتمعي للوصول إلى حقيقة ما جرى من انتهاكات ومنع حدوثها في المستقبل والعمل على التوثيق لمرحلة مهمة في تاريخ المجتمع حتى يمنع تزويرها أو إعادة كتابتها.

ثانيا- المحاكمات: ضرورة إجراء محاكمات عادلة ضمن إطار القانون، فهذه المحاكمات ضرورية ليس فقط عندما يتعلق الأمر بانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، ولكن أيضاً من أجل تعزيز مبادئ المراقبة والمحاسبة والمساءلة في مرحلة يستعد المجتمع فيها لكشف الحقيقة والبدء بمرحلة بناء بأسس جديدة.

ثالثاً- التعويض: وهذا يستلزم التعويض المادي والمعنوي، إذ على السلطة الجديدة توفير الفرص اللازمة لتعويض الضحايا وعائلاتهم كل حسب حالته. ولا يقل التعويض المعنوي أهمية عن المادي حيث يأتي بأشكال عدة من ضمنها إعادة التأهيل النفسي والاعتراف بما جرى في الماضي وتوثيقه.

رابعاً- الإصلاح المؤسسي: عندما يمارس نظام حكم القمع باتجاه معارضيته ويرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فعادة ما تكون مؤسسات الدولة متورطة بشكل أو بآخر، إذ أن الدولة مطالبة بإعادة هيكلة الأجهزة

¹- أبي بكر بلقايد، "العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجاً)"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 2017/04/12، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla>

الأمنية والإصلاح المؤسسي، فالمطلوب هنا هو تغيير بنيوي في جهاز الدولة وذلك حتى تمنع تكرار مثل هذه الممارسات في المستقبل.

بالعودة لتجربة تونس باعتبارها من بين أكثر الدول العربية تقدماً بصفة عامة في إجراءات العدالة الانتقالية¹، إذ تم إسناد ملف حقوق الإنسان إلى وزارة مختصة، هي "وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية". كما تضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة بعد الثورة موضوع "العدالة الانتقالية" كأحد الأولويات الأربع في عملها، وأنشئت آلية خاصة لتعويض الضحايا وتأهيلهم، تمثلت في "صندوق شهداء وجرحى الثورة وضحايا الاستبداد. ووفقاً للمرسوم رقم 97 لسنة 2011، تم تشكيل لجنة شهداء الثورة ومصائبها، تضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني، ورئاسة الحكومة، والمجلس الوطني التأسيسي، وتم إنشاء لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، وكل ذلك تزامن مع ما تم إجراؤه من محاكمات جنائية لرموز النظام السابق².

وبعد الحوار الوطني ومراعاة للمعايير الدولية للعدالة الانتقالية، تمت صياغة مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية في أواخر شهر أكتوبر 2012 من قبل اللجنة الفنية للإشراف على الحوار الوطني غير أن المصادقة عليه تأخرت حتى 14 ديسمبر 2013، هذا القانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، قد مثل رؤية متكاملة لمسار العدالة الانتقالية بحيث تضمن 70 فصلاً موزعة على عنوانين كبيرين، خصص الأول لتعريف العدالة الانتقالية وضبط مجالاتها وخصص الثاني لهيئة الحقيقة والكرامة؛ وهي الهيئة الموكلة لها الإشراف على مسار العدالة الانتقالية حيث أشار القانون إلى أنها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. والهيئة مطالبة بإعداد تقارير سنوية توثق فيها الحقائق التي توصلت إليها وتحديد المسؤوليات والأسباب التي أدت إلى الانتهاكات من الفترة الممتدة من 1955 إلى حين صدور القانون، أي ديسمبر 2013.

غير أن هذا القانون قد شابته العديد من النقائص والهبوات التي ستؤثر حتماً على التطبيق في الواقع على غرار استخدام المفاهيم الواسعة وبدون تحديد دقيق لها، وكذا غياب الوضوح في معايير الاختيار والترشيح لقضاة الدوائر القضائية المتخصصة، مع ذلك يمكن القول أن صدور قانون العدالة الانتقالية يعتبر في حد ذاته حدثاً مهماً في المسار الانتقالي لتونس، بالرغم من أن النتائج المرجوة منه لن تظهر إلا عن طريق تفعيله بصفة جيدة ما تستوجب يقظة المجتمع المدني ومتابعته لها بكل دقة³.

¹- انظر: قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

- أبي بكر بلقايد، "العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجاً)"، مرجع سابق.²

³- وحيد الفرشيشي وآخرون، العدالة الانتقالية في تونس، وصدر القانون!، تونس: الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية ومركز الكواكي للتحولات الديمقراطية، 2014، ص ص 181-199.

المحور الثالث: تحديات الأمن المجتمعي في ظل الإصلاحات السياسية بدول الحراك العربي

عند الحديث عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي هي جوهر العملية السياسية، فقد تخطت الشعوب العربية حاجز الخوف من السلطة، بل غير الخوف مساره لينتقل في كثير من الأحيان من المحكوم إلى الحاكم وقد يؤسس هذا التطور لعملية التحول الديمقراطي لأن خوف الحاكم وقلقه من المحكوم هو جزء أساسي من المحاسبة والمسألة التي لا يمكن أن يقوم نظام ديمقراطي دونها؛ وعلى الرغم من الضغوط الشعبية باتجاه طي صفحة الماضي، ومحاسبة المسؤولين عن جرائم النظم السابقة؛ إلا أن الانقسامات السياسية المحتمة تحول دون التوافق نجاح الإصلاحات السياسية وتحقيق الأمن المجتمعي، ونتج عن ذلك العديد من الإشكالات والتحديات تمثلت بالأساس في:

1- إشكالية إدارة التنوع المجتمعي في المرحلة الانتقالية:

جوهر هذه الأزمة أن الدولة عجزت عن أن تفرض نفسها باعتبارها موضع الولاء الأكبر الجامع للفرد والمجتمع، وعجزت عن أن تكرر مفهوم المواطنة الجامعة والولاء الوطني الجامع في مواجهة الولاءات والانتماءات الفرعية، الأمر الذي أدى اهتزاز مفهوم الولاء الوطني ما أدى إلى انكشاف مفهوم الدولة وصعود منطق القبيلة بعد احتدام التوتر الطائفي وتزايد النزعات الانفصالية¹ كما هو الحال في اليمن وليبيا.

2- أزمة الثقة الاجتماعية في مؤسسات الدولة: حيث يعاني عدد كبير من الشعوب العربية الإحباط من الحكومة بسبب اتساع رقعة الفساد وتردي الخدمات الأساسية وتدهور الأمن، وزيادة البطالة، فجوهر هذه الأزمة التعثر الواضح لمسار التحول الديمقراطي وعدم التمكن من تحقيق الحكم الراشد الذي يساعد على بناء الهوية الواحدة من خلال محاربة ورفض الإقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي وكل المظاهر التي تؤدي إلى الانفصام السياسي بين المجتمع و النظام السياسي، خصوصا في ظل تراجع الثقة في المؤسسات القضائية ومنظومة القوانين الحاكمة للعدالة، وذلك بالتوازي مع افتقاد مؤسسات إنفاذ القانون القدرة على تطبيق ما يتم التوصل إليه من أحكام قضائية في ظل انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار الميليشيات المسلحة، بما يقوض من فاعلية الإجراءات القانونية² ما أدى إلى الحديث عن العجز الانتقالي بفعل التحديات التي تركها النظام السابق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واداريا على نحو تتحول معه الى عقبات هيكلية أمام الحراك مما يثير فكرة العجز الانتقالي³.

¹ صباح كزيب ، سليم بوسكين ، "أزمة الاندماج الوطني وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا: دراسة مقارنة بين جمهورية جنوب إفريقيا ومالي" ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني "تأثير التعددية الاثنية و أزمات الهوية على بناء و استقرار الدولة في إفريقيا" ، (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1، يومي 9-10 ماي 2017).

² محمد عبد الله بونس ، استحقاق مؤجل: إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية في الدول العربية ، 2014/04/20 ، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://adenghad.albdr-host.com/news/72261/#.Vmgp1159fIU>

³ صباح كزيب ، دور السياسية الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014 ، مرجع سابق ، ص 102.

3- مظاهر الاقصاء والتمهيش السياسي والاقتصادي وتأثيرها السلم والأمن المجتمعي:

تتجلى هذه الأزمة في الدول العربية في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم، لأن المشاركة السياسية تعد أهم مقومات التنمية السياسية، فتغييب المواطنين عن تسيير الشؤون العامة للبلاد يؤدي إلى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الانتخابات، وعدم الاهتمام بالمسائل العامة وعدم الانخراط في الأحزاب السياسية بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية ولا يعبر عن رأيه بحرية.

إذ ينتج عن التهميش الاقتصادي وغياب العدالة التوزيعية إحباطات قد يؤدي إلى سلوكيات عنيفة، حيث تدور أزمة التوزيع حول الاختلال الحاصل في توزيع نسب الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده، وهي عادة تبرز حين يستأثر عدد قليل من الأفراد بثروات وعوائد المجتمع وخيراته، وتُحرم الغالبية العظمى منها، فعجز الحكومات عن إشباع وكفاية الرغبات والاحتياجات الأساسية للمواطنين (من سكن وتعليم وعمل وحرية) قد يتسبب في تهديد كيان الدولة ذاته في هذه الدول.

4- إشكالية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:

للعدالة الانتقالية أهمية بالغة لا يمكن إنكارها في مختلف التجارب الدولية في المراحل الانتقالية، غير أن مشروع العدالة الانتقالية في بلدان الحراك العربي عرف الفشل الذي كانت له تأثيرات سلبية على الأمن المجتمعي واضحة (باستثناء الحالة التونسية التي حققت نجاح نسبي) وتتجلى من مظاهر فشل مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة من خلال:

- ✓ الإشكاليات الإجرائية وغموض العلاقة بين قانون الحصانة والعدالة الانتقالية: أساس هذه الإشكاليات الإجرائية أن دول الحراك العربي لا تمتلك بنى قانونية وأدساق ثقافية تتيح اجتياز المراحل الانتقالية للحراك بسلاسة وبأقل تكلفة ممكنة، وهنا على خلاف تجارب دول أوروبا الشرقية وإسبانيا حيث كان هناك رصيد ثقافي وقانوني سابق أتاح لهذه المجتمعات سرعة تجاوز المرحلة الانتقالية¹.
 - ✓ استمرار تهديد التماسك الجغرافي و الوحدة الوطنية التي تدعم فيما بعد الولاء الوطني الجامع ، إضافة لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وغياب المساعي الجادة لوقف هذه الانتهاكات والكشف على مرتكبيها ومحاسبتهم.
 - ✓ عدم التمكن من تحقيق الحكم الراشد الذي يساعد على بناء الهوية الواحدة من خلال محاربة و رفض الإقصاء و التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- لذلك يمكن القول أن نجاح منظومات العدالة الانتقالية في الدول العربية مرتبط بتجاوز التحديات المعقدة التي تعترض تطبيقها، في ظل عدم تهيئة المناخ السياسي والقانوني لإنجاز هذا الاستحقاق، بسبب تصاعد حدة الاستقطاب السياسي والصراعات الإثنية والنزعات الانفصالية.

1- سليمان المنعم، "العدالة الانتقالية: مناقشات"، المستقبل العربي، العدد 413، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2013، ص 158.

الخاتمة :

بعد معالجتنا للموضوع، يمكن التأكيد على أهمية الإصلاحات السياسية الجادة التي تستجيب للمطالب الشعبية ودورها في تحقيق و المحافظة على الأمن المجتمعي، كمقاربة لإعادة تنظيم التفاعلات والسلوكيات في المرحلة الانتقالية، وفق مبادئ ثقافية قيمة جديدة تتماشى وطبيعة مطالب هذه المرحلة والمعطيات السياسية والاجتماعية الجديدة. غير أن هذه الأهمية للإصلاحات السياسية تبقى في حاجة إلى توفر شروط ضرورية على رأسها القدرة على بناء توافق اجتماعي عادل و حقيقي تلتزم به كل الأطراف بما فيها فواعل المرحلة السابقة تفاديا لأي اضطرابات وانحراف مسارها، وبذلك فإن عملية الإصلاحات السياسية تنعكس على عمليات بناء الدولة في المرحلة الانتقالية وعلى احتمالات التعايش المجتمعي والسياسي، وبالعودة للإصلاحات السياسية العربية بعد الحراك فإنها عرفت جملة من التحديات انعكست على الأمن المجتمعي تمثلت في:

- ✓ التحدي الأساسي الذي تواجهه دول الحراك العربي في المرحلة الانتقالية هو تحويل الإصلاحات السياسية التي أقرتها الدساتير إلى مدخلات حقيقية لتطوير العمل الديمقراطي والحقوق وإدارة التنوع المجتمعي، خاصة أن غالبية الدول العربية شهدت قبل الحراك عدة إصلاحات سياسة ودساتير قننت العديد من الحقوق والحريات لكنها لم تدخل حيز الممارسة الواقعية.
- ✓ على الرغم أن الحراك أحدث جملة من التغيرات الأساسية تتعلق بتقوية المجتمع في مواجهة الدولة الذي يمكن أن يفتح الطريق أمام تفعيل تلك الدساتير، غير أن هناك أزمة ثقة بين الحاكم والمحكومين ما يفسر استمرار الاضطرابات والفوضى وعدم الاستقرار في بعض دول الحراك العربي كليبيا واليمن، وبالتالي استمرار المرحلة الانتقالية بفعل بطء أو ارتباك الخطوات المتخذة أو سيطرة الصراعات السياسية والطائفية أو المسلحة في مرحلة ما بعد الحراك.
- ✓ الصراعات السياسية والطائفية تبدو أعنف وأكثر عمقا وجذرية مما كان متصورا، فالقضية تجاوزت إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم إلى صراعات علي السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، حيث تسعى كافة القوى السياسية إلى إثبات وجودها، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية بل من خلال الحشد وأعمال العنف والثورة المضادة على وذلك حساب التعايش والأمن المجتمعي.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية

أولا: فئة الكتب

- 1- برهومي، منعم، المؤسسات السياسية الانتقالية التونسية، تونس: مجمع الاطرش للكتاب المختص ..2014.

2- الفرشيشي، وحيد وآخرون، العدالة الانتقالية في تونس، وصدر القانون!، تونس: الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية ومركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، 2014.

ثانيا: فئة الدوريات والمنشورات

1- بشارة، عزمي، "في الثورة وللقابلية للثورة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2011.
2- الدسوقي، أبو بكر، "الثورات العربية: لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 188، المجلد 47، افريل 2012.

3- كزيز، صباح، مدوخ، نجاه، العدالة الانتقالية في اليمن : بين المفهوم وتحديات التطبيق، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، لبنان: مركز جيل للبحث العلمي، العدد 10، يناير 2017.

ثالثا: فئة المذكرات والرسائل الجامعية

1- الشيخ، محمّد عبد الغفور، تأثير الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية في المملكة العربية السعودية (2011-2013)، "مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (قسم القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي، ليبيا، 2013).

2- كزيز، صباح، "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).

رابعا: فئة الملتقيات العلمية:

1. كزيز، صباح، بوسكين، سليم، "أزمة الاندماج الوطني وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا: دراسة مقارنة بين جمهورية جنوب إفريقيا ومالي"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني "تأثير التعددية الاثنية و أزمات الهوية على بناء و استقرار الدولة في افريقيا ، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، يومي 9-10 ماي 2017).

خامسا: فئة مقالات الانترنت

1. بلقايد، أبي بكر، "العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 2015/04/12، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla>

2. السيفي، خالد، "الجدور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد"، 2017/03/15، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://ksroot.blogspot.com/2011/04/blog-post.html>

3. عبد الله يونس، محمد، استحقاق مؤجل: إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية في الدول العربية،
2017/04/02، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://adenghad.albdr-host.com/news/72261/#.Vm9p1159fIU>

4. نظير، مروة، "معضلة التفعيل: الدلالات السياسية للمسار الدستوري في دول الربيع العربي"،
المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2017/04/20، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=618>

1- المراجع باللغة الأجنبية

1- Les livres :

1. Battistella, Dario, Théories Des Relation Internationales, 2-Ed, Paris : Presse De Sciences Politique, 2006 .

2- Les Périodiques :

2. Mcsweeny, Bill , "Identity And Security: Buzan And The Copenhagen School", International Studies: Great Britain, Vol: 22, N° 01, Jan 1996.

الحركات الإسلامية في المغرب والمشاركة السياسية:

جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية نموذجا

The Islamic Movements and Political Participation in Morocco: Case Study of the Justice and Benevolence Movement and the Justice and Development Party

نادية لهديلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة سكايا

Abstract:

Since the Arab uprising, the issue of Islamic movements and political participation has been of contentious debate. This period has allowed political parties with Islamic ideology to rise into power. This paper aims to approach the reasons why do some Islamic movements decide to enter party politics, and become actively involved in the political field, while others do not? The article has selected two Islamic movements in Morocco: The Justice and Benevolence Movement (JBM), and the Justice and Development Party (JDP). The JBM deliberately avoided party politics and limited its engagement to unpolitical activities, while the JDP, shifted from the religious circle to the political one, entered party politics, and won the legislative elections. The paper is based on qualitative material, and argues that the ability of Islamic movements to translate their intellectual project into a functional process i.e. representative institutions, constitutes a factor of influence in the political scene.

Keywords: Islamic Movements, Justice and Benevolence Movement, Justice and Development Party, Arab Spring, Political Participation.

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الحركات الإسلامية في المغرب ومسألة المشاركة السياسية. تدرس هذه الورقة حالي جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية، والفترة الزمنية التي تركز عليها هي فترة الحراك العربي أو ما يعرف اصطلاحاً بالربيع العربي. هذه الفترة خولت لأحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية من الصعود إلى سدة الحكم. شهد المغرب بدوره حراكاً شعبياً. تمثلت الإثبات في مطالبات شعبية بالإصلاحات، وليس باسقاط النظام. سيطر حزب العدالة والتنمية على المشهد السياسي، وانتصر على خصومه في المعارضة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2011 و 2016. خلفاً للحزب، تبنت حركة العدل والإحسان موقفاً واضحاً من المشاركة السياسية في المغرب، فهي ترفض الخوض في التجربة السياسية في غياب أرضية صالحة للعمل السياسي النزيه، ولعدم رغبتها الخضوع للخطوط الحمراء أو تقديم تنازلات. تبحث هذه الورقة فرضية مفادها أن قدرة الحركات الإسلامية على ترجمة مشروعها الفكري إلى عملي متمثل في مؤسسات سياسية وقاعدة حزبية فاعلة، ودخولها العمل السياسي برهاناته وتقلباته، من أبرز عوامل إنتشارها. للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي لدراسة حالي جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية في المغرب.

الكلمات المفتاحية: الحركات الإسلامية، جماعة العدل والإحسان، حزب العدالة والتنمية، الربيع العربي، المشاركة السياسية.

مقدمة:

تعد مسألة المشاركة السياسية لدى الحركات الإسلامية من المواضيع التي احتلت أهمية بارزة خلال فترة الربيع العربي. شهدت هذه المرحلة صعود أحزاب سياسية بمرجعية إسلامية إلى السلطة في المغرب، اطلعت الحركات الإسلامية كأدوات بدور المقاومة للمستعمر والدفاع عن القضية الوطنية. خلال فترة الاستعمار الفرنسي للبلاد وبحكم متطلبات المرحلة وأولوياتها، كانت الحركات الإسلامية تتطلع بدور المقاومة والدفاع عن القضية الوطنية سواء عبر المناشط المتاحة أو عبر بث الحماسة في نفوس المغاربة. ولما تحقق مطلب الاستقلال سنة 1956، انقسمت الحركات الإسلامية في علاقتها مع الأنظمة الحاكمة بين مؤيد ومعارض للمشاركة في السلطة والانسحاق في العمل المدني. وعلى الرغم من هذه الاختلافات بينها أزمعت الحركات الإسلامية على مرجعيتها الإسلامية وعلى سعيها نحو تحقيق الإصلاح المجتمعي.

إن قدرة الحركات الإسلامية على ترجمة مشروعها الفكري إلى عملي متمثل في مؤسسات سياسية وقاعدة حزبية فاعلة، ودخولها العمل السياسي برهاناته وتقلباته، كان من أبرز عوامل إنتشارها.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، من خلال تناولها مسألة الحركات الإسلامية في المغرب ومسألة المشاركة السياسية. فهذا الموضوع يرتبط كذلك بمواضيع أساسية أخرى مثل الإسلام السياسي، الإسلام الراديكالي والإسلام المعتدل، ومسألة الفصل بين الدعوي والسياسي لدى الحركات الإسلامية. للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي لدراسة حالي جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية في المغرب.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، وهي:

المبحث الأول: التعريف بالحركات الإسلامية.

المبحث الثاني: جماعة العدل والإحسان. ويتطرق هذا المبحث إلى التعريف بالجماعة ومراحل تطورها، بنيتها الفكرية، آليات عمل الجماعة، مسألة المشاركة السياسية، قرار انسحاب الجماعة من حركة 20 فبراير، والسيناريوهات المرتقبة للجماعة.

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية. ويتطرق هذا المبحث إلى التعريف بالحزب، بنيته الفكرية، مساره السياسي، ومقومات الحزب في العمل السياسي.

أولاً: تعريف الحركات الإسلامية

يصف الكاتب عبد الوهاب الأفندي الحركات الإسلامية بأنها حركات تؤمن بشمولية الإسلام في نواحي الحياة الدنيوية، وحركات حديثة نشأت نتيجة لرهانات الحداثة، وبالتالي فهذه الخاصية تدحض فكرة أن الحركات الإسلامية معادية للحداثة لأنه تم احتواء هذه الحركات داخل الإطار العلماني.

كما تعد هذه الحركات إحدى أبرز قوات المعارضة في العالم العربي، فنشأتها وتطورها كان بفعل عوامل داخلية وخارجية من ذلك شكل انهيار الخلافة الإسلامية سنة 1924 عامل بارز في التمهيد لتشكيل حركات ذي مرجعية إسلامية، بينما تمثل العامل الخارجي في السيطرة الغربية الاستعمارية للدول العربية والإسلامية، والتي خلفت تبعية وأزمة قيم وانحراف المجتمعات المسلمة عن القيم الدينية، وبرز مفاهيم حديثة كمفهوم الدولة القطرية ذات الحدود الجغرافية كما مهدت لمفاهيم اقتصادية وسياسية كالليبرالية والرأسمالية والديمقراطية والعلمانية وغيرها من المفاهيم الدخيلة على المجتمعات الإسلامية والعربية. من جانب آخر، هناك من يرى أن المفاهيم التي تروج لها الحركات الإسلامية مثل مفهوم الدولة الإسلامية، الأحزاب والتنظيمات هي مفاهيم مستحدثة ومبتدعة.

دخلت الدول الحديثة في صراع من أجل اكتساب الشرعية، كما اصطدمت مع الحركات في الجانبين النظري والعملي لمفاهيم مدنية للدولة الحديثة. خلف هذا الصراع مواقف متباينة حول العمل السياسي، فمن الحركات الإسلامية من يؤيد ويدعو إلى الانخراط في العمل السياسي مثل حركة الإخوان المسلمين في

مصر، ومن ينتقد ويرفض العمل السياسي كما هو حال الحركة الإسلامية في باكستان. من جانب آخر، أثر الواقع السياسي والسوسيو إقتصادي على القراءات الإيديولوجية للحركات الإسلامية، واقتراح وسائل تتماشى ومتغيرات الواقع الراهن، وقد أشار الألفندي إلى وجود خلل في البنية الفكرية والتنظيمية لهذه الحركات، وقد استدل في ذلك على حركة الإخوان المسلمين التي لم تنجح في تأسيس الدولة الإسلامية كما نظروا لها. رغم هذا، ظل الاهتمام الأبرز لهذه الحركات هو أحداث تغيير جذري في المجتمع، الإصلاح، استعادة مجد الأمة ومحاربة الهيمنة الغربية والتبعية.

ثانيا: جماعة العدل والإحسان

تعد جماعة العدل والإحسان من أكبر الحركات الإسلامية في المغرب وأبرزها تأثيرا، ويرجع تأسيسها إلى الشيخ عبد السلام ياسين، كما تجمع الحركة الدعوية بين البعد الصوفي والسلف، وتتبنى المنهج التربوي في الدعوة لبناء المجتمع. تظهر نفحات الصوفية في كتب الأب الروحي للحركة التي روجت لتصور تربوي قائم على الصحبة والجماعة والذكر.

عرفت الجماعة عند تأسيسها بأسرة الجماعة، أطلق عليها بعد ذلك جمعية الجماعة، وبعدها تمت تسميتها بجماعة العدل والإحسان، واستلهمت الجماعة تسميتها من الآية القرآنية: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون."²

يرى الباحث التركي، محمد زاهد جول، أن جماعة العدل والإحسان على أنها أحد حركات العمل الإسلامي الحديث في المغرب، وأهم مدارس التغيير والتجديد في المغرب وفي المجتمع العربي والعالم الإسلامي عامة. تميزت عن غيرها من الحركات والجماعات الإسلامية باعتمادها على بيان مناهج التغيير والتأصيلي في القرآن الكريم والمنهاج النبوي العظيم، وإعطاء أجوبة شافية لأسئلة العصر مثل الحداثة والغزو الغربي للمجتمعات الإسلامية.³ كما يمتاز تنظيم جماعة العدل والإحسان بالتأصيل الديني والفهمي على غرار طبيعة التنظيم الذي تطرق له كتاب "الهدى النبوي".⁴

بالنسبة إلى علاقة الحركة مع النظام الحاكم في المغرب ومواقفها منه، وصفت حركة العدل والإحسان بأنها حركة معارضة للنظام السياسي على غرار الحركات والأحزاب اليسارية الراديكالية. هذا وقد شاركت الجماعة في احتجاجات حركة 20 فبراير المطالبة بالتغيير والإصلاح والتي انطلقت إبان موجة الحراك

¹ نعم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: المغرب، تونس، الجزائر، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن:

(2010)، الطبعة الأولى (ص 149).

² سورة النحل، الآية 90

³ محمد زاهد جول، "قراءة في جماعة العدل والإحسان المغربية"، الجماعة نت، 03/02/2015.

⁴ خالد بن الشريف، "أهم الحركات الإسلامية المتواجدة بالمغرب العربي"، ساسة بوست، 01/06/2015.

الشعبي في ما اصطلاح عليه بالربيع العربي، لكن الجماعة انسحبت لاحقا من المظاهرات. تم قراءة مشاركة الحركة في هذه الاحتجاجات على أن الحركة تتبنى مواقف سياسية.

تشكل الجماعة حركة مضادة للتيار السلفي الجهادي الذي تنتسبه إليه بعض الحركات الجهادية أمثال جماعة الصراط المستقيم، والجماعة السلفية، وأهل السنة والجماعة، والتكفير والهجرة. وفي حوار مع السيدة نادية ياسين، المشرفة على العمل النسائي داخل الجماعة، أشارت إلأن النظام الحاكم يستفيد من وجود جماعة كجماعة العدل والإحسان، فأعضاء الجماعة من الشباب الذين تتراوح معدلات أعمارهم بين ثلاثين وخمسة وثلاثين عاما عاشوا وضعا إقتصاديا حرجا، قد يولد بداخلهم غضبا قابلا للانفجار، والجماعة تحتوي هذا الغضب وتحاول توجيهه إلى العمل المنظم، وعليه: "النظام يرحب بنا كخصوم له بدلا من التيارات الأخرى التي لا تؤمن إلا بالعنف".¹

يعتبر الموروث الفكري الذي ساهم فيه الشيخ عبد السلام ياسين مرجعية فكرية بارزة للجماعة. انطلق المشروع الفكري بكتابي "الإسلام بين الدعوة والدولة 1972"، و"الإسلام غدا 1973" اللذين وضعوا أسس ومنطلقات مدرسة المنهاج النبوي، تلاه كتاب "المنهاج النبوي تربية وتنظيما وزحفا 1982" الذي تضمن المعالم الكبرى لهذه المدرسة من خلال تقديم تصور تربوي وتنظيمي متكامل للعمل الدعوي الإسلامي، لذلك يعد هذا الكتاب الإطار الإيديولوجي لجماعة العدل والإحسان. جاءت كتب أخرى تفصل مفردات هذا التصور في مختلف المجالات، مثل كتاب "الإسلام والقومية العلمانية 1989"، الذي يتناول موقف الجماعة من العلمانية والنزعة القومية في المجتمعات المسلمة، وكتاب "نظرات في الفقه والتاريخ" 1990، وكتاب "تنوير المؤمنات 1996" في جزأين، الذي يطرح فيه العلامة ياسين موقع المرأة المسلمة في معركة التغيير والبناء، وكتاب "الإحسان" في جزأين، 1998-1999 وهو عماد مشروع المنهاج النبوي "بما تضمنه من تحليل عميق لما عرف بالتصوف، وتأكيد على محورية الأساس التربوي في العمل الإسلامي، وكتاب "العدل: الإسلاميون والحكم"، 2000 الذي يمثل تنظيرا شاملا للحكم الإسلامي وتحدياته.² إن الإطلاع على هذا الموروث الفكري يمكن استخدامه كقاعدة لفهم آليات العمل والتنظيم الممنهج للجماعة.

برز لدى حركة العدل والإحسان توجهها صوفيا، واختارت وسائل سلمية لتنشر قيمها وأفكارها بما يخدم رسالتها وتوجهها. تركز ممارسة الجماعة على مرجعية فكرية وبناء نظري وفق المنهاج النبوي. ورغم علاقتها المعارضة للنظام الملكي بالمغرب، إلا أن جماعة العدل والإحسان اعتمدت على خطاب مدن رافض للعنف، إيماننا منها أن العنف لا يولد سوى العنف.

¹ كابلماكنيني، "حوار مع نادية ياسين من جماعة العدل والإحسان بالمغرب"، صدى، 10/09/2008.

² زاهد جول، "قراءة في جماعة العدل والإحسان المغربية".

أكدت الجماعة في أهدافها ووسائلها أنها لا ترضى بهدف اجتماعي سياسي دون العدل على شريعة الله، ولا بغاية دون الإحسان.¹ وفي سبيل تحقيق رؤيتها، تسعى الجماعة إلى خلق بنية مجتمعية بكيان تربوي منظم قابل للتغيير، وشامل لغايات الدين والدنيا، في الدعوة والدولة.² كما تركز بينة الجماعة على وضع تصور مبني على نقد للتاريخ والرجوع إلى الأصل في سعيها إلى بناء الفرد والمجتمع على أسس العدل والإستقامة.³ وعليه، فالجماعة لا تسعى إلى الانقلاب على النظام الحاكم ولا إحداث فوضى في المجتمع، ولكن المشروع الإصلاحيللجماعة غايته توعية الأفراد بالقضايا الدينية.⁴

مرت جماعة العدل والإحسان بسلسلة من الأطوار يمكن اختزالها في خمسة محطات كبرى.⁵ تعتبر المرحلة الأولى مرحلة التأسيس والجهاد، إذ تأسست الجماعة على يد الشيخ عبد السلام ياسين،⁶ وكان مرشدًا العام إلى غاية 2012، ليخلفه محمد عبادي أميناعاما للحركة.⁷ اعتبر الشيخ عبد السلام ياسين المرحلة التأسيسية 1974 و 1981 مرحلة "جهاد الكلمة ومحنة الإسلام أو الطوفان"، حيث ناضل الشيخ في سبيل الله وأثر السير على المنهاج النبوي. حمل الشيخ ياسينمسؤولية التبليغ وعمل جاهدا في النصح لأئمة المسلمين وعامة المسلمين، أملا في تصالح والتقاء الدعوة بالدولة والتهوض بواجب النصر. مهد لهذه المرحلة إطار نظري تمثل في كتابي الإسلام بين الدعوة والدولة، والإسلام غدا.

أرسل عبد السلام ياسين نصيحة مفتوحة بعنوان "الإسلام أو الطوفان" للملك الحسن الثاني سنة 1974، سجن على إثرها الشيخ دون محاكمة. ومن بين ما جاء في الرسالة: "اعلموا أن صاحبكم) يقصد الملك (إن طرح النصيحة وماتل وراوغ ذاهب أمره وصائر إلى ما يصير إليه من أخذته العزة بالإثم حين قيل له: "اتق الله". "شكل" الإسلام أو الطوفان" نقطة صراع بين النظام والجماعة، صراع استمر حتى بعد تولي الملك محمد السادس الحكم، الذي تلقى بدوره رسالة تحت عنوان "إلى من يهيمه الأمر".⁸ تطرق المرشد على إثرها إلى نقاط حساسة من إقامة البيعة بناء على تعاقد بين الحاكم والمحكوم، ومحاربة الفساد لإعادة الثقة إلى الشعب، والبناء المشترك للبلاد. يتجلى الاختلاف بين المرحلتين في اتساع حرية التعبير والحديث عن مواضيع كانت محظورة. وبالرغم من ذلك، أصدرت السلطات بيانات للطنع في المذكرة، وخصصت

¹ "جماعة العدل والإحسان"، موسوعة الجزيرة، 12/10/2014.

² "جماعة العدل والإحسان"، موقع الجماعة.

³ المرجع السابق.

⁴ "عبد السلام ياسين من رؤى القومة إلى رؤى الديمقراطية"، أصداء المغرب، 13/07/2011.

⁵ "تاريخ جماعة العدل والإحسان بالمغرب"، الموسوعة إخوان ويكي.

⁶ ولد سنة 1928 الذي تصادف مع تاريخ تأسيس الإخوان المسلمين، وتوفي سنة 2012، والذي تصادف مع وصول الإخوان إلى الحكم.

⁷ رفض لقب المرشد العام احترامًا لروح مؤسس الحركة ولهيبته التي ظلت حاضرة رغم رحيله.

⁸ "عبد السلام ياسين"، الجزيرة نت، 15/02/2012.

العدد 910 من مجلة "ميثاق الرابطة" للرد على المذكرة والدفاع عن النظام.¹ من جانب آخر، تم التضييق على الشيخ ياسين بعد خروجه من السجن، حيث منع من القاء دروسه والتحدث إلى العامة. في تلك الفترة، اتصل الشيخ بأقطاب الحركات الإسلامية بالمغرب لإنشاء جماعة إسلامية موحدة في إطار "حزب إسلامي" وتوسيع الدائرة الإسلامية، لكن دعوته قوبلت بالرفض بسبب مفهومه لتوحيد العمل الإسلامي.² لم تمنع المضايقات الشيخ من المظي في مسيرته الدعوية، فقد أصدر مجلة "الجماعة" لنشر أفكاره، واعتبرت أداة عمل وتوعية، وتعارف بين الإسلاميين.³

تميزت المرحلة الثانية بتأسيس العمل المنظم. كما أثر الشيخ ياسين العمل المنظم بعد مرحلة جهاد الكلمة، وهذا ما بينه في العدد السابع من "الجماعة" الذي صدر سنة 1981. في هذا العدد، أعلن الشيخ عن تأسيس الجماعة، ووضع الإطار النظري لعملها تمثل في "المنهاج النبوي تربية وتنظيما وزحفا".⁴ تم مصادرة "الجماعة"، وقبل وقفها تماما كتب فيها مقالا تحت عنوان: "قول وفعل" رد فيه الشيخ على رسالة ملكية نشرها الحسن الثاني بمناسبة حلول القرن الخامس عشر الهجري، وقد كان هذا المقال السبب في اعتقاله الثاني سنة 1983.

تعتبر المرحلة الثالثة في تاريخ الجماعة مرحلة التنفيذ ومحنة الحصار ومحاولة الإحتواء.⁵ في هذه المرحلة، اعتقل الشيخ سنة 1983 وحكم عليه بالسجن عامين وغرامة مالية، كما تم اعتقال بعض المنتسبين للجماعة، ومن بينهم عبد الله أرسلان ومحمد بشيري وسعيد الغنيمي، كما صادرت السلطات العدد السادس عشر لمجلة "الجماعة". بدأت مرحلة التأسيس الفعلي للجماعة بعد خروج عبد السلام ياسين من السجن، وتميزت هذه المرحلة بتأسيس المجلس التنفيذي واللجان التنفيذية المتفرعة. في ظل هذه المرحلة والظروف المعادية والتضييق على الجماعة، ازداد تأثيرها بين المؤيدين لعملها. يرى الأفتندي أنه كلما توسع تأثير الحركات الإسلامية في ظروف معادية، كلما أبانت على تأثيرها وفعاليتها، وزادت قاعدتها.⁶ تميزت المرحلة الرابعة بالخروج القوي للجماعة، حيث قادت مسيرات واعتصامات دفاعا عن القضايا التي تتخبط فيها الأمة الإسلامية. شمل تأثير الجماعة فئة الطلاب تمثل في فصيل طلبة العدل والإحسان،

¹ تاريخ جماعة العدل والإحسان بالمغرب، الموسوعة.

² "جماعة العدل والإحسان"، موسوعة الجزيرة، 12/10/2014.

³ تاريخ جماعة العدل والإحسان بالمغرب، الموسوعة.

⁴ المرجع السابق.

⁵ عرفت سلسلة المضايقات والحصارات التي تعرض لها الشيخ ياسين بمحنة الحصار.

⁶ عبد الوهاب الأفتندي، الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع، في عبد الوهاب الأفتندي ومجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، 2002، الطبعة الأولى، ص.45.

مما زاد من شعبيتها. نظمت قيادة طلبة العدل والإحسان مسيرات وتظاهرات في مختلف الجامعات المغربية تنديدا بالغزو الأمريكي للعراق. حاولت السلطات الدخول في مساومات مع الجماعة لاحتوائها واجهاض عملها الدعوي، كما شنت حملات واعتقالات متزايدة على خلفية تهمة من قبيل توزيع منشورات من شأنها الإخلال بالنظام والأمن العام، المساس بمقدسات الدولة، وعلى هذه الخلفية، نظمت الجماعة اعتصاما كبيرا أمام محكمة الإستئناف في الرباط عقب بدء المحاكمة الإستئنافية لأعضاء مجلس الإرشاد، للبت في الحكم الابتدائي، وقد وافق هذا الاعتصام يوم الإعلان عن تأسيس "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" التابع للحكومة، كما استثنى أفراد الجماعة من العفو الملكي على خلفية ملف المعتقلين السياسيين، والذي تم اعتباره خطوة ممنهجة للتأمر على الجماعة. من جانب آخر، شكلت إصدارات هذه المرحلة وجها من أوجه الظهور الفكري الراسخ حيث غلب على أكثرها الطابع الحواري ومعالجة قضايا الساحة الكبرى كما كانت تأسيسا نظريا للمرحلة القادمة.¹

تميزت المرحلة الخامسة بالتوجه نحو فتح دور لحفظ القرآن والإعتناء به، وتأسيس مجالس النصيحة لتغذية إيمان الفرد على القيم الأخلاقية، وتقديم النصح في أموره الدينية، وإرشاده في الأمور الفقهية. وعملا بمبدأ الاعتدال، أسست الجماعة مؤسسة الدائرة السياسية التي ضمت فئة الشباب، النساء، الطلاب، والنقابات العمالية التي كانت تعمل تحت لواء "الرابطة النقابية لجماعة العدل والإحسان"، وكان الهدف من الدائرة الاهتمام بالشأن العام ومجالس النصيحة للتطلع للغاية الإحسانية. وقد ساهم في تأطير هذه المرحلة كتاب "الإحسان" و"الإسلام والحداثة"، و"العدل، الإسلاميون والحكم" و"الخلافة والملك" و"رجال القومة والإصلاح".² ومن الآليات الأخرى التي ساعدت الجماعة كذلك على نشر فكرها وقيمتها هناك المخيمات الصيفية والتي لقيت إقبالا قويا لحسن تنظيمها وتنوع برامجها وأنشطتها في جو تسوده الحشمة والمحبة والأمن والوقار.

من جانب آخر، أسست الجماعة مراكز دراسات وبحوث علمية، وهنا تكمن خصوصية آليات عمل الحركة عن باقي الحركات الإسلامية الأخرى. تصدر الجماعة تقارير سنوية شاملة عن حالة المغرب على كافة الأصعدة، كما تصدر تقارير مختصة في كل شؤون المغرب والعالم الإسلامي وهو عامل مهم لزيادة الوعي لدى هيئات الجماعة. وعملت الحركة على تدشين مركز للدراسات في تركيا لنشر فكر الجماعة والتعريف بآلياتها العملية من تنظير وتأهيل والتنظيم. من جانب آخر، يعد المركز منبرا للتواصل مع الجماعات والحركات الإسلامية في العالم الإسلامي وللانتشار على مستوى الخارج. هذا الحضور القوي

¹ من أهم الإسهامات الفكرية التي تدعم هذه المرحلة: حوار مع الفضلاء الديمقراطيين (1994)، رسالة إلى الطالب والطالبة (1995)، الشورى والديمقراطية (1996)، حوار الماضي والمستقبل (1997).

² جماعة العدل والإحسان، الموقع الرسمي للجماعة.

للجماعة داخل وخارج المغرب رغم محاولات إضعافها منحها نوعا من الهيمنة مما جعل البعض يعتبرها كيانا موازيا¹.

إن مسألة المشاركة السياسية يعتمد بالأساس على مواقف الجماعة من السياسة واختزالها في برنامج سياسي عملي. رغم أن جماعة العدل والإحسان تتبنى مواقف سياسية، إلا أنها ظلت غائبة عن المشاركة السياسية الفعلية. يمكن أرجاع ذلك إلى التوجس من التأثير السلبي للمواقف السياسية على مصداقية الخطاب الدعوي.

تعتبر الجماعة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية مرهونة بتوفر شروط النزاهة من آليات وقوانين منظمة للإطار العام للعمل السياسي، وضمانات المصداقية، ومخرجات من مؤسسات وهيئات منتخبة تمارس صلاحيات فعلية. في هذا الجانب، صرح فتح الله أرسلان، نائب الأمين العام والناطق الرسمي باسم جماعة العدل والإحسان، أن تحول الجماعة إلى حزب سياسي هي مشكلة الدولة التي لا ترخص لإنشاء حزب إلا لمن خضع للخطوط الحمراء الموضوعة سلفا، كما أن مشكلة العمل الحزبي بالمغرب ليست بالقانون أو الدستور، بل بالتعليمات التي يصدرها صانعوا القرار بالبلاد² وعليه، فالمشاركة السياسية تحكمها قرارات وعراقيل نظامية، في ظل غياب نصوص قانونية تمنع الحركات باختلاف أطيافها الفكرية وتوجهاتها السياسية من المشاركة في الحياة العامة. من جانبه، يرى حسن بناجح أن المشاركة السياسية من داخل المؤسسات بالشكل الحالي توجه غير صائب في ظل انتخابات تفرز حكومة لا تحكم فعليا ونظام حاكم لا يخضع للمساءلة³.

انسحبت جماعة العدل والإحسان من المسيرات الاحتجاجية التي قادتها حركة 20 فبراير التي طالبت باصلاحات عقب موجة الحراك الشعبي على خلفية أحداث تونس. وعللت هذا الموقف بما وصفته بتحويل المظاهرات إلى وسيلة لتصفية حسابات مع خصوم وهميين، ومحاولة صبغ هذا الحراك بلون إيديولوجي أوسياسي دخيل على هوية الشعب المغربي المسلم في تناقض مع ما يميز حركة الشارع في باقي الدول العربية⁴. من جانبه، فسر القيادي في الجماعة، حسن بناجح، الإنسحاب من حركة 20 فبراير بأمرين: الأول تمثل في عدم الانضباط بالمنطلقات التي من أجلها خرجت الجماعة بفعل معيقات لإجهاض تجربتها النضالية، أما السبب الثاني فتمثل في فرض منعي معين؛ في البدئ، كان الجماعة مقتنعة أن الحركة

¹ زاهد جول، "قراءة في جماعة العدل والإحسان المغربية".

² جماعة العدل والإحسان تعلن تحولها لحزب سياسي بدون "خطوط حمراء"، أصداء المغرب، 08/01/2013.

³ بناجح: هذه حقيقة اختفاء جماعة العدل والإحسان"، أصوات مغربية، 23/10/2017.

⁴ جماعة العدل والإحسان تعلن تحولها لحزب سياسي بدون "خطوط حمراء".

حاضنة لمختلف التيارات لإقتناعها بمشروعية مطالبها، وقدرتها على توحيد الغايات، غير أن الحركة اتجهت نحو مسار إيديولوجي لم ترضى به الجماعة.¹

من جانب آخر، قاطعت الجماعة الإنتخابات التشريعية (25 نونبر 2011)، على غرار اليسار الإشتراكي الموحد والبدليل الحضاري وحزب الأمة، ودعا بيان للجماعة عقب انعقاد الدورة الإستثنائية للمجلس القطري للدائرة السياسية للجماعة النخبة المغربية) الدعوية، السياسية، العلمية، الفكرية، الجمعوية، الإقتصادية، الرياضية والفنية (الإنضمام إلى حركة 20 فبراير، وطالبت بحق المراقبة، ومخاطبة الشعب عبر وسائل الإعلام العمومية.² ومن أبرز الإصلاحات التي قام بها النظام الحاكم عقب هذه الفترة هيالتعديل الدستوري لتؤكد على تفعيل ملكية دستورية، وتقليص بعض من صلاحيات الملك. صرحت جماعة العدل والإحسان أن الدستور الحالي غير ديمقراطي ولا يناسب المغرب المرغوب لأنه لا ينبع من إرادة الشعب، وإنما جاء فقط لاحتواء غضبه، كما تسائلت عن المساحة الفعلية لصلاحيات الملك.³

عن السيناريوهات المرتقبة للجماعة، ضمنت الباحثة فيش ساكتيفال في تقريرها المعنون ب"جماعة العدل والإحسان، في قلب التحدي الإسلامي بالمغرب" ثلاث سيناريوهات، وهي:⁴

-أولا، المصالحة مع القصر، والإندماج في الحقل السياسي السائد.

-ثانيا، التحالف مع قوى سياسية أخرى.

-ثالثا، استمرار عدم المشاركة الرسمية، والتمسك بمواقفها.

ينطلق السيناريو الأول من فرضية أن هناك من ينتهي إلبالدائرة السياسية للجماعة الذين يميلون إلى اقتحام العمل السياسي، بما في ذلك المفاوضات مع النظام. وهذا ما يعبر عنه أرسلان حين صرح بأن تحول الجماعة إلى حزب سياسي ليس مشكلة الجماعة بل مشكلة النظام، الذي لا يزال لا يقبل إلا بالأحزاب التي ترضخ للخطوط الحمراء وتنصهر في اللعبة السياسية.

يختلف موقف أرسلان عن مواقف الشيخ عبد السلام ياسين، الذي يعتبر أن المشاركة السياسية ترتبط بنضج الظروف الإجتماعية وليس برغبة النظام.⁵ كذلك يختلف موقف أرسلان عن موقف العبادي حين يقول: "الحكم المعتمد في المغرب ليس من الإسلام في شيء... نظام الحكم في الإسلام محدد شرعا، وهو

¹ أسباب وراء التوقف المفاجئ للعدل والإحسان عن الخروج في مسيرات 20 فبراير"، أصداء المغرب، 20/12/2011

² جماعة العدل والإحسان تقاطع الإنتخابات التشريعية القادمة"، أصداء المغرب، 11/10/2011

³ جماعة العدل والإحسان لن تنسحب من الشارع إلا بتغيير حقيقي"، أصداء المغرب، 18/03/2011

⁴ Vish Sakthivel. "Al Adl wal Ihsan, Inside Morocco's Islamist Challenge," *The Washington Institute for Near East Policy*, Issue 135 (2014).

⁵ حوار في المنهاج السياسي عند الأستاذ عبد السلام ياسين، "ياسين نت، 07/05/2012

نظام قائم على الشورى وليس على الوراثة...مشروعنا قائم على محاربة الإستئثار بالسلطة والمسؤولية دون إرادة الأمة...الشورى عندنا عقيدة وعبادة قبل أن تكون أسلوباً في التدبير والتسيير واختيار المسؤولين، وممارستها تقرب إلى الله تعالى وليست تسويقاً خارجياً، ومن ذلك أن الانتخابات معتمدة داخل الجماعة على جميع المستويات والوظائف والمجالس المسؤولة.¹

من جهته، يرى الباحث فرانثيسكو كافاطورطا أن عدم دخول جماعة العدل والإحسان المعتزك السياسي قد يفسره وعيها بأن نجاحها مبني على رفضها الجلوس على نفس الطاولة مع فاعلين سياسيين آخرين، ورفضها التنازل على أسس ومبادئ إسلامية.² وهناك كذلك مسألة علاقة النظام بالجماعة مابعد المصالحة، وصلاحيات وتنازلات كل طرف، ومدى تأثير دخول الجماعة إلى المعتزك السياسية على الخطاب الدعوي والقاعدة الشعبية. كما قد يقرؤ نشاط جماعة العدل والإحسان في الميدان الحزبي انتصاراً للسلطة وخضوع الجماعة لشروطها.

السيناريو الثاني يرجح دخول الجماعة في تحالفات مع من همشتم السلطة. ويعتمد هذا السيناريو على ما قامت به الجماعة غداة الحراك الشعبي حينما أثرت شبينة الجماعة الإنضمام إلى صفوف حركة 20 فبراير التي تلونت بتيارات مختلفة، ولكن الجماعة لم تستمر في المشاركة في التظاهرات الاحتجاجية للأسباب المذكورة سلفاً.

من جانب آخر، لا يستبعد هذا السيناريو تحالف الجماعة مع أحزاب وتجمعات ذات تجربة سياسة، مثل حزب العدالة والتنمية، الذي دعا الجماعة إلى العمل السياسي من داخل المؤسسات الرسمية. من جانبها، أبدت الجماعة ترحيبها بمبادرات الحوار الجماعي مع تيارات إسلامية وغير إسلامية (استناداً إلى المرجعيات الفكرية (على غرار التجريبتين المصرية والتونسية. يركز هذا السيناريو على فكرة الخيار التشاركي الذي يعتمد على بناء حل جماعي لمشروع مجتمعي متكامل، وبحث الجماعة عن تيارات تتقاسم معها قيم مشتركة مثل العدالة الاجتماعية.

نظمت الجماعة في صيف 2014 لقاء تواصل مع أعضاء من حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ويساريين آخرين، للتطرق إلى المواضيع آنية مثل الديمقراطية،³ الإسلام السياسي، السلطة، العلمانية، والإرهاب. وخلص القول أن الجماعة قد تميل إلى التحالف كوسيلة ضد المؤسسات الصورية التي تحتكر السلطة.

¹عبد السلام سكية، "نعاني من الملكية...وتنمى زوالها"، بوابة الشروق، 07/05/2013.

²Sakthivel, V. Al Adl wal Ihsan, pp. 21-22.

³في كتاب الشورى والديمقراطية، عرف المرشد ياسين الديمقراطية بأنها نقيض الاستبداد، ورغم أنها تختلف مساقاً عن الشورى، إلا أنها تشترك مع المطالب الإسلامية في كونها تؤسس للحريات الفردية، والتداول على السلطة، والتعددية.

يحتكم السيناريو الثالث إلى نظرية التربص، كما يستند إلى مواقف بعض أعضاء الجماعة من مؤسسة العمل السياسي. تتخذ الدائرة السياسية للجماعة الحيطة حتى لا تخسر شعبيتها وأدوات تأثيرها، فالخلط بين الدعوي والسياسي قد تنشأ عنه فرضية مفادها أن دخول الحركات الإسلامية المعتزك السياسي قد يفقد الخطاب الدعوي مصداقيته. وقياساً على المعوقات التي تعيدها تيارات الإسلام السياسي ما بعد الربيع العربي، فإنه من المستبعد أن تغامر الجماعة بالولوج للمعتزك السياسي في غياب أرضية سليمة للمشروع الديمقراطي، لما له من تأثير مباشر على هوية الجماعة، أو انسحاق التطلع الإحساني.

يطرح هذا السيناريو مسألة التنازلات التي يمكن للجماعة أن تقدمها في سبيل دخول المعتزك السياسي ومأسسة العمل السياسي، وعن احتمال ظهور انقسامات داخل الجماعة بين من يندفع للعمل السياسي المقنن، وبين من يسعى للحفاظ على غاية الجماعة مستشهدين بالتاريخ النضالي والتضحيات التي قدمتها الجماعة في سبيل الدفاع عن مشروعها التجديدي.

وبالتالي، فمسألة المشاركة السياسية لجماعة العدل والإحسان رهين بعوامل نابعة من مواقف أعضاء الجهاز التنظيمي من العمل السياسي المؤسسي، المشروع السياسي الذي يؤسس لعلاقة الدعوة بالدولة، قراءة الجماعة للمشهد السياسي الراهن وآليات التأقلم مع الواقع، الرهانات التي يحملها فاعلون سياسيون وإجبار الجماعة الخضوع لقواعد اللعبة.

ثالثاً: حزب العدالة والتنمية

نشأ حزب العدالة والتنمية كحركة تحررية، وقد غير تسميته سنة 1998 من حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إلى حزب العدالة والتنمية. هناك من يصل جذور الحزب بالشبيبة الإسلامية المعادية للنظام، والتي آمنت بفكرة الانقلاب على الحكم في فترة السبعينات.¹ في سنة 1967، قرر القيادي عبد الكريم الخطيب وابن عبد الله الكوتي وأعضاء آخرون الانسحاب من حزب الحركة الشعبية، وتأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بسبب المواقف السياسية للحزب. من جانب آخر، حصل تقارب فكري عقب لقاء الحزب بقيادات إسلامية من رابطة المستقبل الإسلامي، وحركة الإصلاح والتجديد. قدم الخطيب² سنة 1972 مذكرة إلى الملك طالبه فيها بالرجوع إلى الكتاب والسنة لإيجاد حلول لما تتخبط فيه البلاد من أزمات، والإهتمام بالثقافة الأمازيغية، وتدعيم الديمقراطية، وإجراء انتخابات نزيهة، وتعيين حكومة منبثقة من أغلبية برلمانية، وإصلاح القضاء.³ نظم حزب الحركة الشعبية الدستورية في يونيو

¹ Esen Kirdiş. "Between Movement and Party: Islamic Movements in Morocco and the Decision to Enter Party Politics," *Politics, Religion & Ideology*. Issue 16, no.1 (2015), pp.65-86.

² تقلد الخطيب مهام عدة، من أهمها رئيس البرلمان المغربي. مورست عليه طغوطات بحكم صلته بالإخوان المسلمين في ستينات القرن الماضي.

³ حزب العدالة والتنمية المغربي، موسوعة الجزيرة.

1996 مؤتمرا استثنائيا، شاركت فيه أطر منحركة التوحيد والإصلاح، التي أصبحت إسما جديدا لإتحاد رابطة المستقبل، وحركة الإصلاح والتجديد، وأعاد هيكلته التنظيمية، وانتخب الخطيب أمينا عاما، والدكتور سعد الدين العثماني نائبا له. وتعد الولادة الفعلية للحزب حينما غير إسمه بالحزب العدالة والتنمية في المجلس الوطني سنة 1998، واتخذ المصباح رمزا له.¹ يتم النظر إلى حركة الإصلاح والتجديد على أنها الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية، وأن هذا الارتباط العضوي يمنح للحزب دعما وقاعدة شعبية مهمين².

من جانب آخر، أوضح الباحث ماتيو بوهلر في دراسة قدمها بجامعة تكساس الأمريكية في مايو 2010، أن حزب العدالة والتنمية في المغرب والإخوان المسلمون في مصر يتقاسمان خصائص تنظيمية كالمعتقدات الإيديولوجية، والممارسات الديمقراطية الداخلية، ولكن رغم التقارب الفكري، فإن حزب العدالة والتنمية يعتبر أكثر اعتدالا،³ في حين يتم التعامل مع الإخوان المسلمين على أنها حركة راديكالية. رصدت الدراسة كذلك لمسألة تمييز حزب العدالة والتنمية عن التنظيمات المتطرفة الأخرى في المغرب. كما أشارت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي سنة 2003 للمشاركة الانتخابية، والذي على الرغم من خسارته للإنتخابات البرلمانية بسبب الخروقات، ظل يحتفظ بموقعه في المشهد السياسي الوطني، وذكر المعهد الوطني الديمقراطي في تقييمه لإنتخابات 2007 في المغرب، أن الحزب يعتمد على القيم الإسلامية المعتدلة، وخطابه السياسي القريب من الطبقة البسيطة⁴.

أكد الحزب في ورقته المذهبية، أنه حزب سياسي وطني يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين إلى الإسهام في بناء مغرب ديمقراطي حديث، مزدهر ومتكافل، مغرب يعترف بأصالته التاريخية ويسهم إيجابا في مسيرة الحضارة الإنسانية.⁵ من هنا يتبين أن الحزب يدمج مفهومين جدليين وهما الملكية الدستورية والديمقراطية، في محاولته لتأطير المرجعية الإسلامية في بنيته الفكرية.

شارك حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات التشريعية في نوفمبر 1997، وحصل على 9 مقاعد من أصل 325 مقعدا، وبعد إعادة الإقتراع في بعض الدوائر الانتخابية تحصل على 3 مقاعد إضافية، كما التحق برلمانيين إثنين بصفوفه مما رفع عدد أعضاء فريقه البرلماني إلى 14 عضوا. وفي الإنتخابات التشريعية 27

¹ اختار حزب العدالة والتنمية إسم "العدالة والتنمية" انطلاقا من الشعار الذي رفعه خلال الحملة الانتخابية لإستحقاقات 1997 وهو "من أجل نهضة شاملة: أصالة، عدالة، تنمية".

علي أنوزلا، "أخونة" العدالة والتنمية" المغربي ""، العربي الجديد، 24/05/2017²

³ جاء هذا الوصف كذلك في خدمة أبحاث الكونغرس لسنة 2008 الذي وصف حزب العدالة والتنمية بالمعتدل.

⁴ "الإخوان المسلمون في المغرب... حزب العدالة والتنمية"، بوابة الحركات الإسلامية، 28/05/2014.

⁵ تعريف الحزب، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية.

سبتمبر 2002 ، حصل الحزب على 42 مقعدا بمجلس النواب، وبذلك حل في المرتبة الثالثة مشكلا بذلك أكبر كتلة برلمانية في المعارضة. وفي الإنتخابات التشريعية لسنة 2011 ، حاز الحزب على 107 مقعدا بمجلس النواب، أي بارتفاع يفوق 60 بالمئة، وعلى 125 مقعدا من أصل 395 في الإنتخابات التشريعية الأخيرة.

شكلت تفجيرات الدار البيضاء الإرهابية (16 ماي 2003) منعطفا حساسا إذ تم توظيف الأحداث في محاولة لإجهاض المشاركة السياسية وحضور الحزب في المشهد السياسي المغربي، فخصوم الحزب السياسيين اليساريين حاولوا إلقاء اللوم على ما يدعون أنه خلط بين الدعوة والسياسة، وتحميله المسؤولية المعنوية.

إن التطرق إلى مقومات الحزب هو محاولة للإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية حول الأسباب التي ساعدته في الصعود إلى رئاسة الحكومة لولايتين متتاليتين، واستمراريته في صناعة المشهد السياسي والسياسات العامة للمغرب. تتلخص هذه المقومات في ثلاث، كما وضعها الباحث في الشؤون السياسية، محمد شقير، وهي البراغماتية، الشرعية الديمقراطية، والتوافق مع السلطة.

-البراغماتية: نجاح تجربة العدالة والتنمية في اقتحام الساحة السياسية تكمن في تعامله البراغماتي مع المؤسسة الملكية، وعدم المساس بالخطوط الحمراء. خلق حزب العدالة والتنمية الحدث حينما فاز في الإنتخابات التشريعية لولايتين متتاليتين، كما دخل في مفاوضات لتشكيل ائتلاف حكومي مع أحزاب كانت إلى غاية 2011 تحتكر المشهد السياسي مثل حزب الإستقلال، واندماج حزب العدالة والتنمية في اللعبة الديمقراطية. كذلك، المعطيات الإقليمية لم تكن مواتية لإحتكار الحكومة كحزب وحيد مسيطر. من جانب آخر، هناك من يفسر هذا الائتلاف بقلّة التجربة السياسية بحكم أن الحزب تصدر المشهد القيادي بمقومات غير كافية، وقيادته لوزارات حساسة.

-الشرعية الديمقراطية: إن الشرعية الديمقراطية والخطاب الشعبي للحزب الذي يمس مختلف شرائح المجتمع ويعكس واقعهم، منحت حزب العدالة والتنمية بطاقة العبور، وزادت من شعبيته بعدما كان يحسب على صفوف المعارضة. هذه الشرعية ساعدته في قيادة ائتلاف في ظل المؤسسة الملكية. والأهم أن الخطاب الذي تبناه الحزب كان الأقرب إلى الواقع لأنه عكس الإرادة الشعبية للمجتمع المغربي الذي خرج في مسيرات شعبية للإصلاح عقب أحداث الربيع العربي.

-التوافق مع السلطة: إن التنازلات التي قدمها الحزب، جعلته يفهم أن تصدر الحكومة ينبغي أن يتم عبر التوافق مع النظام الحاكم وليس معاداته، لأن بنية النظام تقوم قبل كل شيء على الصلاحيات الإستراتيجية للملك، فرتب الحزب الحكومة السابق، عبد الإله بنكيران، صرح في أكثر من مناسبة أنه موظف لدى الملك، وأنه على الشعب الوقوف معه في مسيرة المغرب الإصلاحية. التوافق مع النظام هو ماخول

للحزب أن يكون فاعلا سياسيا مرحبا به في الأوساط السياسية.¹ من جانب آخر، دعا بنكيرانجماعة العدل والإحسان إلى عدم اللعب بالنار²، وصرح أن حزبه لم يأتي ليحكم رغما عن الإرادة الملكية، بل ليحكم معها مستخدما المنطق الديني في نبذ التنازع.

خاتمة:

خلصت هذه الورقة البحثية إلى أن قدرة الحركات الإسلامية على ترجمة البنية الفكرية إلى عملية تمثل في مؤسسات وقاعدة حزبية فاعلة، ودخولها العمل السياسي برهاناته وتقلباته، كان من أبرز عوامل إنتشارها. وعليه، فالمشاركة عامل أساسي في تقييم تجربة حزب العدالة والتنمية الذي ارتأى العمل من داخل المؤسسات الرسمية. فعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان ينطلقان من مرجعية إسلامية، إلا أنه بين النظري والعملي تتجلى أوجه الإختلاف بين الإثنين.

تسعى حركة العدل والإحسان إلى إحداث تغيير جذري في بنية النظام، كما أنها تؤمن بتغيير هذه البنية ورفض تام للتنازل على قناعاتها أي كانت الظروف، ووعمها بعواقب دخول العمل السياسي ومدى تأثير الدائرة السياسية على الدائرة الدعوية للجماعة. من الجانب الآخر، يسعى حزب العدالة والتنمية الموالي للنظام الملكي إلى محاربة الفساد رغم قلة خبرته العملية. لكن رغم الوعود التي قطعها الحزب من إصلاحات وقطع أيدي المفسدين، هناك من يرى أن حصيلته كانت ضعيفة ولا ترقى إلى التطلعات العالية التي وضعها المغاربة فيه. والحقيقة أن حزب العدالة والتنمية جرد من الصلاحيات³ التي تخول له ملاحقة المفسدين. من جانب آخر، تتجلى مضامين الخطوط الحمراء في انحراف الأولويات التي يبني عليها الحزب برنامجه السياسي.⁴

وخلاصة القول أن جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية يحملان مشروعين مختلفين للإصلاح، فمشروع الجماعة قائم على التدين الصوفي، وتحقيق شروط القومة كأداة للفعل السياسي، وقد ينظر إلى هذا المشروع على أنه راديكالي، أما حزب العدالة والتنمية، فيدافع عن مشروع نظامي مؤسساتي قائم على الفهم البرغماتي القريب من تجربة الإخوان المسلمين في مصر، والإيمان بفكرة الإصلاح من الداخل، والتناوب على القيادة، والأهم التوافق مع النظام الحاكم. وعليه، فالعمل داخل المؤسسات الرسمية المعترف بها من قبل النظام ساعدت الحزب على اكتساح الساحة السياسية المغربية، خلافا

¹Julie E.Pruzan Jorgensen. "The Islamists Movements in Morocco: Main actors and regime responses," *Danish Institute for International Studies*, Issue 5 (2010), p. 11.

²"بنكيران: لم نأتي لنحكم رغما عن الإرادة الملكية، وأقول للجماعة أنه لا يجوز اللعب بالنار"، *أصداء المغرب*، 09/02/2012.

³لم يستفد رئيس الحكومة فعليا من الصلاحيات التي أتاحها له دستور 2011، إذ يستمر النظام في تفعيل صلاحياته.

⁴حسن الأشرف، "العدالة والتنمية: لن نغلق حانات الخمر والأولوية للشغل والتعليم"، *العربية.نت*، 29/11/2011.

لجماعة العدل والإحسان. وعليه، فالإيديولوجية الإسلامية قد تنتشر بوجود بنية سياسية ومؤسسية فاعلة داعمة للتصور الفكري للحركات الإسلامية.

قائمة المراجع

1. الأفندي، عبد الوهاب وآخرون. الحركات الإسلامية وآثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2000. ط 1.
2. أوريد، حسن. الإسلام السياسي في الميزان: حالة المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط- المغرب، 2016. ط 1.
3. محمد صالح، نعم. الحركات الإسلامية في المغرب العربي: المغرب، تونس، الجزائر، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010. ط 1.
4. Roy, Olivier. L'Échec de l'Islam Politique, Paris: Seuil, 1992.
5. القصير، كمال. "جماعة العدل والإحسان: التحولات والإتجاهات الممكنة". مركز الجزيرة للدراسات، 2014
6. موسى نافع، بشير، وعبد المولى، عز الدين. "الحواس تقية. الظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات". مركز الجزيرة للدراسات، 2014
7. Kirdiş, Esen. "Between Movement and Party: Islamic Movements in Morocco and the Decision to Enter Party Politics." *Politics, Religion & Ideology*. Issue 16. no.1 (2015), pp. 65-86.
8. Pruzan Jorgensen, Julie E. "The Islamists Movements in Morocco: Main actors and regime responses." Danish Institute for International Studies. Issue 5 (2010), pp. 4-26.
9. Sakthivel, Vish. "Al Adl wal Ihsan, Inside Morocco's Islamist Challenge." *The Washigton Institute for Near East Policy*. Issue 135 (2014), pp. 1-58.
10. والإحسان العدل لجماعة الرسمية المواقع:
<http://www.aljamaa.net/ar/index/index.shtml>
<http://www.yassine.net/ar/>
<http://aljamaaonline.blogspot.com>
11. <http://www.pjd.ma> والتنمية العدالة لحزب الرسمي الموقع.

12. الموقع الرسمي لحركة التوحيد والإصلاح <http://www.alislah.ma>:

13. الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين :

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=الإحسان_العدل_جماعة_تاريخ

14. موسوعة الجزيرة:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/10/12/>

والإحسان

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11/>

والتنمية-المغرب

<http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/8/27/>

العدالة-والتنمية-المغربي

15. بن الشريف، خالد. أهم الحركات الإسلامية المتواجدة بالمغرب العربي، ساسة بوست، 01/06/2015.

<https://www.sasapost.com/the-big-mouvement-islamique-in-maghreb>

16. جول، محمد زاهد. قراءة في جماعة العدل والإحسان المغربية، الجماعة نت، 03/02/2015.

<https://www.aljamaa.net/ar/2015/02/03/>

قراءة-في-جماعة-العدل-والإحسان-المغربية

17. ماكنيني، كاي. حوار مع نادية ياسين من جماعة العدل والإحسان بالمغرب، صدى، 10/09/2008.

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=22037>

18. المودني، سعيد. الصراع على الإسلام السياسي: المغرب نموذجاً، إسلام مغربي، 09/10/2012.

<http://www.islammaghribi.com/>

جماعة-العدل-و-الإحسان/الصراع-على-الإسلام-السياسي-المغرب-

نموذجاً

مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات "ترامب" الحمائية

مخنف سوفيان: طالب دكتوراه الطور3 اقتصاد سياسي دولي جامعة الجزائر3

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة، إشكالية مستقبل منظمة التجارة العالمية، في ظل السياسة التجارية الحمائية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بهدف حماية الاقتصاد الأمريكي من المنافسة الخارجية، وذلك بفرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية من الفولاذ والصلب القادمة على وجه التحديد من: الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم، ودول الاتحاد الأوروبي وباقي الدول الأخرى المحددة في القائمة، وذلك علما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مركز الصدارة في التجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية : منظمة التجارة العالمية، السياسة التجارية الحمائية، الصين، الإتحاد الأوروبي، رسوم جمركية، الاقتصاد الأمريكي، دونالد ترامب.

Summary :

This study aims to address the problem of the future of the World Trade Organization, under the protective trade policy adopted by US President Donald Trump to protect the US economy from external competition by imposing tariffs on US imports of steel and iron coming especially from China, which is the second leading economic power in the world, and the EU countries and other countries on the list. It is a well-known fact that the United States of America takes the lead in world trade.

Keywords: World Trade Organization, Policy of Trade Protectionism, China, European Union, Customs Duties, US Economy, Donald Trump.

مقدمة:

تقوم منظمة التجارة العالمية على مبدأ حرية المبادلات التجارية وعدم التمييز والمعاملة بالمثل، كبديل لتلك الممارسات التجارية السائدة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي تقوم على مبدأ الحماية التجارية المناهض لحرية التجارة. وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية فكر الحلفاء في إعادة ترتيب الأوضاع المالية والنقدية والتجارية في العالم، وتوجت هذه الجهود بعقد مؤتمر بروتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1944، تم من خلاله إنشاء ثلاث مؤسسات دولية تتبع الأمم المتحدة وهي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة الدولية I.T.O.، ونظرا لتطور التجارة الدولية وتسارع نمو الاقتصاديات العالمية بداية من الثمانينات أنشأت منظمة التجارة العالمية عام 1995، بعد سلسلة من المفاوضات والجولات. احتلت الولايات المتحدة الأمريكية فيها مركز الصدارة في التجارة العالمية، من خلال واردتها البالغة 2413 مليار دولار والمرتبة الثانية في صادراتها البالغة 1621 مليار دولار.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الإجراءات الحمائية التي أقرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما هو الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية؟
2. ما هي الإجراءات المتبعة لحماية الاقتصاديات الوطنية؟
3. ما هي الأسباب التي دفعت بالرئيس الأمريكي إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء رغم أهمية المنظمة للاقتصاد الأمريكي؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سنحاول الاعتماد على أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: منظمة التجارة العالمية نظرة عامة.

المحور الثاني: أشكال الحماية الاقتصادية.

المحور الثالث: قرارات ترامب الحمائية: الدوافع وردود الأفعال الدولية.

المحور الرابع: انعكاسات قرارات ترامب "الحمائية" على منظمة التجارة العالمية.

المحور الأول: منظمة التجارة العالمية نظرة عامة.

تمثل منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية للثالث المؤسسي المؤطر للاقتصاد العالمي؛ حيث يعتبر مبدأ "حرية التجارة" هدف المنظمة فهي تقود حركة تحرير التجارة العالمية بهدف تسريع عملية العولمة¹، كانت اتفاقية "الجات" تشكل التجسيد المؤسسي لتعددية الأطراف في مجال التجارة خلال الخمسين سنة اللاحقة لمؤتمر "بريتون وودز" ولم تكن سوى جزء مما كان من المفترض أن يصبح منظمة أكثر طموحا؛ هي منظمة التجارة العالمية²، وكان ظهور "منظمة التجارة العالمية" (WTO) في عام 1995، في جزء منه استجابة لتغيرات أساسية في نظام التجارة الدولية في الثمانينات، بيد أن إنشاءها كان أيضا نتيجة عمليات تفاوضية معقدة أدت إلى "الصفقة الكبرى" حسب وصف سيلفيا أوستري. ولو لا العمليات التي أدت إلى تسوية ومقايضات حصيفة ربما انتهت "منظمة التجارة العالمية WTO" إلى المصير ذاته الذي انتهت إليه منظمة "التجارة الدولية (ITO)"³.

يرتكز نظام المنظمة العالمية للتجارة على تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية وفق مبدئين أساسيين هما⁴:

المبدأ الأول: الدول الأولى بالرعاية، ويعني أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضا للبلدان الأخرى، يهدف هذا المبدأ إذن إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول.

المبدأ الثاني: المعاملة الوطنية أو المعاملة بالمثل، ويقضي بأن السلع المستوردة يجب أن تعامل معاملة المنتجة محليا، وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع بغض النظر عن الدولة المنتجة، لكن النظام الجديد وضع استثناءات على هذين المبدئين..

ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى هذين المبدئين العريضين تشبه أجات من حيث اعتمادها على الشفافية والالتزام بتنفيذ التعهدات ووجود "صمامات أمان" تسمح للحكومات بتنفيذ التجارة في ظروف معينة⁵، كما أن المنظمة العالمية للتجارة قد أرغمت من الآن فصاعدا، بلدان الجنوب على قبول أي استثمار أجنبي وأن تعامل كل شركة أجنبية تعمل على أراضيها كأى شركة وطنية، سواء كان ذلك في الزراعة والمناجم أم في الصناعة والخدمات وأن تلغي حقوقها الجمركية ونظام حصص الاستيراد على البضائع بما في ذلك

¹ عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية: رؤية استشرافية في مطلع القرن العشرين، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013، ص 98.

² داني رودريك، معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية؟ تر:رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط 2014، ص 1، ص 92.

³ أمريتا نار ليكار، الوجود في منظمة التجارة العالمية، تر:عبد الإله ملاح، العبيكان للنشر، ط 2008، ص 1، ص 54.

⁴ محمد خنوش، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2015، ص 143.

⁵ أمريتا نار ليكار، مرجع سابق، ص 63.

المنتجات الزراعية، كما أجبرتها على إزالة كل العراقيل غير الجمركية في وجه التجارة، ومما لاشك فيه أنها تحير التجارة العالمية، يترتب عليه أن تعمل أسواق دول الأعضاء في المنظمة وفقاً لنظام موحد تجاه باقي دول العالم¹. يضاف إلى ذلك أن قواعد جديدة ظهرت في مجال براءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف تفرض على الدول النامية توفيق قوانينها مع الدول الغنية وأصبحت اللوائح المحلية للصحة والسلامة تخضع لتدقيق منظمة التجارة العالمية في حال عدم انسجامها مع نظيرتها من اللوائح الدولية، وبات من الممكن سحب شرعيتها حال افتقارها "التبرير العلمي" أو تطبيقها بطرق لا تسفر على أقل قدر ممكن من التأثير السلبي على التجارة²، لهذا فإن "يوسف صياغ" يرى أنه في إطار العولمة لتحرير التجارة الخارجية، فالبلدان الصناعية المتقدمة من مصلحتها التشديد على أولوية تحرير التجارة؛ فهي تنتج الكثير من السلع والخدمات القادرة على المنافسة في التجارة العالمية، ثم إن قدرتها الإنتاجية المتفوقة ذات سعة أكبر بكثير من قدرة أسواقها الداخلية في الاستيعاب؛ ولذلك فإن انفتاح الأسواق الأخرى أمامها سيكون في مصلحتها، كما أن الاعتماد المتبادل لا يعدو في حالات كثيرة أن يشكل في الواقع تبعية الضعيف والمتخلف للقوي والمتقدم³ ومنه نجد أن المنظمة العالمية للتجارة تأسست وسط تناقضات كبيرة، وفوارق شاسعة بين الدول الكبرى الغنية والدول النامية الفقيرة، والحقائق التالية توضح ذلك⁴:

- نصف سكان العالم أي ما يقارب من ثلاث مليارات شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.
- الناتج المحلي الإجمالي لحوالي 48 دولة هي الأفقر أي ما يعادل ربع البشر في العالم تقريبا، يقل عن ثروات أغنى ثلاثة أشخاص في العالم.
- هناك ما يقارب من مليار شخص دخلوا القرن 21 جهلاء لا يعرفون القراءة والكتابة ويجهلون كيفية التوقيع بأسمائهم.
- 20 في المائة من سكان الدول الغنية يستهلكون ما نسبة 86 فالمائة من السلع والحاجيات في العالم.
- نصيب 48 دولة فقيرة يقل عن 0.4 في المائة من حصيلة الصادرات في العالم.
- الثروة المجتمعة لأغنى 200 شخص في العالم بلغت تريليون دولار في عام 1999، بينما بلغت الثروة المجتمعة لـ: 582 شخصا من 43 دولة بين الأقل نموا حوالي 146 مليار دولار.

¹ عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص، 99.

² داني رودريك، مرجع سابق، ص، 99.

³ عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص، 102.

⁴ محمد خنوش، مرجع سابق، ص، 144-145.

هذه الصورة تعكس التناقضات بين الدول الغنية والدول الفقيرة مما جعل من الصعوبة إيجاد لغة مشتركة على صعيد التجارة العالمية ما لم تتنازل الدول الغنية عن أسلوبها في التعامل الاقتصادي والتجاري¹

المحور الثاني: أشكال الحماية الجمركية

تتخذ الحماية الجمركية عدة أشكال نذكر أهمها:

- التعريفات الجمركية Tarrifs :

يعتبر فرض ضرائب جمركية على الواردات من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدول في التأثير على مجريات التجارة الدولية. وتتنوع الأغراض التي تخدمها هذه الضرائب الجمركية فهي قد تستخدم كمصدر من مصادر الدخل القومي للدولة أو لتوفير الحماية الضرورية للصناعات المحلية أو لتغيير الشروط التي تتم على أساسها المبادلات التجارية أو كوسيلة اقتصادية انتقامية ضد بعض الدول أو كأداة للمساومة بطريق الضغط أو الإغراء في المفاوضات². لكن هناك من يعتقدون أن أهمية الضرائب الجمركية، كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، قد تراجعت كثيرا عما كانت عليه في الماضي، وكذلك إذا ما قورنت بما أصبح لغيرها من الأدوات والوسائل الاقتصادية من فاعلية كبيرة نسبيا، ولعل السبب في تراجع تلك الأهمية هو اتجاه كثير من دول العالم إلى إقامة مناطق للتجارة الحرة فيما بينها، وما أصبحت تفرضه عليها الاتفاقيات الدولية للتعريفات والتجارة (الجات)، ويضيف إلى ذلك التسهيلات والإعفاءات التي تتوسع الدول في تقديمها للاستثمارات الأجنبية لحفزها وجذبها وتشجيعها على القدوم إليها لما لهذه الاستثمارات من دور مهم في نقل التكنولوجيا والخبرة التنظيمية المتقدمة وتسريع عملية التنمية الاقتصادية فيها، وهو ما يصعب توفيره دونها³.

- نظام الحصص الاستيرادية Quotas :

أي تحديد حصص محددة من الواردات كإجراءات للحد من تدفقها، أي كبديل كمي بدلا من دفع التعريفات الجمركية على هذه الواردات، وذلك مثلما فعلت الولايات المتحدة إزاء وارداتها من السكر من كوبا قبل فرض الحظر الكامل عليها⁴ والأساس في هذا النظام هو تخصيص حصص محددة للاستيراد الخارجي

¹ محمد خنوش، مرجع سابق، ص، 145.

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985، ص، 473.

³ إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، القاهرة-مصر: المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية، ط1، 2013، ص، 244.

⁴ هشام محمود الأفداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 344.

كإجراء ضروري للحد من تدفقها وهي بذلك تعتبر البديل المباشر للإجراء السابق، المتعلق بالتشدد في فرض الضرائب الجمركية على واردات الدولة من الخارج¹.

القيود النقدية Currency Regulations :

وهي وسيلة أخرى من الوسائل الاقتصادية، التي تستخدمها الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبموجبها تفرض الدولة نوعاً من الرقابة الصارمة على حركة النقد، الذي ينفق في الخارج إما لتمويل الواردات أو لأغراض السياحة، وما إلى غير ذلك من المجالات الأخرى² وعادة ما تسعى الدول من خلال هذه الأداة إلى تعديل القيمة الخارجية للعملة ذلك عن طريق قيام الدولة بتغيير سعر الصرف للعملة الأجنبية صعوداً أو هبوطاً حسبما تقتضي الظروف³ وهذا الإجراء تلجأ إليه الدول أحياناً لتشجيع صادراتها إلى الدول الأجنبية التي سيمكنها في هذه الحالة أن تدفع أسعاراً أقل لواردتها مما اعتادت أن تدفعه قبل أن تقدم الدول الأخرى التي تتعامل معها على تخفيض عملتها⁴.

المحور الثالث: قرارات "ترامب" الحمائية: الدوافع وردود الأفعال الدولية.

أولاً: الدوافع والأسباب.

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 22 جانفي 2018، بناء على توصيات من لجنة التجارة الدولية الأمريكية ("ITC")، فرض تعريفات جمركية على الواردات الأمريكية من: الغسالات المنزلية و وحدات الطاقة الشمسية والخلايا التي تتكون منها. كمرحلة أولى من مراحل "تعريفات ترامب الحمائية"، هذه القرارات - حسب المحللين - تؤكد على أن إدارة ترامب مستعدة لاستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية القوية التي ترها ضرورية عندما ترى أن: "الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في تجارة غير عادلة مع أي دولة في العالم"، بشكل عام وعلى وجه خاص فيما يتعلق بعلاقتها التجارية مع الصين⁵، وتفرض هذه الرسوم الجمركية الجديدة على المنتجات المستخدمة في توليد الطاقة الشمسية التي تدخلها المؤسسات أو الأفراد إلى الولايات المتحدة للمرة

¹ صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، مرجع سابق، ص 244.

² صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، مرجع سابق، ص 244.

³ محمود الأقداحي، العلاقات الإستراتيجية الدولية، مرجع سابق، ص 346.

⁴ صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص 478.

⁵ "Trump Administration Imposes Substantial Tariffs Ushering in America First Trade Agenda", KIRKLAND ALERT, January 25, 2018,p,1.

الأولى¹، بحيث تبدأ هذه التعريف الجديدة عند 30% للسنة الأولى وتراجع تدريجيا حتى تصل 15% خلال الأربع سنوات المقبلة على الواردات الأمريكية من ألواح وخلايا الطاقة الشمسية بمعدل 5% لكل سنة.²

وهذه الرسوم هي أحدث حلقة في سلسلة الإجراءات الرامية إلى حماية الشركات الصناعية الأمريكية من المنافسة الأجنبية في ظل سياسة " أمريكا أولا" التي يطبقها الرئيس ترامب. وقال " روبرت لايترز" الممثل التجاري الأمريكي في بيان: " أن قرار فرض هذه الرسوم جاء وفقا لتقديرات المستشارين التجاريين للرئيس ترامب"، وأضاف أن قرار الرئيس " يوضح مجددا أن إدارة ترامب ستدافع بكل السبل عن العمال والمزارعين والشركات الأمريكية في هذا المجال"، مؤكدا أن هذه الرسوم موجهة بشكل أساسي إلى الصين. وكانت الولايات المتحدة قد فرضت في وقت سابق رسوما على وارداتها من مستلزمات الطاقة الشمسية الصينية حيث نقلت الشركات الصينية مصانعها إلى دول أخرى لتفادي هذه الرسوم³

يحصل ملايين الأمريكيين على احتياجاتهم من الكهرباء، على الأقل جزئيا، من ألواح الطاقة الشمسية التي انتشرت بسرعة البرق في جميع أنحاء الولايات المتحدة منذ عام 2010، نظرا للوفر الناتج عن فارق الكلفة الكبير، فبالنسبة للمستهلكين، ومنهم أصحاب المنازل والأعمال والمرافق، وأيضا للشركات التي تروج لها وتتولى إنتاج مولدات الطاقة الجديدة، فقد أثبتت ألواح الطاقة الشمسية جدواها إلى حد كبير. لكن بالنسبة للمصنعين الأمريكيين، فتلك الألواح الرخيصة- خصوصا التي جرى استيرادها بسعر زهيد من الخارج- لم تثبت نجاحا، بل كانت سببا في الدفع بعشرات المصنعين الملحين إلى حافة الإفلاس. الأمر الذي دفع بهؤلاء المصنعين المحليين خاصة شركة " سنيفا" المتخصصة في صناعة معدات إنتاج الطاقة الشمسية، مقرها جورجيا، ذات أسهم غالبيتها مملوكة لشركة صينية، وشركة " سولار وورلد أمريكا" في نفس التخصص، وهي شركة ألمانية و6 شركات أخرى محلية تعمل في المجال نفسه، رفع دعوة قضائية على مستوى "لجنة التجارة الأمريكية". وتطالب الدعوة بفرض رسوم مرتفعة وضمائم تحدد الحد الأدنى لسعر البيع على بعض معدات توليد الطاقة الشمسية التي جرى تصنيعها خارج الولايات المتحدة الأمريكية⁴

¹ عاطف إسماعيل، "ترامب يفرض تعريف جمركية جديدة على واردات توليد الطاقة الشمسية"، نشر بتاريخ (23 جانفي 2018)، متاح على: <https://tradecaptain.com/ar/news/forex/>، تاريخ الدخول، 2018/03/29.

² " Issue Brief: An Overview of the Section 201 Solar Tariff", American Council on Renewable Energy (ACORE), February 2018, p.1.

³ رأي اليوم، "الصين تنتقد الرسوم الأمريكية على واردات منتجات الطاقة الشمسية والغسلات"، نشر بتاريخ (23 جانفي 2018)، متاح على: <https://www.raialyoum.com/index.php>، تاريخ الدخول، 2018/03/29.

⁴ ديان كارد ويل، "سوق الطاقة الشمسية في أمريكا...ضربة الصين المزدوجة: ملايين المستهلكين سعداء بالألواح الرخيصة... والشركات الأمريكية تعاني"، الشرق الأوسط، نشر بتاريخ (17 جويلية 2017)، رقم العدد، (14111)، متاح على: <https://aawsat.com/home/article/975776>، تاريخ الدخول، 2018/03/31.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن: "صناعة الطاقة الشمسية الأمريكية هي قوة اقتصادية متنوعة تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الأمريكي"، فهي تشغل، حوالي 38000 ألف من اليد العاملة، موزعين على 600 منشأة لصناعات الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل المنتجات التي تصنعها هذه الشركات: الفولاذ، البولي سيلكون، المحولات العكسية، أجهزة التعقب، صناديق الكابلات، الوحدات، الخلايا والألواح¹ وكمرحلة ثانية، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 8 مارس 2018، عن "حزمة" جديدة من الرسوم الجمركية، خص بها الواردات الأمريكية من الحديد والصلب، وأقر ترامب رسوما جمركية بنسبة 25% على الصلب و 10% على الألمنيوم واستثنى الرئيس الأمريكي المكسيك وكندا من الرسوم الجمركية²، بهدف حماية الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية، والجدول رقم (1) يوضح أهم مصدري الصلب إلى الولايات المتحدة³ الجدول رقم (1): أهم مصدري الصلب إلى الولايات المتحدة والنسب المئوية المقابلة لها من إجمالي واردات الولايات المتحدة

الدول	كندا	البرازيل	كوريا الجنوبية	المكسيك	روسيا	تركيا	اليابان	ألمانيا	الطايوان	الصين	الهند
النسبة%	16.7%	13.2%	9.7%	9.4%	8.1%	5.6%	4.9%	3.7%	3.2%	2.9%	2.4%

المصدر: <http://www.polarisfinancial.net>

تعود خلفية هذا القرار إلى 16 فيفيري 2018، عندما أعلن وزير التجارة ويلبر روس عن التوصيات التي وصلت إليها إدارة وزارة التجارة الأمريكية بشأن التحقيقات التي قامت بها في مجال الألمنيوم والفولاذ والتي بدأتها في أبريل 2017، بموجب البند 232 من قانون توسيع التجارة الذي صدر عام 1962. ووفقا لنتائج التحقيقات التي توصلت إليها وزارة التجارة - حسب ويلبر- أن الواردات الأمريكية من الصلب والفولاذ تشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي وذلك دائما طبقا للمادة 232 من قانون توسيع التجارة الصادر عام 1962، وبناء على هذه

¹ "Profiles in American Solar Manufacturing", Solar Energy Industries Association (SEIA), First Edition August 2017, p.2.

² "ترمب يقر فرض رسوم جمركية على واردات الألمنيوم والحديد الصلب إلى الولايات المتحدة"، نشر بتاريخ (2018/03/08)، متاح على: <https://arabic.rt.com/world/931184>، تاريخ الدخول، 2018/03/31.

³ Bob Deitrick, "Trump's Tariff on Steel and Aluminum and Its Impact on You", March 2nd, 2018, p.1, in: <http://www.polarisfinancial.net>.

النتائج المتوصل إليها، رفعت الوزارة توصيات إلى الرئيس الأمريكي على شكل ثلاثة مقترحات حتى ينظر فيها وهو ما يوضحه الجدول رقم (2)¹

إضافة إلى الهدف المعلن من وراء فرض مثل هكذا رسوم على واردات أمريكا من الصلب والألمنيوم، المتمثل في حماية الوظائف و السوق الأمريكية من المنافسة الخارجية، يرى بعض المحللين أن الأهداف غير المعلنة في الأصل هي: سعي ترامب إلى تحقيق مكاسب سياسية محتملة على مستوى الدول المنتجة للحديد والألمنيوم التي أشرنا إليها في الجدول رقم (1)، وهذا سيزيد من الضغوط على كندا والمكسيك بالرغم من استثنائها من هذا القرار، بينما تعيد إدارته التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وكذا تحقيق بعض المكاسب السياسية وحتى الاقتصادية من دول الإتحاد الأوربي بالضغط عليها من خلال هذه التعريفات الجمركية، رغم أن الإتحاد يفاوض من أجل استثنائه أو تخفيض هذه الرسوم. ومع ذلك، تبقى الصين هي الهدف الحقيقي لتعريف الصلب والألمنيوم، المتخذة من طرف إدارة ترامب. فالحكومة الصينية كانت قد وعدت ولعدت سنوات، بخفض الطاقة الفائضة من الفولاذ، وبالتالي خفض الفائض من الإنتاج الذي يباع إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار مدعومة. إلا أن صناعات القرار في الصين يؤجلون كل مرة تطبيق هذا الوعد، بسبب الضغوط الداخلية لحماية الوظائف في الصين العاملة في قطاع الصلب والألمنيوم. وبذلك فإن فرض الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الرسوم على الحديد والألمنيوم من شأنه أن يدفع الصين إلى تخفيض إنتاجها من الحديد والألمنيوم، بمعنى أنها لن تصدر الفائض إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بدوره سوف يحفي المنتج المحلي الأمريكي من الحديد والألمنيوم ويحفظ على مناصب الشغل في هذا القطاع²

الجدول رقم (2): توصيات وزارة التجارة الأمريكية بخصوص الرسوم الجمركية على الحديد والألمنيوم (2018).

الحل المقترح	الحل المقترح لمشكلة الألمنيوم	الحل المقترح لمشكلة الصلب
1. فرض التعريف العالمية.	<ul style="list-style-type: none"> التعريف العالمية لا تقل عن 7.7% من واردات الألمنيوم من جميع دول العالم. 	<ul style="list-style-type: none"> التعريف العالمية لا تقل عن 24% من واردات الصلب من جميع دول العالم.
2. فرض التعريف الجمركية على مجموعة فرعية من البلدان، بالإضافة فرض	<ul style="list-style-type: none"> فرض تعريف جمركية بنسبة 26% على جميع المنتجات التي مصدرها: الصين، 	<ul style="list-style-type: none"> تعريف لا تقل عن 53% على جميع واردات الصلب من 12 دولة: (البرازيل ، الصين،

¹ " President Trump Considering Global Tariffs and Quotas on Steel and Aluminum Products", CONINGTON, International Trade, February 16, 2018,p,1.

² Martin Feldstein, " The Real Reason for Trump's Steel and Aluminum Tariffs", Advisor Perspectives, March 15, 2018,p,1.

<p>كوستاريكا، مصر، الهند، ماليزيا، جمهورية كوريا، روسيا، جنوب إفريقيا، تايلاند، تركيا، الفيتنام). ■ فرض نظام الحصص حسب الإنتاج لجميع الدول الأخرى بنسبة 100%، بخصوص صادراتها من الصلب إلى الولايات المتحدة لعام 2017.</p>	<p>هونكونغ، روسيا، فنزويلا، الفيتنام. ■ ستخضع جميع الدول الأخرى إلى نظام الحصص 100%، بخصوص صادراتها من الألمنيوم إلى الولايات المتحدة لعام 2017.</p>	<p>نظام الحصص على الواردات من بلدان أخرى.</p>
<p>■ ستخضع جميع واردات دول العالم من الصلب لعام 2017 إلى نظام الحصص العالمية بنسبة 63%.</p>	<p>■ ستخضع جميع واردات دول العالم من الألمنيوم لعام 2017 إلى نظام الحصص العالمية بنسبة 86.7%.</p>	<p>3. الحصص العالمية.</p>

المصدر: "Op.cit,p1 President Trump Considering Global Tariffs and Quotas on Steel and Aluminum Products"

وقبل الخوض في تداعيات هذه الإجراءات الجمركية، التي أقرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وإدارته، بمختلف أنواعها على الاقتصاد الأمريكي في حد ذاته أولاً أي – على الداخل الأمريكي- وعلى " منظمة التجارة العالمية" بشكل خاص، من خلال ردود الأفعال المسجلة في هذا الخصوص خاصة تلك التي بدرت من عمالين اقتصاديين لا يقل وزنها في منظمة التجارة العالمية عن وزن الولايات المتحدة الأمريكية وهما: الصين والاتحاد الأوروبي، نشير إلى أن: هذه الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم من خلال إدارة ترامب ليست وليدة اليوم.

فمنذ العام 1989، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية، سياسة تجارية حمائية تطورت في السنوات اللاحقة إلى حد الحرب التجارية وذلك للأسباب التالية¹:

أ- تراجع الاقتصاد الأمريكي والقدرة التنافسية للمنتجين الأمريكيين في الأسواق العالمية، وصعود قوى اقتصادية مثل اليابان، ألمانيا، حيث أصبحوا ينافسون الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات الصناعات المتقدمة كالإلكترونيات والكيميائيات وصناعة السيارات والصلب والحديد والمنسوجات وغيرها.

¹ عبد الكريم محمد عبد، " القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمائتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (22)، السنة، (2009)، ص.ص، 52-53.

ب- نمو التكتلات الاقتصادية لا سيما الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية كبيرة أصبحت تضم (25) دولة عضو للتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الاقتصاد العالمي.
ت- تزايد العجز المالي الفيدرالي بشكل مخيف للولايات المتحدة، وأصبح يسهم في تخلف التكوين الرأس مالي وإبطاء معدل النمو. فقد بلغ العجز المالي لعام (2002)، ما قيمته، (480.9) مليار دولار، وارتفع إلى (541.8) مليار دولار في العام (2003)، فالعجز المالي يؤثر على المدخرات الوطنية، بحيث أن أعباء خدمة الدين الفيدرالي أصبحت تمتص (25%)، من كل المدخرات الوطنية، وهذه المدخرات هي التي تسهم في تكوين رأس المال وهو العامل المهم في النمو الاقتصادي.

ثانيا: ردود الأفعال الدولية على قرارات ترامب الحمائية.

1. جمهورية الصين الشعبية وكوريا الجنوبية

رفضت كل من الصين وكوريا الجنوبية بشدة، قرار الولايات المتحدة الأمريكية، فرض رسوم على وارداتها من الغسالات وخلايا وألواح الطاقة الشمسية، إذ قال بهذا الخصوص وزير التجارة الكوري الجنوبي "كيم هيون تشونج" أنه سيقدم شكوى ضد هذا الإجراء إلى منظمة التجارة العالمية، معتبرا أن فرض 50%، للغسالات المستوردة غير عادلة، حيث من المرجح أن تكون شركتنا "سامسونج" و"ألجي" الكوريتان الجنوبيتان لتصنيع الأجهزة المنزلية إلى جانب الشركات الصينية للطاقة الشمسية، الأكثر تضررا من الاجراءات التي تهدف إلى حماية المصنعين الأمريكيين من المنافسة الأجنبية في إطار سياسة "أمريكا أولا"، الخاصة بالرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في حين اعتبر "وان هيجون"، مدير مكتب تحقيقات تحرير التجارة الصيني، أن قرار الولايات المتحدة يضر بالتجارة العالمية في هذه المجالات، منتقدا السياسة الحمائية المفرطة من جانب الولايات المتحدة¹ وقد حذرت الصين الولايات المتحدة الأمريكية بالرد على هذا الرسوم المفروضة على الغسالات وألواح الطاقة الشمسية والصلب والألمنيوم، وقالت وزارة التجارة الصينية أنها ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها التجارية؛ وأكدت أن نتائج المراجعات المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي لصناعات الصلب والألمنيوم "لا أساس لها من الصحة": لأن الصين من الدول المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية التي أثبتت أن منتجاتها لم تشكل أي تهديد للأمن الوطني الأمريكي²

¹ "الصين وكوريا الجنوبية تنتقدان الرسوم الأمريكية على واردات منتجات الطاقة الشمسية والغسالات"، نشر بتاريخ، (23) جانفي (2018)، متاح على: http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details، تاريخ الدخول، 2018/03/31.

² هديل عادل، "الصين تتعهد بالرد على قيود جمركية أمريكية مقترحة"، العين الإخبارية، نشر بتاريخ، (18/02/2018)، متاح على: <https://al-ain.com/article/china-respond-to-us-imposed-tariff-restrictions>، تاريخ الدخول، 2018/03/31.

2. الاتحاد الأوروبي

جاء الموقف الأوروبي، مطابقاً لموقف الصين وكوريا الجنوبية، حيث رفضت دول الإتحاد الأوروبي، إجراءات ترامب وأكد ذلك رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، في بيان لها جاء فيه "نحن نأسف بشدة لهذه الخطوة، التي يبدو أنها تمثل تدخلاً سافراً لحماية الصناعة المحلية الأمريكية ولا تستند لأي مبرر للأمن القومي"، وأضاف قائلاً: "لن نجلس بلا حراك بينما صناعاتنا تتعرض لإجراءات غير عادلة تضع آلاف الوظائف الأوروبية في خطر... الإتحاد الأوروبي سيرد بحزم للدفاع عن مصالحنا"، وقال يونكر أن المفوضية ستطرح في الأيام المقبلة مقترحا يتضمن إجراءات تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة لإعادة موازنة الوضع. وفي السياق ذاته قال اتحاد مصنعي الصلب الأوروبيين (يوروفير)، إن تعريفه موحدة بنسبة 25% على واردات الصلب تعني أن الولايات المتحدة اختارت مجابهة تجارية، بدلا من حصة على الواردات كان يمكن أن تسمح للحلفاء بالحفاظ على وجودهم في السوق الأمريكي، وقال إيكسيل إيجرت مدير عام يوروفير "صادرات الإتحاد الأوروبي من الصلب إلى الولايات المتحدة والتي بلغت 5 ملايين طن في 2017، ستنخفض بين ليلة وضحاها بنسبة حادة تصل إلى حوالي 50% أو أكثر. وقال إيجرت " يجب على الإتحاد الأوروبي ألا يسمح للانتعاش المعتدل لصناعاتنا على مدى العام الماضي، بأن يجري تدميره الآن بواسطة الحليف السياسي الأكثر أهمية للإتحاد الأوروبي.¹

3. الدول العربية

لم يكن هناك رد صريح ومباشر على هذه الإجراءات، وذلك يعود- حسب فخري الفقي- أستاذ التمويل الدولي بجامعة القاهرة، الذي عمل كمستشار سابق لدى صندوق الدولي، أن تأثير قرارات الولايات المتحدة، سيكون محدود على اقتصاديات الدول العربية، لأن حجم تجارتها مازالت تحت مستوى 10 بالمائة من التجارة الأمريكية أغلبها في النفط. أما الخبير الاقتصادي عدنان الدلمي يرى أن، اقتصادات الدول العربية جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، وأي تأثير سلبي سيطل الجميع²

4. تركيا

تحتل تركيا المرتبة السادسة من المصدرين للصلب والألمنيوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.6%، وفي تصريح له لموقع المونيتور قال ناميك إيكينجي، رئيس جمعية المصدرين الفنيين في تركيا

¹ رويترز، " ضرائب ترامب تستفز أوروبا"، نشر بتاريخ، (2 مارس 2018)، متاح على: <https://www.218tv.net/%D8%B6%D8%B1%D8> تاريخ الدخول، 2018/04/02.

² محمد إبراهيم، " الإقتصادات العربية تعتبر " تأثير" رسوم ترامب" محدودا على صادراتها (خبراء)، الأناضول، نشر بتاريخ، (13/03/2018)، متاح على: <https://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%> تاريخ الدخول، 2018/04/02.

أن: "تركيا تشتري نحو 3.8 مليون طن من الفولاذ الخردة من الولايات المتحدة سنويا، وتتم إعادة تصنيعها كصلب للبناء وهو الأمر الذي لا يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي. ومن ثم فإن القرار الأمريكي يمثل تميزا سلبيا ضد تركيا"; وحول ما يمكن أن تفعله تركيا لمواجهة قرار ترامب، قال إيكنجي، أن المسؤولين في وزارة الاقتصاد التركية على تواصل مع نظرائهم الأمريكيين حول هذه القضية. وقد تفرض تركيا رسوم جمركية على المنتجات الزراعية والتكنولوجية من الولايات المتحدة. كما أن انخفاض صادرات الصلب التركية إلى الولايات المتحدة قد يدفع تركيا إلى خفض وارداتها من الخردة الأمريكية¹

5. اليابان

طالب قطاع صناعة الألمنيوم الياباني الرئيس دونالد ترامب، بإعادة التفكير في خطته، قائلة أن هذا العمل سيضر بمبيعات البلاد ويمكن أن يمتد إلى صناعات أخرى، مما يثير زيادة الحمائية العالمية. وقال "يوشيهيسا تاباتا"، المدير التنفيذي لجمعية الألمنيوم اليابانية، التي تضم حوالي 130 شركة في مقابلة مع وكالة أنباء "بلومبرج"، في طوكيو أن: "أكبر شواغلنا الآن في فقدان المنتجين اليابانيين أعمالهم جراء هذه التحركات الحمائية". وأضاف أن: "ما يجعل الأمور أسوأ هو أن هذا يمكن أن يدفع العالم إلى الحمائية ويضر بقدرة الصناعات الأوسع القائمة على التقسيم الدولي للعمل"²

6. البرازيل

توعدت الحكومة البرازيلية باتخاذ "كافة الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة" في المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل حماية مصالحها بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية مرتفعة على واردات الصلب والألمنيوم. وقالت وزارتتا الخارجية والتجارة في بيان مشترك إن الإجراءات ستعيق بشدة الصادرات البرازيلية وأنها لا تتماشى مع التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية³

¹ ترك برس، "كيف سترد تركيا على قرار ترامب فرض تعريف جمركية على واردات الصلب"، نشر بتاريخ، (2018/03/30)، متاح على: <https://www.turkpress.co/node/47286>، تاريخ الدخول، 2018/04/02.

² محمد رمضان، "اليابان تطالب "ترامب" بالتراجع عن قرارات التعريفات الجمركية"، البورصة نيوز، نشر بتاريخ، (2018/03/05)، متاح على: <https://www.alborsanews.com/2018/03/05/1090811>، تاريخ الدخول، 2018/04/02.

³ وكالة أنباء المال والأعمال، "تقرير تحليلي: قرار ترمب حول الرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم يشعل الغضب في أوروبا وتركيا واليابان والبرازيل والصين، وزير خارجيته يلوح باستثناءات مستقبلية"، نشر بتاريخ، (2018/03/09)، متاح على: <http://fna24.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8>، تاريخ الدخول،

2018/04/02

المحور الرابع: انعكاسات قرارات ترامب "الحمائية" على منظمة التجارة العالمية.

تاريخياً لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً حاسماً في تشكيل نظام التجارة العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع حلفائها في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، وكذلك في أماكن أخرى، قادت الولايات المتحدة الجهود لإزالة الحواجز التجارية وإقامة هيكل تجاري عالمي وإقليمي. ومع ذلك فقد تضاءلت هذه القيادة في السنوات الأخيرة. وخلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية العام 2016، استغل كل من المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين مخاوف الشعب الأمريكي المتزايدة بشأن اتفاقيات التجارة الحرة. لم يعرب دونالد ترامب و هيلاري كلينتون عن استعدادهما لتحريك الشراكة عبر المحيط العادي التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك هدد ترامب بإعادة التفاوض أو الانسحاب من الترتيبات القائمة مع منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وفرض تعريفات جديدة على الواردات الأمريكية خاصة من الصين والمكسيك¹

فقد كانت التعريفات والاتفاقيات التجارية الموضوع المحوري في حملة ترامب الانتخابية التي شعارها " أمريكا أولاً"² أثارت الكثير من القلق والجدل في الاقتصاد العالمي من خلال التهديد بتبني سياسة تجارية قاسية ضد الصين ودول أخرى معظمها أعضاء في منظمة التجارة العالمية³. ولكن التوجهات الجديدة للرئيس ترامب المنتخب - حسب رأي الخبراء - تأتي مخالفة لتعهدات ومبادئ منظمة التجارة العالمية والتي تطالب بإلغاء الحمائية وتطالب أيضاً بفتح الأسواق لمنتجات الدول الأعضاء وترسيخ مبادئ حرية التجارة⁴، فدونالد ترامب يرى أن القواعد التي تحكم منظمة التجارة العالمية تقوم على فكرة أن الدول تطبق مبادئ اقتصاد السوق، في حين أن "العديد من كبار اللاعبين" يتجاهلونها، ويخفون تجاوزاتهم لقواعد التبادل الحر خلف أنظمة لا تلتزم بقدر كافي من الشفافية، وأضاف ترامب أن إدارته تشرع لاتخاذ خطوات للابتعاد عن منظمة التجارة العالمية. ترامب ومن خلال ما ينتجه ضد منظمة التجارة العالمية يهدد العلاقات التجارية بين دول العالم ويعمد إلى تغير ملامح اتفاقية حرية التجارة العالمية التي تبنتها دول العالم بعد مسيرة طويلة من المفاوضات منذ نهاية الحرب

¹ Marianne Schneider-Petsinger, "Trade Policy Under President Trump Implications for the US and the World" , the Royal Institute of International Affairs , CHATHAM HOUSE, November 2017,p.3.

² Edward J. Balistreri, Russell H. Hillberry, " 21st Century Trade Wars" Purdue University, Colorado School of Mines, October 2017,p.5.

³ Daniel C.K. Chow, Ian Sheldon, William McGuire, " A Legal and Economic Critique of President Trump's China Trade Policies",The OHIO STATE UNIVERSITY, April 19, 2017,p.3.

⁴ عبد الله صادق دحلان، " حمائية ترامب وقوة منظمة التجارة العالمية"، عكاظ، نشر بتاريخ، (27 نوفمبر 2016)، متاح على: <https://www.okaz.com.sa/article/1511169>، تاريخ الدخول، 2018/04/04.

العالمية الثانية ولا تزال المفاوضات جارية في بعض البنود ولا تزال هناك طلبات الأعضاء معلقة، كما تعد تطويرا عن اتفاقية " ألغات " التي مرة بمراحل عديدة إلى أن وصلت إلى منظمة التجارة العالمية الحالية¹

ومن هذا المنطلق، ذكرت منظمة التجارة العالمية أن الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا والرد الغاضب من جانب دول مثل الصين تزيد من خطر نشوب حرب تجارية². فهذه الحرب التجارية التي تنذر بها التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب، تخلق حالة من عدم اليقين تؤدي بالشركات إلى تقليص حجم الاستثمارات أو إيقاف التوظيف، هذه الحرب أيضا قد تضر بمعاقل التصنيع الأخرى التي تضم ناخبي قاعدته، كما أن هذه التعريفات قد تعرقل إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، حيث أن ترامب أعلن أنه يمكن الانسحاب من هذه الاتفاقية ما يؤدي إلى فرض حواجز تجارية جديدة على الصادرات الزراعية، كما أنه بإمكان البلدان الأخرى تقديم شكاوي إلى منظمة التجارة العالمية، التي يمكن أن تعلن أن هذه التعريفات تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية ما يثير الفوضى في النظام التجاري العالمي³ ومن هذا المنظور، نأخذ هذا المثال في الصراع التجاري بين أكبر عضوين في منظمة التجارة العالمية الولايات المتحدة والصين وما سترتب عن هذه الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي ومنظمة التجارة العالمية.

ففي حالة تنفيذ هذه الحماية الشديدة سوف تتدهور صادرات الصين وتتكدس بالتالي خسائر مالية فادحة وسوف يتراجع نموها وتردى جميع مؤشرات الاقتصاد، والجدير بالذكر أن الصادرات الصينية للولايات المتحدة بلغت 518 مليار دولار، أي ما يعادل الإيرادات النفطية الكلية للسعودية والإمارات والعراق والكويت مجتمعة. ستدافع بكين إذن عن مصالحها بتخفيض جديد لقيمة عملتها وسوف تضطر واشنطن إلى اتخاذ إجراء مماثل للرد على الصين، وسيؤدي ذلك إلى تخفيض اليورو والين والعملات الأخرى، وهكذا سيدخل العالم في دوامة التخفيضات النقدية فترتفع معدلات التضخم. أضف إلى ذلك أن السياسات النقدية والإجراءات الجمركية التي تقود إلى التضخم تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ويترتب على ذلك تباطؤ الاستثمارات من جهة وتفاقم خدمة

¹ مناف قومان، " منظمة التجارة العالمية تدخل نفقا مظلما"، نون بوست، نشر بتاريخ، (5 مارس 2017)، متاح على: <https://www.noonpost.org/content/16922>، تاريخ الدخول، 2018/04/04.

² منظمة التجارة العالمية: حرب تجارية على الأبواب تحركها التوجهات الحمائية لترامب"، الشرق الأوسط، نشر بتاريخ، (25 فيفري 2018)، العدد، (14334)، متاح على: <https://aawsat.com/home/article/1186356>، تاريخ الدخول، 2018/04/04.

³ آيات محمد، " خسائر محتملة: كيف تؤثر قرارات ترامب التجارية على الاقتصاد المصري"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، (19 مارس 2018)، متاح على: <https://elbadil-pss.org/2018/03/19>، تاريخ الدخول، 2018/04/05.

الديون من جهة أخرى، عندئذ يهبط الاستهلاك في جميع أنحاء العالم ويتراجع النمو ويزداد معدل البطالة ويرتفع مستوى الفقر. ومن هنا يمكن لنا القول أن: الولايات المتحدة الأمريكية سواء انسحبت من منظمة التجارة العالمية أم لم تنسحب منها، سوف تؤثر سياستها التجارية تأثيرا بالغا في تنظيم التجارة العالمية، وستكون هذه السياسة سببا أساسيا لعرقلة أعمال المؤتمرات الوزارية المقبلة للمنظمة وعائقا أمام اتفاقات تجارية جديدة.¹

تخوفات منظمة التجارة العالمية من اندلاع " حرب تجارية" بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية، جراء إجراءات ترامب الحمائية بدأت أولى بوادرها تظهر للعيان، فقد نفذت الصين تهديداتها بالرد بالمثل على قرارات الولايات المتحدة، حيث ردت بكين على القائمة الأمريكية بنشر قائمة مماثلة لسلع أمريكية ستفرض عليها رسوما جمركية وتشمل بضائع تصدرها الولايات المتحدة إلى الصين تصل قيمتها 50 مليار دولار سنويا، مثل فول الصويا والسيارات والطائرات الصغيرة، وعلى ضوء ذلك صعد الرئيس الأمريكي تهديداته وتوعد الصين برسوم على بضائعها بقيمة 100 مليار دولار، في حرب تجارية متصاعدة بين أكبر اقتصاديين في العالم²

خاتمة:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا ومهما في تأسيس وتشكيل منظمة التجارة العالمية (WTO)، عام 1995 لتحل محل اتفاقية الجات، بعد مفاوضات طويلة وشاقة، وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه المنظمة، تقوية الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة من القيود بغية تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية. ومنذ تأسيس هذه المنظمة احتلت الولايات المتحدة فيها مركز الصدارة سواء من خلال الصادرات أو الواردات كما أشرنا إليه في مقدمة هذه الدراسة. ومع وصول دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016، وبعد مرور تقريبا سنة من توليه مقاليد الحكم بدأ في تنفيذ وعوده الانتخابية التي من بينها إعادة التفاوض أو الانسحاب من ترتيبات منظمة التجارة العالمية، وفرض الرسوم الجمركية على بعض الواردات الأمريكية على وجه التحديد واردة الصلب والألمنيوم، خاصة تلك القادمة من الصين بالدرجة الأولى، وباقي الدول الأخرى، بنسبة 25% على الصلب و 10% على الألمنيوم. ونتيجة لهذه القرارات الحمائية الأمريكية، عبرت حوالي 50 دولة أو أكثر عن قلقها الشديد بشأن " التهديد الخطير" الذي تتعرض له منظمة التجارة العالمية من الإجراءات التجارية الأمريكية الأحادية الجانب، وأكدت هذه الدول وعلى رأسهم الصين والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى المعنية بالقرار وحتى الغير المعنية به، أنه إن لم تتراجع الولايات المتحدة عن هذا القرار أو تقوم بتعديله

¹ صباح نعوش، " سياسة ترامب ومستقبل التجارة العالمية"، الجزيرة.نت، نشر بتاريخ، (2017/02/1)، متاح على: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/2/1/>، تاريخ الدخول، 2018/04/05.

² أنظر، " ترامب يهدد الصين برسوم قيمتها 100 مليار دولار وبكين ترد"، نشر بتاريخ، (2018/04/06)، متاح على: <https://arabic.rt.com/world/936708>، تاريخ الدخول، 2018/04/16.

بما يتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى حرب تجارية كبيرة بين الولايات المتحدة وباقي أعضاء منظمة التجارة العالمية، يكون الخاسر الأكبر فيه الاقتصاد العالمي. و تجلى ذلك فعلا في الرد الصيني على الإجراءات الحمائية لأمريكا بفرضها رسوما جمركية على السلع الأمريكية التي تستوردها الصين. وعليه يبقى مستقبل منظمة التجارة العالمية بالقرارات التي سوف تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا بشأن هذه الإجراءات الجمركية، إما الاستمرار في تطبيقها أو القيام بتعديلها بما يتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية، أو بإلغائها نهائيا.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب

1. الأقداحي هشام محمود ، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
2. خنوش محمد ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
3. رودريك داني ، معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية؟ تر:رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014.
4. صبري مقلد إسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985.
5. صبري مقلد إسماعيل ، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، القاهرة-مصر: المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية، ط1، 2013.
6. عمار غربي عبد الحلیم ، العولمة الاقتصادية: رؤية استشرافية في مطلع القرن العشرين، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013.
7. ليكار أمريتا نار ، الوجيز في منظمة التجارة العالمية، تر:عبد الإله ملاح، العبيكان للنشر، ط2008، 1.

ب. المجلات

8. محمد عبد عبد الكريم ، " القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (22)، السنة، (2009).

ج. المواقع الالكترونية

9. " الصين وكوريا الجنوبية تنتقدان الرسوم الأمريكية على واردات منتجات الطاقة الشمسية والغسلات"، نشر بتاريخ، (23 جانفي 2018)، متاح على: [/http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details](http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details)
10. " ترمب يقر فرض رسوم جمركية على واردات الألمنيوم والحديد الصلب إلى الولايات المتحدة"، نشر بتاريخ (2018/03/08)، متاح على: <https://arabic.rt.com/world/931184>
11. " منظمة التجارة العالمية: حرب تجارية على الأبواب تحركها التوجهات الحمائية لترامب"، الشرق الأوسط، نشر بتاريخ، (25 فيفري 2018)، العدد، (14334)، متاح على: [/https://aawsat.com/home/article/1186356](https://aawsat.com/home/article/1186356)
12. إبراهيم محمد، " الإقتصادات العربية تعتبر " تأثير " رسوم ترامب " محدودا على صادراتها (خبراء)، الأناضول، نشر بتاريخ، (2018/03/13)، متاح على: <https://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%>
13. إسماعيل عاطف، " ترامب بفرض تعريف جمركية جديدة على واردات توليد الطاقة الشمسية"، نشر بتاريخ (23 جانفي 2018)، متاح على: [/ https://tradecaptain.com/ar/news/forex](https://tradecaptain.com/ar/news/forex)
14. أنظر، " ترامب يهدد الصين برسوم قيمتها 100 مليار دولار ويكين ترد"، نشر بتاريخ، (2018/04/06)، متاح على: [.https://arabic.rt.com](https://arabic.rt.com)
15. ترك برس، " كيف سترد تركيا على قرار ترامب فرض تعريف جمركية على واردات الصلب"، نشر بتاريخ، (2018/03/30)، متاح على: [.https://www.turkpress.co/node/47286](https://www.turkpress.co/node/47286)
16. دحلان عبد الله صادق، " حمائية ترامب وقوة منظمة التجارة العالمية"، عكاظ، نشر بتاريخ، (27 نوفمبر 2017)، متاح على: [.https://www.okaz.com.sa](https://www.okaz.com.sa)
17. ديان كارد ويل، " سوق الطاقة الشمسية في أمريكا...ضربة الصين المزدوجة: ملايين المستهلكين سعداء بالألواح الرخيصة... والشركات الأمريكية تعاني"، الشرق الأوسط، نشر بتاريخ (17 جويلية 2017)، رقم العدد، (14111)، متاح على: [/https://aawsat.com/home/article/975776](https://aawsat.com/home/article/975776)
18. رأي اليوم، " الصين تنتقد الرسوم الأمريكية على واردات منتجات الطاقة الشمسية والغسلات"، نشر بتاريخ (23 جانفي 2018)، متاح على: [/ https://www.raialyoum.com/index.php](https://www.raialyoum.com/index.php)
19. رمضان محمد، " اليابان تطالب " ترامب " بالتراجع عن قرارات التعريفات الجمركية"، البورصة نيوز، نشر بتاريخ، (2018/03/05)، متاح على:

<https://www.alborsanews.com/2018/03/05/1090811>

20. رويترز، " ضرائب ترامب تستفز أوروبا"، نشر بتاريخ، (2 مارس 2018)، متاح على:

<https://www.218tv.net/%D8%B6%D8%B1%D8>

عادل هديل، " الصين تتعهد بالرد على قيود جمركية أمريكية مقترحة"، العين الإخبارية، نشر بتاريخ،

<https://al-ain.com/article/china-respond-to-us-imposed-tariff-> متاح على: (2018/02/18)

[restrictions](https://al-ain.com/article/china-respond-to-us-imposed-tariff-restrictions)

21. قومان مناف، " منظمة التجارة العالمية تدخل نفقا مظلما"، نون بوست، نشر بتاريخ، (5 مارس

2017)، متاح على: <https://www.noonpost.org/content/16922>

22. محمد آيات، " خسائر محتملة: كيف تؤثر قرارات ترامب التجارية على الإقتصاد المصري"، مركز

البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، (19 مارس 2018)، متاح على: <https://elbadil->

[pss.org/2018/03/19](https://elbadil-pss.org/2018/03/19)

23. نعوش صباح، " سياسة ترامب ومستقبل التجارة العالمية"، الجزيرة.نت، نشر بتاريخ، (2017/02/1)،

متاح على: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/2/1/>

24. وكالة أنباء المال والأعمال، " تقرير تحليلي: قرار ترمب حول الرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم

يشعل الغضب في أوروبا وتركيا واليابان والبرازيل والصين، ووزير خارجيته يلوح باستثناءات

مستقبلية"، نشر بتاريخ، (2018/03/09)، متاح على:

<http://fna24.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8>

ثانيا بالغة الانجليزية

25. " Issue Brief: An Overview of the Section 201 Solar Tariff", American Council on Renewable Energy (ACORE), February 2018.

26. " President Trump Considering Global Tariffs and Quotas on Steel and Aluminum Products", CONVINGTON, International Trade, February 16, 2018.

27. "Profiles in American Solar Manufacturing", Solar Energy Industries Association (SEIA), First Edition August 2017.

28. "Trump Administration Imposes Substantial Tariffs Ushering in America First Trade Agenda ", KIRKLAND ALERT, January 25, 2018.

29. Balistreri Edward J., Hillberry Russell H., " 21st Century Trade Wars" Purdue University, Colorado School of Mines, October 2017.

30. Daniel C.K. Chow, Ian Sheldon, William McGuire," A Legal and Economic Critique of President Trump's China Trade Policies",The OHIO STATE UNIVERSITY, April 19, 2017.
31. Deitrick Bob," Trump's Tariff on Steel and Aluminum and Its Impact on You",March 2nd, 2018,p,1,in : <http://www.polarisfinancial.net>.
32. Feldstein Martin," The Real Reason for Trump's Steel and Aluminum Tariffs", Advisor Perspectives, March 15, 2018.
33. Schneider-Petsinger Marianne, "Trade Policy Under President Trump Implications for the US and the World " , the Royal Institute of International Affairs , CHATHAM HOUSE, November 2017.



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018